

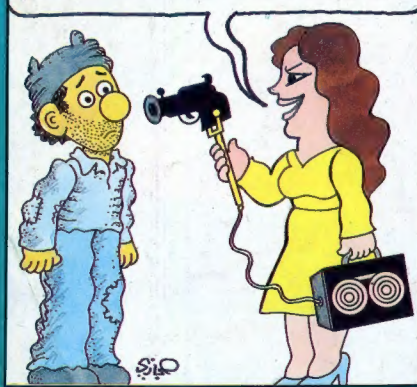
الجهاد .. الأسرائيلي

اليمن

رأية المستضعفين في الأرض

□ العدد الثالث والخمسون / يوليو ١٩٩٤ م / ذو الحجة ١٤١٤ هـ / الثمن ١٥٠ قرشا مصريا □

إيمه رأيك يا مواطن في سياسة الحكومه؟



الحوار ..
و البدائل (المرّة)
«حكيم».. دينا صور
الفساد.. وفوضى
سرية الحسابات
اليمن..

بين الجسم العسكري
والحل السياسي

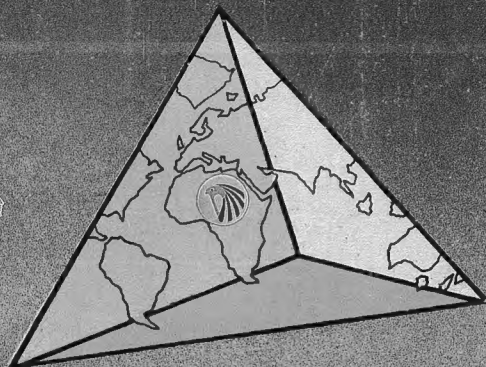
من «السجون»
الإسرائيلية
إلى «سجن» غزة
أريحا

الشباب القبطي والمشاركة في الحياة السياسية

أمريكا.. وتيارات «الإسلام السياسي»

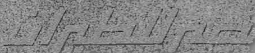
الاسواق الحرة

بالمصارف المصرية



ترحب بكم في عالمها
بصالات السفر والوصول

• أفضل الخدمات • أحدث المنتجات • أحسن الأسعار
• تمتع بالإعفاءات الجمركية • الشراء يوم الوصول أو خلال شهر



هجوم اليسار

هل من حقنا أن نحكي همونا في أسرة
تجبر اليسار للقراء، أم أن ذلك تزيد وإثقال
عليهم؟

في الحقيقة نشعر أن هذا واجب وليس
حق، فاليسار ليست ملكا لنا، أو حتى
للحزب الذي يصدرها، ولكنها في النهاية ملك
لكل من ينتمي لليسار ويرفع رايته، ولكل
إنسان يؤمن بالديمقراطية في مصر والوطن
العربي، ولكل القراء الاعضاء الذين دعموا
اليسار منذ صدورنا وحتى اليوم.

في الشهر الماضي واجهنا مرة أخرى
السؤال الصعب.. تكون أولا نكتب؟ هل
نستمر في الصدور، أم نأخذ قرار التوقف.
فالأزمة المالية تزداد صعوبة في ظل شع
الاعلانات وارتفاع تكاليف الطباعة. وبعد
مناقشات وجدنا أننا لانملك حق إصدار قرار
التوقف. وبدأنا في البحث عن حلول، ولو
مؤقتة.

كان أول قرار هو إغلاق مقر «اليسار»
توفيراً للأجور، والانتقال إلى غرفة تضلل
الحزب مشكوراً بتوفيرها لنا في مقره
الرئيسي بوسط القاهرة. وكان القرار الثاني
توفير العمالة في جهاز الصف، ليتركنا
زميلان عزيزان ساهما في اليسار وأحباها
وهما صلاح عابدين ونسرين سميد.

ولاندري حتى الآن هل ستتكفى هذه
الاجراءات للاستمرار طويلاً أم لا، أن تبرعات
القراء وأعضاء الحزب وأصدقائه- ونحن
لاتنشر عنها- لعبت وتلعب دوراً هاماً. ولكن
تظل القضية المحورية هي الاعلان. ولن
تتوقف جهودنا من أجل الحصول على
الاعلانات. وستكون سبباً لوساعتنا القراء
على الوصول لحل لهذه المشكلة الزمنية.

وانشغفنا بهذه الأزمة الداخلية
(وبالاعمال) لم ينع اليسار من ملاحقة الاحداث
المصرية والعربية والدولية. وسيجد القراء على
الصفحات القادمة تغطية لأهم الاحداث. وإذا
كان قد فاتنا بعضها، فنرجو من القارئ أن
يقف لنا، لكي وعد أن تكون أعدادنا القادمة
مختلفة وأفضل.

اليسار

في هذا العدد

••• مرقنا

الحوار: والبدائل «المرة»... حسين عبد الرازق ٤

••• هرامش على دفتر الحياة

الحوار الوطني الى أين؟... د. عبد العظيم انيس ٧

••• مفهوم غرب لتسمية البشرية... د. جلال أمين ١٠

••• كاريكاتير... عمرو سليم ١٤

••• مصر

الحزب الوطني يتحارب على مطالب المعارضة... أمينة النقاش ١٦

المخصصة التمام.. أو الموت الزؤام... د. سمير حنا صادق ١٩

••• حكيم... دينا صور الفساد... محمود الحضري ٢٠

ديون القلائص... عريان نصيف ٢٢

••• وجود في الأبناء

عبير: لا أسمع للرئيس... مصباح قطب ٢٤

••• العرب

اليمن الخضم العسكري والحل السياسي... حسين عبد الرازق ٢٧

القدس.. من السجن الاسرائيلية الى سجن غزة وأريحا... حنا عميره ٣٢

حيفا.. الجهاد الاسرائيلي... نظير مجلى ٣٥

الاسلاميون السودانيين والعراق... عبد العزيز حسين الصاوي ٣٧

••• مكتب

اتفاق غزة - أريحا... مصطفى طيبة ٤٠

••• العالم

واشنطن.. الموقف الأمريكي تجاه تيارات الاسلام المتطرف... سمير كرم ٤٢

أوروبا.. الصين يتقدم... د. مجدى عبد الحافظ ٤٧

فرنسا.. الانتخابات الاوروبية... ٥٠

أوروبا الشرقية.. عودة اليسار المجرى الى السلطة... مجدى نصيف ٥٢

موسكو.. منطق الضراوة والخنوع في القفزة نحو الجنوب... احمد الحمصي ٥٥

••• فكر

الشباب القبطي والمشاركة السياسية... سمير مرقس ٥٧

التبوير السوسولوجي للميثولوجيا العسكرية... د. محمد عصفور ٦٣

••• أدب

«غزاة» رضوى عاشور... فريدة النقاش ٦٩

••• فن

سينما افتعال الجنس واستغلال السياسة... احمد يوسف ٧٢

العبد للاعلاميين... وكذلك المدينة... ماجدة مويوس ٧٦

••• مداحات

استقلال أرتريا حق... حلمي شعراوي ٧٨

••• أبواب لثابه

اسلام الكهانة: خليل عبد الكريم (٢٦) أرشيف اليسار: د. وقعت السعيد (٦٦)

بين في شمال (٨٠) مشايات: صلاح عيسى (٨٢)

موقفنا

الحوار.. والبدائل «المره»

حسين عبد الرازق

السبب الرئيسي الضاغطة لدعوة الحوار الوطنى، لأدركنا أن الحساس للحوار- من جانب الحكم- قد أصابه الفقد، وأن النتائج المتوقعة منه إزدادت تواضعا، خاصة وأنها لم تكن كبيرة، أصلا فى ظل عجز الحكم عن رؤية أبعاد الأزمة.

ثانى هذه الحقائق أن أحزاب المعارضة الرئيسية لم تنجح- رغم بيانها المشترك- فى الاتفاق على تحرك منسق للحصول على نتائج محددة واضحة- ولو كانت محدودة- من هذا الحوار الذى قبلت من البداية الاشتراك فيه، ولم تهتم بخلق تيار جماهيرى عام مساند لمطالب الحد الأدنى التى وردت فى بيانها المشترك.

فعملا طالبت الأحزاب فى بيانها الصادر يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٩٣ بأن «تتاح للأحزاب والقرى السياسية كافة الفرص الحقيقية لمعرض وجهات نظرها ومواقفها من خلال أجهزة الاعلام الرسمية (الاذاعة والتلفزيون)». ورفض التوجه المقروضة على الأحزاب والقرى السياسية وإقرار حقها فى عقد المؤتمرات السياسية الجماهيرية، وطرح مواقفها على الرأى العام، بمجرد إخطار الجهة الادارية، ولم تستجيب الحكومة- أو الرئيس- لهذا المطلب المتواضع الذى يهدف إلى توفير مناخ صدى لهذا الحوار السياسى، بل العكس شددت قبضتها على حركة الأحزاب والقرى السياسية. ولم تحرك الأحزاب ساكنا لكسب الرأى العام لهذين المطالبين التواضعيين، ولو من خلال ما ينشر ويكتب فى صحفها. لم تهتم الأحزاب بالاعلام الحقيقى عن مواقفها من قضايا الحوار وكشف تناورات الحزب الوطنى.

وفى نفس الوقت تأهت مواقف الأحزاب عمليا بمجرد التوقيع على

لم تنجح لجنة الاعصاد للحوار، رغم ماصاحبها من فرقعات، فى تهدئة المخمول السياسى المسيطر على الحياة المصرية. وانشغل الناس بأشياء أخرى تماما.. بدءا بأزمة نقابة المعلمين، مروراً بحرب اليمن، وانتهاء بمباريات كأس العالم لكرة القدم، وقد ساهمت الحكومة فى التعميم على اللجنة، سواء فى الصحافة الرسمية أو الاذاعة والتلفزيون بصورة واضحة.

ومن المفروض أن يكون مؤتمر الحوار على وشك بدء أعماله وأن لم يكن قد بدأ بالفعل قبل ظهور هذا العدد. ولاتدرى هل سيكون مصيره مثل لجنة الاعصاد، أم سيكون حظه أفضل منها.

ولكى نحسن التعامل مع موضوع الحوار الوطنى، وتقويمه بشكل صحيح، فلا بد من تحديد واضح يستند الى الحقائق الثابتة- للنتائج المتوقعة من هذا الحوار.

أول هذه الحقائق أن الدعوة للحوار والتى جاءت فى خطابين متتاليين للرئيس سى أكتوبر وتوفى من العام الماضى مع بدء فترة حكمه الثالثة، لم تكن قبولا بالحاج المعارضة على ضرورة التغيير فى السياسات والأشخاص، أو تسليما بمجرد أزمة شاملة سياسية واقتصادية واجتماعية، فقد رفض الرئيس وأركان حكمه هذا الطرح حيلة وتفصيلا، ومازالوا يرفضون..

ولكن الدعوة انطلقت من حاجة الحكم لتجميع القوى السياسية والديمقراطية الرافضة للارهاب المتستر بالدين، والمتخوفة من خطر قفز التيارات الداعية للدولة الدينية للسلطة، ومن الاخطار المحيطة بالوحدة الوطنية. وفى نفس الوقت استجابة لنصيحة أمريكية بضرورة تخفيف التوتر السياسى مع القوى المدنية فى المجتمع.

فيذا أضيق الى ذلك أن الضربات الأخيرة الموجهة التى وجهت لجماعات الارهاب المتستر بالدين، أعطت للحكم تقديرا خاطفا بزوال خطر الارهاب والقضاء عليه، وبالقائى غياب

رئيس التحرير:

حسين عبد الرازق

المشرف الفنى:

محمود الهندى

المستشارون:

إبراهيم بدرأوى

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

د. عبد العظيم أنيس

عبد الغفار شكر

عبد الغنى أبو العينين

محمود أمين العالم

شارك فى التأسيس:

د. فؤاد مرسى

اليسار: منير ديمقراطى

يصد عن التجمع الوطنى

التقدمى للوحدة فى اليوم

الأول من كل شهر

Al YASSAR 1 KARIM EI DAWLA St. TALAAAT HARB SQ. CAIRO EGYPT

الاشتراكات (لمدة سنوادة)

مصر:

١٨ جنيه للأفراد و٤٥ جنيهاً

للهيئات

الوطن العربى: ٥٠ دولاراً

امريكا او مايعادلها

ترسل القيمة بشيك مصرفى او

حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: اشرار

كريم الدولة ميدان طلعت

حرب القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١

٥٧٥٩٢٨١

فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨ -

FAX: 5786298



خالد موسى الدين

المسوح به والذي تتيحه له قدراته. وشعر بعد صدام السلطة مع الاخوان المسلمين أن الدور عليه، وقدرت قصادته بضرورة الانعاز للربح ، وعدم الالتفات الى موقف من الحوار قد يسهل ضربه. وإن كان هذا الموقف الآخر القائم على قدر من التسهلة مازال متأرجحا نتيجة لوجود معارضة له داخل حزب العمل، ومن حلفائهم والائوان المسلمين.

يبقى التجمع الذي اتخذ موقف الاستمرار في اللجنة. في البداية طالب برفقة يتم فيها التشاور مع الحزب الوطني والاحزاب الرئيسية المشاركة في الحوار «العمل- الاحرار» يتم من خلالها السعي لتصبح الاخطاء وبصفة خاصة عدم التوازن في تشكيل اللجنة، وفرض مقر عليها، وغياها موضوع الاصلاح السياسي والديمقراطي عنها. على اعتبار أن هذا التصحيح- اذا تم- سيكون مدخلا لعودة الحزب الناصري وحزب الوفد. وقد اعتذر ممثلو الحزب الوطني عن الاستجابة لوضوح إعادة تشكيل لجنة الاعداد وتغيير المقرر، مع وعد بأن يكون هناك أسلوب مفاير بالنسبة للمؤقر بحيث تشارك كل الاحزاب والقوى والتناقبات في اختيار المشاركين في مؤقر الحوار، وفي وضع جدول أعماله ، وبأن لا يكون هناك تصويت وأغلبية وأقلية ، وأن يكون من حق الجميع الادلاء ببيانات وتصريحات ، وأن يكون الاصلاح السياسي ضمن جدول أعمال المؤتمر.

وفي ضوء حسابات مهمة لموازن القوى، ولقيم لموقف بقتية أحزاب المعارضة ، ولدى استعداد الحزب الناصري للعودة الى الحوار قرر حزب التجمع الاستمرار في لجنة الاعداد، والمساهمة في تشكيل المؤتمر ووضع

كجدول خاصة وانتخابات ١٩٩٥ (مجلس الشعب) على الأواب. ومن ثم قانسحابه من الحوار سبيلتي ترجيحاً من الرأي العام الساخط وسيعطى الوفد فرصة التميز على المعارضة والظهور بظهر القارص.

ويضيف بعض المراقبين أن الوفد راقب بإهتمام موقف الولايات المتحدة من حكم الرئيس مبارك ، والتلق الذي تشع به الإدارة الأمريكية من تدني أوضاع الحكم عقدت هذه المصادر الى الفتوة التي عقدت في ٢٨ مايو الماضي في أمريكا وقشارك فيها ٨ من المفكرين وأساتذة الجامعات والساسة المصريين لتناقشة والاستقرار في مصر» وتناولت عددا من القضايا في مقدمتها «الفساد» وموقف القوات المسلحة» ووجاهات الاسلام السياسي». وقد شجع الموقف الأمريكي الوفد على اتخاذ هذا الموقف من الحوار.

أما الحزب العربي الديمقراطي الناصري، فقد اتخذ قرار التجميد في ضوء الخلافات الداخلية، وماظهر بوضوح في مؤقرة الأخيرة من معارضة الغالبية الكاسحة للمشاركة في الحوار على أساس أن الكاس منه هو الحكم الذي سيمتغلة كمطلة لتحرير سياساتنا المادية للشعب. فاستندت قيادة الحزب الناصري الى تجاهل الحزب الحاكم لنقاط الاتفاق مع أحزاب المعارضة حول تشكيل لجنة الاعداد وورها، وكذلك فرض مقرر بياته عليها معروف بعلاقاته الخاصة جدا بإسرائيل منذ أيام كامب ديفيد وحتى السوق الشرق أوسطية ، ليلبغ أحزاب المعارضة قبل اجتماع لجنة الاعداد بقراره تجميد وجوده في اللجنة. واختلف موقف حزب العمل الذي كان أحرص الاحزاب على المشاركة، على ضوء أزمته الخاصة. فالحزب - كما يصفو- تجاوز في صدامه مع السلطة الحد

هذا الهمان.

فهناك مجموعة من الاحزاب المحسوبة على المعارضة مثل احزاب العدالة ومصر العربي الاشتراكي، والحضر والاتحاد الديمقراطي والامة، تنتمي في واقع الامر الى الحكم وتصب في النهاية في خانة المعارضة أو آخر. ولا يمكن حسابها في خانة المعارضة. بينما اختار حزب الوفد في عقب أول جلسة للجنة الحوار، أن يقاسج أحزاب المعارضة بوقوفه، الاول اعلانه الانسحاب من الحوار. والثاني مطالبته بقصر الحوار على الاصلاح الدستوري والسياسي، رغم أن بيان الاحزاب والذي وقعته الوفد وشارك في صياغته، اعتبر الاصلاح السياسي والديمقراطي قضية لها الاولوية ومخللا لتناقشة قضايا أخرى في الحوار مثل «الاجتهادات المختلفة حول الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي والإجراءات الضرورية لرفع عبء الأمانة عن كاهل محدودي الدخل...» أي أنه وافق على وجود قضايا أخرى الى جانب الاصلاح السياسي. كما وافق مع كافة أحزاب المعارضة- على أن قضية الاصلاح الدستوري- والتي يمسك الجميع بأصبعها- تلي الاصلاح السياسي الديمقراطي وتكون نتيجة له، ومن ثم حذف من البيان الإشارة إليها.

وبالمعنى لم يكن موقف الوفد تصرفا عشوائيا غير مقصود. فمن المؤكد أن للوفد - كما لغيره من الاحزاب- حساباته الخاصة. وكما يبدو فقيادة حزب الوفد تقدر أن الحكم يواجه أزمة طاحنة نتيجة لرفض الرأي العام له وبصفة بالفساد والفناء وتدهور مستوى المعيشة وانتشار العنف، وأن «تيارات الاسلام السياسي» في ظل ممارساته والاضراب الأمنية التي تعرض لها يشقيه الارهابي والسياسي لم يعد مرشحا كيدل محتمل ، مما يفتح الباب أمام الوفد للتقدم

المقر الجديد ليسار

انتقلت مجلة اليسار الى مقوها الجديد ببنتى «حزب التجمع الوطني التقدمى الوحدوى»

ا شارع كويم الدولة - ميدان طلعت حرب - القاهرة

تليفون: ٥٧٩٥١٥٢-٥٧٥٩-١١-٥٧٥٩٦٨١

فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨

جدول أعماله.

وقد حكم سوق حزب التجمع رؤيته للسكن من هذا الحزب. والذي حدده منذ البداية بتحقيق أي حجم من التقدم - ولو كان ضئيلاً - في الإصلاح السياسي والديمقراطي، وتخفيف أعباء الأزمة على محدودى الدخل، يكون نقطة انطلاق لمسار جماهيري واسع لأزمات وقرى اليسار يقدمها كبديل ديمقراطي حقيقي عشية انتخابات ١٩٩٥.

وتقول الحقيقتان السابقتان أن الحزب ما هو الا محطة من محطات كثيرة في الصراع السياسي الدائر الآن في مصر. ومن الخطأ إسقاط كل الآمال والإحلام عليه في تحقيق التغيير. أو تركيز كل الجهود فيه. ومن الخطأ أيضاً أهمله أو الغيابه عنه إلا إذا ظهر من الممارسة أنه يصب في خانة تضر بمصالح الوطن والمواطنين وتقدم للحكم وسياساته مظلة يستترها.

المهم أن تحسن الأحزاب المعارضة (والخصيات المعارضة والمستقلة) الاستفادة من هذه الساحة وطرح الحلول البديلة الحقيقية للأزمة وحشد الرأي العام ورائها حتى لا يظل محصوراً بين بدليلين. الحكم والقرى الظلمية.. وكلاهما مر.

حكاية الخلافات مع الصندوق

إنفردت صحف أحزاب المعارضة والصحف العربية التي تصدر في الخارج والصحف الأجنبية بنشر تفاصيل الخلاف بين صندوق النقد الدولي والحكومة المصرية والتي أدت إلى تأجيل دول نادي باريس إسقاط الشريحة الثالثة - والأخيرة - من الإعفاء الذي منحه هذه الدول لمصر عقب دورها في حرب الخليج. وتتقدم هذه الشريحة بحوالي ٤ مليارات دولار، وكان مقرراً إسقاطها في أول يوليو ١٩٩٤، ولكن هذا الخلاف أدى إلى تأجيل مبدئى حرالى ٦ أشهر حسب تقدير د. يوسف بطرس غالى، أى إلى نهاية العام. بالإضافة إلى تأجيل حصول مصر على قروض ومساعدات مفررة سلفاً بقيمة ٣ مليارات دولار.

وطبقاً لما نشر وأذعن سواء في تصريحات د. يوسف بطرس غالى ود. عاطف عبيد

(وكالات أبناء رويترز) أو في تقارير المراسلين الصحفيين الأجانب والمصريين. فالخلاف ينصب على عدم تنفيذ الحكومة المصرية لتعهداتها في خطاب التوازي الأخير، وعدم استبعادها لتفسيده بعض مطالب الصندوق في المرحلة القادمة.

وتعزز الخلافات تحديداً في عدد من القضايا الرئيسية.

* تباطؤ الحكومة - من وجهة نظر الصندوق - في تنفيذ برنامجها للخصخصة المتفق عليه مع البنك الدولي.

* تأجيل الحكومة لإصدار قانون العلاقة بين المالك والمستأجر في السكن رغم تعهدها بإصداره في الدورة الحالية لمجلس الشعب والتي انتهت منذ أيام.

* ضعف إجراءات تحرير التجارة.

* عدم اتخاذ الإجراءات الضرورية لتشجيع الاستثمار في مصر.

* مطالبة صندوق النقد الدولي بتخفيض قسيمة الجنية المصري بما يؤدي إلى زيادة الصادرات لتصل إلى ١٠ مليارات دولار عام ١٩٩٩.

* المطالبة بتخفيض سعر الفائدة على الإيداعات بالجنية المصري إلى ٥٪ بدلا من السعر الحالي والذي يتراوح بين ١٢٪ و ١٤٪.

وترد الحكومة المصرية على ملاحظات الصندوق ومطالبه، مؤكدة - كما قال د. عاطف عبيد - أن الحكومة تجاوزت أهداف الخصخصة المقررة التي انتهت في مارس ١٩٩٤، فباعته أصولاً قيمتها ٣ مليارات جنية (٣.٠ مليار دولار)، وعرضت أصولاً قيمتها ٦.٢ مليار جنية (٨.٣ مليار دولار) للبيع. وأن الحكومة تعتزم استجابه لطلب الصندوق ببيع أصول قيمتها ٣.٢ مليار

د. عاطف عبيد



جنيه لترفع إجمالي المبيعات إلى ٦.٧ مليار (٢.٩٨ مليار دولار).

وتعرض الحكومة على المطالبة بخفض قيمة الجنية المصري لزيادة الصادرات، مؤكدة أن الصادرات قد زادت بالفعل عام ١٩٩٣ بنسبة ١٦٪ عنها في عام ١٩٩٢، وأن خفض سعر الجنية سيؤدي لارتفاع أسعار الواردات وتكلفة القروض. ويقول د. عاطف عبيد «مصر لن تخفض عملتها أبداً، لن تدخل هذه التجربة مرة. لن نخفض قيمة العملة عامل مدمر أكثر منه عامل بناء». وبالنسبة لتخفيض أسعار الفائدة بهذه النسبة الكبيرة فستؤدي للاندفاع نحو شراء الدولار وتراجع أسعار الصرف مرة أخرى.»

وبالمثل فتعامة العلاقة بين المؤسسات المالية الدولية - استندق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والصنعمير - منذ سبقت الحكومة المصرية عام ١٩٨٧ الالتزام بروشتته لعلاج الاقتصاد المصري في ظل أزمة المديونية الطاحنة التي وصلت عشية حرب الخليج وبعد ثمان سنوات من حكم الرئيس مبارك إلى ٦٢ مليار دولار.

تؤكد أن الحكم لا يملك الا الحضور بشكل عام لمطالب الصندوق الذي يتوقع في تقريره الدوري قبول الدول الدائنة (دول نادي باريس) جدولته الدين أو إسقاط شرائع منها. وفي المراحل السابقة كان يتم حل الخلافات بالحضور للشروط للصندوق بشكل عام، مع تعديلات طفيفة هنا وهناك تتعلق بالمراعي أو النسب والتمس جوهر السياسة المطلوبة.

ولأعلن أن هناك جسدياً يوصى بأن الحكم مستعد للصندوق عن سياساته وخضوعة لتعليمات وشروط الصندوق. في برنامج الحكومة الأخير، ورد رئيس الوزراء على استجواب الهدري قرحلى التعلق بخطاب التوازي المقدم إلى الصندوق، والأوضاع الاقتصادية (الناتجة عن هذه السياسات). كل هذا يؤكد أن أوضاع الصندوق مسجاة. وأن علينا - سالم تكن قادين على فرض تنازل حقيقي للسلطة. أو الزام الحكم بتغيير سياساته لصلحة الغالبية - أن نتنظر صيفاً حاراً يواجه فيه الناس مزيداً من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والتدنى في مستويات المعيشة. وارتفاع جديد في الأسعار... الخ. فهذا هو ثمن التجمعة الاقتصادية والسياسية والعسكرية لسايدة البيت الأبيض.

الحوار الوطني.. إلى أين؟..

د. عبد العظيم أنيس

كانت قناعتي - ولا زالت - أن الهدف الحقيقي لما يسمى بالحوار الوطني هو تكوين أوسع جبهة ممكنة مع النظام الحاكم لاجتياز المرحلة الصعبة التي بدأت في مصر - وسوف تستمر لسنوات - بسبب تطبيق نظام الخصخصة كاملا وباتى تعليمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ولقد عبرت عن هذه القناعة في مقالات سابقة لي في جريدة «الاهالي» وأشرت إلى أن فكرة هذا الحوار قد سبق الترحاها قديما في أحد تقارير المكاتب الاستشارية التي تكلنها هيئة المعرفة الأمريكية في واشنطن بعمل دراسات لحسابها الخاص عندما تواجه مشكلة.

وفي عدد ١٤ يونيو سنة ١٩٩٤ من جريدة الشعب ملخص واف لدراسة جديدة أعدها الباحث الاسبريكي ستيفن بليستيري - من معهد الدراسات الاستراتيجية في واشنطن - بعنوان «الشريعة الاسلامية، العنف الديني وتغيير النظام في مصر: المعضلة التي تواجه الرئيس مبارك» تشير إلى نفس الاتجاه الذي سبق أن تحدثت عنه في مقالات الاهالي. فالدراسة تقول

بوضوح: إن مصاعب النظام في مصر ناجمة عن الحالة الاقتصادية المتردية حيث يتم توزيع الثروة بصورة غير عادلة. ويلخص الكاتب جوهر المشكلة كما يلي: «إن السؤال الملح هو كيف سيستصرف المصريون إزاء فقدان الوظائف وتفتش البطالة من جراء تطبيق شروط صندوق النقد الدولي؟ إن الاقتصاديين الأمريكيين والمصريين يرون أن هذا الطريق محفوف بالمخاطر. وفي نفس الوقت يدركون أنه لا يوجد حل غير هذا لدولة مثل مصر تريد أن تكون جزءا من النظام الرأسمالي وعليها أن تكون منسجمة مع القوانين

والضوابط التي تحكم هذا النظام». هذا هو الآن المأزق الحالي..

من الواضح إذن أن القول بأنه لا توجد عناصر ضاغطة على النظام لعمل هذا الحوار ليس صحيحا، ومن الواضح أيضا أن هذا الحوار لا يستهدف لتعديل النظام السياسي في مصر ولا إعادة النظر في سياسة والتكيف الهيكلي التي هي من وضع خبراء الصندوق والبنك الدولي والتي فرضت على مصر قرضا، والتي تنفذها حكومة عاطف صدقي بأمانة وإخلاص، حتى ولو اختلفت مع الصندوق بين الحين والآخر على سرعة التطبيق.

وكل سياسي جاد لابد أن يكون قد أدرك أن الوضع في مصر ينظر بالتغيرات عدة . وأنا لا أشير هنا إلى إرهاب الجماعات الاسلامية المسلحة، فربما يصح واضحا اليوم أن هذه الجماعات قد تلقت ضربات عنيفة من أجهزة الأمن في الأسابيع الأخيرة بما أضعف شرعيتها وحرما غالبا من عنصر المبادرة، وإنما أشير إلى الانتهاكات الجماهيرية التي تحدث تلقائيا كما كان الحال في أحداث ١٨، ١٩ يناير أيام حكم السادات. وهناك إشارات على أن الجماهير قد نفذ صبرها، وأنه لا أحد يضمن ما تخبئه الآباء.. من ذلك مصادمات نقابة المحامين ومصادمات البروديان والقباري في الاسكندرية عندما ذهبت أجهزة الأمن للسيطرة على مسجد هناك، ومصادمات مدينة المنسطة التي تحدثت عنها الصحف، وهناك تحركات جماهير العمال ضد مشروع قوانين العمل الجديدة ضد بيع شركات القطاع العام للأجانب والصهاينة. فالعمال يدركون أن هذه القوانين ضد مصالحهم وسوف تسمح بفسادهم من العمل دون أي رادع لصاحب العمل، وهم يدركون أن محاولات طأنتهم بأنه لن يفصل عامل من عمله نتيجة لخصخصة إذا هي مؤقتة لا أكثر ولا أقل. وعندما تطبق قوانين العمل الجديدة فسوف يكون في يد أصحاب الشركة المشترية فصل «العائلة الوائدة» والهبوط بالاجور والحرمات من كافة الامتيازات التي حصلوا عليها خلال المرحلة الناصرية. ولقد أعترفت «الاهرام» في عدد ١٥ يونيو سنة ١٩٩٤

الأمير توفيق



كلية تون



الرئيس حسني مبارك



بالقبض على أعداد من العمال ضبطت معهم حقيبة مملوءة بالمشروبات المذلة للتوزيع على العمال ضد نظام الحكم/ شركات القزل والنسيج والكوكاكولا... إلخ) واعترف المتهمون بجهارتهم للمشروبات.

هل هناك خلاف بين القاهرة وواشنطن حول سياسة الحوار الوطني؟ إذن؟

إن فكرة «الحوار الوطني» لامتصاص صدمة والصاعب» التشريعية على إجراءات وقرارات الصندوق مطروحة في واشنطن منذ زمن طويل، ولذا لا يستلزم أن يشك هناك خلاف بين القاهرة وواشنطن حول أصل الموضوع. وإذا الخلاف - إن وجد - يدور حول القدر السياسي التي تدعى لهذا الحوار.

فهناك دوائر في واشنطن تعتقد أن مصر مصر سوف يكون مثل الجزائر إذا لم يستوعب النظام في حوار قوي الاسلام السياسي «المعتدلة» وعلى وجه الخصوص الاخوان المسلمين. والدراسة التي أشرنا إليها في صدر هذا المقال تشير الى ذلك بوضوح.

فالمباحث ستجني يلتقي بقرى صراحة: وحتى كتابة هذا المقال فليس هناك ما يشير الى أن الرئيس مبارك قد عمل على ضم حركة الاخوان الى ذلك الحوار. إن ذلك يعني تمقيد الأزمة. فإذا تم عزل حركة الاخوان المسلمين فسيان ذلك من شأنه أن يكرس الانقسامات داخل الدولة بين الاسلاميين والعلمانيين. وباختصار سيحدث مناوأة تنافس حذوثة.. إن حركة الاخوان المسلمين هي حركة سياسية فعالة لا يمكن استئثارها أو إغفال دورها وعزلها. وإذا كانت الإصلاحات المقترحة من صندوق النقد الدولي ضرورية فإن على كل قطاعات الشعب المصري أن تأخذها مأخذ الجد.

وفي مقال لرياض نجيب الرئيس في جريدة النهار البيروتية وعنوانه «مصر تحت الرصاص» (١٩٩٤/٣/٢١) إشارة الى نفس هذه المسألة، ووفقا لهذا المقال فإن الامريكيين لا يخفون قلقهم من المآزق العميق الذي يهدد نظام مبارك نفسه فيه الآن. وهو يتقل نسا من جريدة الفيسم البريطانية (عدد ١٩٩٤/٢/٢٠) جاء فيه: إن مسؤولا في وزارة الخارجية الامريكية يتبرّد في التردد: ولكن ما العمل إذا كان مبارك يرفض النصيحة. فتنحى في حاجة اليه من أجل عملية السلام. وإذا ذهب فليس هناك مرفق مقترح أو بديل يأخذ محله ولا ضمانات أن حظه

من النجاح سيكون أكبر». أما النصيحة التي وردت بالإشارة إليها فهي تتعلق باستقطاب حركة الاخوان المسلمين في الحوار الوطني.

ولقد اعترف الرئيس كليتوتون - في زيارته الاخيرة لفرنسا - في حديثه مع جريدة «الفجارو» أن واشنطن على اتصال ببعض جماعات الاسلام السياسي «المعتدلة» في الجزائر وأنها تمجيد إشراكهم في الحوار الوطني هناك. لكن قادة الجيش الجزائري متحسرين حول هذا الموضوع. فبينما مال البعض زوالا وعدد من زملائه إلى هذا وزار بعض القيادات الاسلامية في السجن، عارض الباقون في قيادة الجيش هذا الانحياز. وعلى أي حال قسألأرف من الأطباء والمهندسين والضيابط والدرسين الجزائريين من أنصار الغرائكوفين يهيمون إلى خارج الجزائر، وإذا أخطأ إلى هذا حقيقة أن معظم الأجانب العاملين في حقول الإنتاج قد تركوا الجزائر تنسجبة إرهاب أدركنا إلى أي دور وصلت الجزائر تنسجبة إرهاب وتهديدات الجماعات الاسلامية المسلحة وأدركنا إلى أي دولة وصلت الجزائر اليوم.

أما عن الشعب الجزائري نفسه فليس هناك أبلغ ما جاء في صحيفة «الواشنطن بوست» الجاربان ويكلي عدد ١٢ يونيو (١٩٩٤) نقلا عن ضابط جزائري كبير: «إن الناس في الجزائر لا يريدون أن يتنازوا الى أي طرف. فالغالبية الساحقة من الشعب يرفضون النظام القائم ويريدون أن يبرأ وجهها جديدة». وفي نفس الوقت فالجزائريون يرفضون الجمهورية «الاسلامية» لأنهم مقتنعون أن المقاومة «الاسلامية» الحالية مدمرة وهاجرة من إدارة البلاد.

ولا يكرت هذا بأحوال الشعب المصري رغم اختلاف الظروف

الجامعة والقوانين الجديدة

حرب د. حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم ضربه الجديدة المفاجئة ضد الديمقراطية الجامعية من أجل إحكام قبضته وقبضة الأمن على الجامعات. وتصرف في تدبير هذا بعض الذكاء الذي يصنع به دون شك. فقد اختار التوقيت بشكل جيد، والجامعات مشغولة في الامتحانات وليس في يد الاساتذة الكثير لعمل احتجاجات على هذه التعديلات، ودست التعديلات قبل انهاء الدورة البرلمانية وضمن مناقشات ميزانية الدولة. ومن الواضح أنه اتفق مع مقرر لجنة التعليم على أن تتقدم في بالتعديل الخاص بتعيين عمداء الكليات بدلا من انتخابهم، حتى لا يقال في تاريخ الوزير أنه الاستاذ الجامعي الذي نكل بزملائه وجرمهم من الانتخاب. فليس هذا فحسب، وإذا اتجه في التعديلات الجديدة إلى إرضاء الأساتذة المتفرغين بالغاء النص القديم على تجديد تعيينهم كل عامين بعد سن الخامسة الستين، وترك ذلك مقترحاً طول العمر أو إلى أن يقرر الاساذ بنفسه أن حالته الصحية لم تعد

لحقى سرور

خالد محيي الدين

حسين كامل بهاء الدين



تسمح له بالاستمرار.

ولقد حاول بهذا النص الجديد عزل الاساتذة المتفرغين عن السطح المتوقع من زملائهم على التعديلات الجديدة. والآن ما الذي دفع الوزير إلى التسجيل بهذه التعديلات وبهذه السرعة ؟

قد تتباين وجهات نظر الاساتذة في هذا ، فهناك من يقول إن د. حسين كامل بهاء الدين صاحب نزعة استبدادية قديمة منذ المؤتمر القومي عام ١٩٦٢ ، فهو صاحب الدعوة إلى إلغاء النقابات المهنية ، ومنذ تهيئة آمنا عاما لمنظمة الشباب حيث ظهرت، هذه النزعات في مواجهة الشباب.

لكن رأيي الخاص أن بعض الانتخابات التي جرت في بعض الكليات مؤخرا ، ومنها طب القاهرة ، قد أثارت قلق المسؤولين ، وأن هناك إجراءات جديدة لابد من اتخاذها خلال الصيف استعدادا للعام الدراسي الجديد ، ومن هنا يتضح أن تعديل القوانين لم تكن أمامه فرصة غير هذا الوقت والمخاطفة الذي استغل في آخر لحظة قبل انتهاء الدورة والذي أدى إلى تجاهل توسلات زعيم المعارضة الاستاذ خالد محيي الدين بتأجيل المناقشة بضعة أيام حتى تنح الفرصة لاستطلاع رأي أساتذة الجامعات. ولو كان صحيحا ما يدعيه الوزير ويطايعه من أن غالبية الاساتذة يؤيدون التعديلات الجديدة لكان التأجيل بضعة أيام.

لكن الحقيقة غير هذا. ومنذ أسبوعين شكل مجلس كلية الحقوق جامعة القاهرة لجنة من أساتذة القانون الدستوري والقانون المدني لبحث التعديلات الجديدة وإبداء الرأي فيها. وقد نشرت صحيفة الوفد منذ أيام أيضا التقرير الذي وضعته اللجنة، وهو إدانة كاملة للتعديلات الجديدة ونصح لأهلها في إحكام قبضة الوزير والجمارك على الجامعات.

وفي رأي اللجنة أن التعديلات غير دستورية وتتناقض مع المادة ١٨ من الدستور التي تنص على استقلال الجامعات. ولقد كسبت الجامعات هذا النص وقوانينه ١٩٧٢ من طول كفاح وطول معاناة لتنهضه فصل ٤٢ من الاساتذة من الجامعات عام ١٩٥٤ بقرار من مجلس قيادة الثورة لاسباب سياسية (كان كاتب هذه السطور واحدا منهم) وتدعت هذه المعاناة بعد نقل ستين من الاساتذة إلى خارج الجامعات في سبتمبر سنة ١٩٨١ في ملهبة السادات

الشهرة.

وهاي الجامعات تعود مرة أخرى إلى أحكام السلطة التنفيذية قبضتها عليها. وحتى إذا تصورنا أن وزير التعليم العالي لن يسن استخدام سلطاته الجديدة ، فما الضمان في ألا يحدث ذلك مع الوزير الذي يأتي بعده؟ وكيف تضمن حرية البحث العلمي وحرية الفكر في ظل هذه التعديلات التي تسمح للوزير أن يرسل إلى رئيس الجامعة (وهو أصلا معين من الحكومة) يطلب منه التحقيق مع فلان أو إعلان لأنه فعل كذا وكذا؟

إن الحقيقة هي أنه مهما صنع الوزير- سواء بتصريرات رؤساء الجامعات أو بقراراتهم إلى د. قصي سرور المنشورة في الصحف أو بقرارات أشبال د. عبد العزيز حجازي- فإن هذا لا يغير من الحقيقة التي يعرفها كل من يعمل في الجامعة... تلك هي أن الغالبية الساحقة من الاساتذة ساخطون على هذه التعديلات ، وعلى الوزير نفسه بسبب هذه التعديلات. وفي اعتقادي أن الوزير أدنى من أن يضحك عليه أحد من بطانته بغير هذه الحقيقة.

على سالم البهس



على عبد الله صالح



اليمن والمسئولية

لا أصدق- فإن هذا في حد ذاته إدانة لهم ووعي قادة الجنوب.

وفي الماضي وعلى طول تاريخ الحزب الاشتراكي أثبت قادة الجنوب أنهم ليسوا بريئين من النزعات النحوية ولامن التحيزات القبلية. وبعدد عن الفكر والأيديولوجية فرما كان هذا التغيير الحقيقي للكثير مما حدث في اليمن الجنوبي.

الأمر الثاني الذي أخطأ فيه قادة الجنوب هو إصرارهم بإعلان الانفصال. صحيح أن القيادة في الشمال بدأت بالتحرش المبكر، وصحيح أن كان على قوات الجنوب أن تقاوم، لكن إعلان الانفصال قطع الطريق على حلول عربية يمكن أن تنقذ الشمال أمام مسؤولياته وتزير الشعب اليمني في نفس الوقت.

ليس من المفارقات التي تثير الدهشة اليوم أن نجد مشايخ الخليج وحكام السعودية هم الذين يخافون عن الجنوب اليوم وعن قياداته وينادون الشمال بتسرعهم إذا لم يوقف القتال فيروز. وأن أمريكا قد أرسلت مؤخرا إحدى حملات طائراتها إلى الخليج؟.

المأساة التي يعيشها الشعب اليمني اليوم في شماله وجنوبه لا ينبغي أن تمر دون تحديد المسئولية عنها. وفي اعتقادي الشخصي أن مسئولية قادة الحزب الاشتراكي لاتقل عن مسئولية قادة صنعاء. فمثل هذه الوحدة والاندماجية أصلا لم تكن مفهومة ولاهجرة، وحتى أن قادة عدن قد أصابهم الذعر عند انهيار المسكر الاشتراكي وضاع مساعدهاته الاقتصادية؛ وبالتالي تدهور الوضع الاقتصادي في الجنوب، وهنا جعلهم يعتقدون أن الرعدة هي المخرج. المشكلة الأساسية هي شكل الوحدة... فنحن أمام مجتمحين- جنوبي وشمال- مختلفين اقتصاديا واجتماعيا وقانونيا وفكريا، وفي مثل هذه الظروف فإن الوحدة القسرية واليمنية (أو التوقراطية) هي الإجابة الطبيعية التي تكمن في توحيد الظروف والقوانين والعلاقات... الخ.

ولا يمكن أن يدعي أحد من قادة عدن أنهم لم يكونوا يعرفون من هو علي عبد الله صالح وأنهم اكتشفوا فقط من الرعدة أنه صدام حسين آخر. فلو كان هذا صحيحا- وأنا

مفهوم غريب للتنمية البشرية.. وسياسات أغرب وأعجب!

د. جلال أمين

هذا التحيز يظهر فى المفهوم الذى يتبناه التقرير لاصطلاح «التنمية البشرية»، كما يظهر فى المؤشرات التى يقترحها لقياس درجة التقدم فى تحقيق «التنمية البشرية»، وفى مروقته من قضية توزيع الدخل، ومن دور الدولة فى تحقيق هذه التنمية.

مفهوم غريب للتنمية البشرية

أما من حيث المفهوم الذى يتبناه التقرير للتنمية البشرية، فهو بكل أسف لا يكاد يخرج عن المفهوم المألوف للتنمية الاقتصادية، ومن لم فهو لا يرقىنا قيد أقل من الاعتبارات المعنوية الإنسانية التى نرغب أصلا فى إعطاء مزيد من الاهتمام لها. فالتقرير يبدأ بتعريف التنمية البشرية بأنها «عملية توسيع اختيارات الناس»، ويرفض تعريفها بأنها إشباع الحاجات الأساسية، بل ينتقد بشدة هذا المفهوم الأخير لأنه، فى نظر التقرير، يميز دون داع، بين الحاجات الأساسية وغير الأساسية الحاجات (أو الإهواء) التى نرغب أصلا فى إعطاء قدم المساواة؛ أهواء الغنى وحاجات الفقير، فكلاهما حاجات لها نفس الدرجة من الأهمية وتوسيع اختيارات الناس أقرب إلى تحقيق هذه المساواة بين طبقات الأغنياء وطبقات الفقراء.

وقد قمت بتناقشة هذا الجانب (المتعلق بمفهوم التنمية البشرية) بالتفصيل فى مقال آخر (فى مجلة الهلال- عدد يونيو ١٩٩٤)، ومن ثم فسوف أقصر هنا على النقاط التى تثير الاهتمام فى التقرير والمتعلقة: بقياس التنمية البشرية وقضية توزيع الدخل، ودور الدولة فى التنمية.

منذ أسابيع قليلة أصدر معهد التخطيط القومى فى مصر، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للإلام، مجلدا بعنوان «تقرير التنمية البشرية فى مصر، ١٩٩٤» وهو أول تقرير من نوعه يصدر عن مصر، تقليدا لتقليد جديد بدأه برنامج الأمم المتحدة للإلام فى عدد محدود من البلاد النامية، يهدف إلى جمع ونشر البيانات المتعلقة بما يسمى «بالتنمية البشرية» على نحو أكثر تفصيلا وشمولا مما تتضمنه التقارير التى تحمل نفس الاسم، وتصدرها نفس المنظمة، ولكن للعالم ككل، والتى بدأ صدورها منذ سنة ١٩٩٠.

والذى تقصده هذه المنظمة الدولية «بالتنمية البشرية»، معنى محدد، هو تلك الجوانب من التنمية التى تهم الإنسان وما مباشرا، أو التى تتخذ البشر، وليس السلع، مرتكزا لها، تهتم بمعادتهم وتنمية قدراتهم أكثر مما تهتم بأثرائهم، وتنمية مائى حوزتهم المقصود بهذا الاصطلاح إذن، وبالتقارير التى تحمل هذا الاسم، هو إعطاء اهتمام أكبر لبعض جوانب التنمية التى لا حظى بالاهتمام الكافى عادة فيما ينشر ويكتب عن التنمية الاقتصادية، وهى الجوانب التى يمكن وصفها بشكل عام «بالإنسانية» أو «البشرية»، وهى كما هو ظاهر، تتعلق ببعضها على الأقل «بالمعيشيات» أكثر مما يتعلق «بالماديات»، ومن ثم فليس أصعب فى قياسها من الجوانب المادية للتنمية. ومن حق من يقبل على قراءة هذا التقرير أن يتوقع منه درجة أكبر من التنازل، (أكبر مما تصافه عادة فى تقارير الهيئات الدولية) عن الالتزام الصارم بمصمماتقوى السوق، وما يسمى «بالتصحيح الهيكلى» وسحب يد الدولة من التدخل فى الاقتصاد، واعتراض أكبر جزايا

التدخل الحكومى فى الحياة الاقتصادية، على أساس كثرة ما يشور من تعارضه بين حرية السوق وبين اعتبارات «التنمية البشرية». ولكن قارئ هذا التقرير لابد أن يصاب بخيبة الأمل إذ سوف يجد فيه نفس التحيزات الموهودة لتقلية البذخ الدولى وصندوق النقد فى اتجاه رفع يد الدولة عن التدخل، وإطلاق حرية السوق، والترويج للتخصيص، أى بيع القطاع العام للقطاع الخاص، ولزاي «التوجه الخارجى» وتشجيع سياسة التركيز على التصدير بدلا من التوجه لإشباع حاجات السوق المحلى، وقم سياسة الحماية، والدفاع عن إطلاق حرية الاستيراد وعدم تقيد الاستثمارات الأجنبية.. الخ.

إذا احتاج إليها. ومن الممكن القول أن هذه الأمور الأخيرة كلها أكثر صلة باحترام آدمية الانسان وتحسين نوعية الحياة، من تخفيض معدل وفيات الأطفال الرضع مثلاً، أو من مكافحة الأوبئة بالتطعيم الفاعل على غير ذلك من وسائل إطالة الحياة دون تحسين في نوعها.

ويمكن أن نقول شيئاً مماثلاً عن مستوى التغذية والحرمان من الغذاء، له بدوره أشكال وألوان، وبعضه فقط هو الذي يهدد الحياة، ومن ثم ينعكس في انخفاض العمر المتوقع عند الميلاد، مثل سوء تغذية الأمهات وهن في سن الارضاع، ولكن أكثر أنواع الحرمان من الغذاء لا يصل إلى هذا الحد، بل يقتصر أثره على أن يسبب المرء بالوس طوله صغره، فقد ينم الناس جسدياً على كبرهم، ومع ذلك يعيشون إلى سن السبعين أو الثمانين، وقد يصلح للتعبير عن هذه الحالة، منظر معظم رجال الشرطة عندما، التفتش في شوارعنا أو الواقفين لحراسة السفارات والمؤسسات المختلفة، حيث تظهر عليهم مظاهر الحرمان والجوع دون أن يصل هذا الحرمان بالضرورة إلى درجة تخفيض العمر المتوقع، ومن ثم فلا يصبر عن حالتهم لألف، هذا المؤشر من مؤشرات التنمية البشرية.

بقى المؤشر الخامس بمعدل القدرة على القراءة والكتابة لدى البالغين، وهو طبعاً مقياس مهم لتقدم الإنسان وإن كان من الممكن أن يتساوى المرء بما إذا كان هذا المؤشر يتصلق بالاتجاهية أكثر مما يتصلق بمختلف الاعتبارات الانسانية المستهدفة أصلاً من جعل الانسان، وليس السلع، محور الاهتمام كالمسادة واحترام النفس والعلاقات الاجتماعية السوية، والشعور بالانتماء.

الخ

على أية حال فإنه يبدو لي، على ضوء هذه الملاحظات، أن هذه المؤشرات الثلاثة التي تبينها التفسير، لا تكفي على الاطلاق للاحتياج بمختلف الأبعاد الانسانية لمفهوم التقدم البشري، وإنها، إذا أردنا الصدق، تكاد تجعل التنمية البشرية مرادفاً للتنمية بالمعنى التقليدي، أي زيادة نصيب الفرد من السلع والخدمات، وإذا بنا بعد جهد لم نتقدم كثيراً في الحقيقة عن نقطة البداية التي كنا نريد تجاوزها. لازلنا في إطار المفهوم المعتاد للتنمية بمعنى زيادة الانتاج، وليذهب الانسان إلى الجحيم.

التنمية البشرية وتوزيع الدخل

يؤد هذا أن العمر المتوقع عند الميلاد في مصر زاد خلال الثلاثين عاماً (١٩٦٠-١٩٩٠) بمقدار ١٤ سنة (من ٤٨ إلى ٦٢) ولكن مؤشرات كثيرة أخرى تدل على تدهور نوعية الحياة في مصر سواء فيما يتعلق بمستوى السكن أو المواصلات أو نوعية التعليم أو درجة تلوث الهواء أو المياه... الخ.

صحيح أن زيادة العمر المتوقع عند الميلاد تنعكس إلى حد ما أوضاع الصحة وحالة التغذية (كما يقول التقرير في صفحة ٨) ولكن الأمر هنا يحتاج إلى وقفة، فقد لا يكون من الواجب أن نقبل هذا القول دون تحفظ. فتحسن الأوضاع الصحية له أشكال وصور متعددة ليست كلها على نفس المستوى من حيث احترام آدمية الإنسان وتخفيف الآلام. فتصديق تخفيض كبير مثلاً في معدلات وفيات الأطفال الرضع قد يؤدي إلى زيادة كبيرة وعبر فترة قصيرة من الزمن في العمر المتوقع عند الميلاد، دون أن يعترف هذا بالضرورة بتحسين يذكر في مدى توفر الدواء أو أسرة المستشفيات أو فيما يتعلق المرض من عناية من الأطباء وصحتهم النفسية، أو مدى صايريه المرء من اطمئنان على إمكانية حصوله على الرعاية الطبية

قياس التنمية البشرية

يتبنى التقرير مقياساً للتنمية البشرية، هو مقياس مركب من ثلاثة مؤشرات:

- ١- العمر المتوقع عند الميلاد.
- ٢- ومعدل القدرة على القراءة والكتابة عند البالغين.
- ٣- ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن ثم فإن ترتيب الدول في مدى نجاحها أو فشلها في تحقيق «التنمية البشرية» أي في إسعاد البشر وتلبية حاجاتهم الحقيقية، وتحقيق الحياة اللائقة بهم وتوفير الطمانينة واحترام الذات، إلى آخر هذه المعاني الجميلة والمستهدفة أصلاً من التركيز على «الإنسان» بدلاً من «السلع» والتي قد لا تحققها التنمية بالمعنى الشائع والمألوف، كل هذا يتوقف في نظر التقرير على مدى النجاح والفشل في هذه الأمور الثلاثة. ولا أخفي على القارئ شعوري بعدم الارتياح إذ وجدت هذه الأهداف العظيمة التي كنت أظن أن التنمية البشرية تستهدفها، قد اختصرت في هذه المؤشرات الثلاثة.

فالمؤشر الثالث (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، ليس على أي حال إلا المؤشر المعتاد للتنمية، ومن ثم فهو رد هنا لا يمثل أي تقدم عن الكتابات والمقارنات المألوفة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية.

والمؤشر الأول (العمر المتوقع عند الميلاد) يعكس في الحقيقة طول الحياة أكثر مما يعكس نوعية الحياة. فإن نتائج هذا المؤشر من ٦٠ عاماً إلى ٧٠ عاماً مثلاً، لا يعني بالضرورة أن حياة الانسان قد أصبحت أفضل، بل يعني فقط أنها أصبحت أطول مما كانت، وهناك على أي حال من الحيوانات ما يعيش أطول بكثير من الإنسان دون أن تكون لديها هبات مهتمة بتطوير معنى التنمية. وقد



الحامس، كعجارب مالهزيا واليهين وشيلس والبرازيل ونيجيريا والباكستان، يتضح منها كلها أن العامل الحامس في تحسين أو تدهور حال الفقراء ليس هو ارتفاع أو انخفاض معدل النمو بل مدى التزام الدولة بتحسين أحوالهم أو عدم التزامها بذلك ولكن التقرير، عندما يأتي إلى الكلام عن مصر، يقول شيئا مختلفا تماما، فيؤكد على أن فترات تحسين توزيع الدخل في مصر هي فترات النمو السريع، وفترات تدهور توزيع الدخل هي فترات تباطؤ معدل النمو. فالفتره ٥٩-١٩٦٤ كانت فترة حسنة الأداء في الأمرين (النمو وتوزيع الدخل)، وكذلك الفتره ٧٤-١٩٨٠، بعكس الفتره ٦٥-١٩٧٣، التي كانت سيئة الأداء في الأمرين، وكذلك معظم الثمانينات. الدرس الذي يرد منا التقرير استخلاصه من هذا هو المهم التركيز على التنمية، بالمعنى التقليدي، وسوف يتغير. فمقارنته للدخل أمر نفسه يتغير. وهذه طريقة غريبة (وإن كانت شائعة) في استخدام أي احصاءات للتقرير بذلك يتجاهل مقاصد به الدولة في التبعثات من تدخل واع ومتعمد لاصلاح توزيع الدخل، كما يتجاهل أن التحسين في توزيع الدخل في أواخر السبعينات كان بسبب ظاهرة طارئة هي الهجرة وليس بسبب ارتفاع معدل النمو، بمبادرة أخرى لم يكن التحسن في توزيع الدخل في الفترتين اللتين شهدتا هذا التحسن راجعا إلى ظاهرة النمو السريع بل إلى أشياء أخرى قد تقهر بها النمو السريع وقد لا يقتصر بهذا. كذلك فإن تدهور توزيع الدخل في التسعينتين الأخيرين (٦٥-١٩٧٣) ثم في الثمانينات اقترن، ليس فقط بتباطؤ معدل النمو بل أيضا بتراضي جهود الدولة في التدخل لصالح الفقراء بل وتخفيض مختلف أنواع الدعم الممنوح لهم في الثمانينات، والأرجح أن هذا السبب الأساسي وراء تدهور توزيع الدخل في الثمانينات وليس تباطؤ معدل النمو. ويتضح هذه الطريقة السلبية في استخدام الاحصاءات يمكن لأي شخص أن يقول أنه في الفترة ٦٥-١٩٧٣، التي تدهور فيها توزيع الدخل، كانت مصر في حالة حرب مع إسرائيل، بينما تحسن توزيع الدخل في الفترة ٧٤-١٩٨٠، وهي لفترة اتفاقيات فض الاحتياك واتفاقية السلام مع إسرائيل، ومن ثم فإن علينا، إذا أردنا تحسين توزيع الدخل في مصر، أن نستثمر في حالة السلام مع



لا يمكن أن ينكر أحد أن توزيع الدخل هو أحد المؤشرات المهمة للرقابة الاجتماعية ليس فقط لأن إشباع الحاجات الأساسية للفقراء يحقق رفاهية أكبر من إشباع الحاجات الكثرية للأغنياء، ولكن أيضا لأن توزيع الدخل هو مؤشر جيد لدرجة الاحباط والتوتر الاجتماعي التي تنتج عن مقارنة الطبقات الدنيا لحالها بحال الطبقات العليا. ولكن مفهوم التنمية البشرية الذي تبناه هذا التقرير، يؤشراته الثلاثة التي ناقشناها فيما تقدم، متوسط الدخل، والمعدل المتوقع عند الميلاد ومعدل القراءة والكتابة، هذا المفهوم يكاد يتجاهل توزيع الدخل تجاهلا تاما، فمتوسط الدخل، هو كأي متوسط، لا يعبرنا، إلا عما يحصل عليه شخص خيالي قد لا يوجد أبدا في الواقع، والنمو المتوقع عند الميلاد ومعدل القراءة والكتابة، وإن كان لهما بعض الصلة بتوزيع الدخل، فاصلة واهية للغاية، إذ قد يرتفع المعدل المتوقع بشدة، أو يرتفع معدل القراءة والكتابة بشدة، دون تحسن يذكر في توزيع الدخل بل مع تدهور شديد فيه.

فيذا نظرنا إلى مآكثبه التقرير عن موضوع توزيع الدخل، فإنا نلاحظ أمرين: الأول - أن التقرير يحاول أن يعطي صورة مخففة للغاية لحالة توزيع الدخل في مصر، فخلافا من أنه لا يصف أو يحلل بآية درجة من التفصيل مظاهر وأسباب ما يحدث من تدهور في توزيع الدخل خلال المشر سنوات الأخيرة، على الرغم من أنه وثق الصلة بموضوع التنمية البشرية فإنه يحاول استخدام لهجة تروى بأن التدهور في توزيع الدخل خلال الثمانينات كان هينا فهو مرة يصفه بأنه «تدهور طفيف» ومرة يقول «إن هناك عدالة نسبية في توزيع الدخل المتاح للتصرف في كل من المناطق الريفية والحضرية»، وأن معدل توزيع الدخل يتصف بدرجة عالية من الثبات ومرة يقول أن «توزيع الدخل في مصر أكثر

عدالة منه في البرازيل على سبيل المثال» (ص ٢٧) وهي مقارنة لا تدعو للغر بل للشمسة إذ أننا جميعا نعلم أن البرازيل من أسوأ دول العالم في نقط توزيع الدخل. والامر الثاني: هو أن التقرير وهو يتعرض لتوزيع الدخل في مصر يضع كل تأكيد على التنمية، بالمعنى التقليدي، باعتبارها الوسيلة الأساسية لتحسين توزيع الدخل. وهو موقف مرفوض ويحسد عن الصواب، بل إن هناك أجزاء أخرى في التقرير مما لا يتعلق بمصر، (كالفضل الخامس مثلا الذي يناقش «الخبرة الدولية في التنمية الدولية») تتناقض مع هذا الموقف وتدعنه، إذ تبين منها ضعف العلاقة بين معدلات التنمية ومعدل توزيع الدخل.

أقول إن هذا الموقف بعيد عن الصواب لئلا لا نجد في التاريخ التاريخي ولا المعاصرة ولا في التحليل الاقتصادي أي سند للقول بأن هناك علاقة ضرورية بين ارتفاع معدل النمو وتحسن توزيع الدخل، وإن العامل الخامس، فيما يظهر من هذا، هو نوع الفلسفة الاجتماعية التي تتبناها الدولة، والتجارب التي يخطتها التقرير نفسه في الفصل

ويبلغ التقرير بهذا المنطق منتهاه حين يقول صراحة إنه «لم يعد هناك مجال في مصر لجسولة أخرى من إعادة توزيع الأصول الانتاجية على نحو ماحدث في الإصلاح الزراعي في الخمسينات (ص ١٦) ، دون أن يذكر سببا لذلك، وما لأنه يفترض أن قارئ التقرير ينتهي نفس الفسلفة الاجتماعية التي يتبناها التقرير بسبب كثرة ترددها من جانب الأمم المتحدة وتقاريرها المختلفة»

دور الدولة في التنمية البشرية

لا يقتصر التقرير على الترويج لفكرة التركيز على التنمية، بالمعنى التقليدي، بل يدعو دعوة صريحة إلى سحب يد الدولة من التدخل لصالح الفقراء. وهو الأمر الذي يبدو مدهشا بوجه خاص في تقرير يحمل اسم التنمية البشرية. فلقرب نهاية الفصل الأول يقول التقرير أن الأولوية في الاستثمارات الحكومية يجب أن تعطى «لشروعات البنية الأساسية» خاصة شبكة النقل والمواصلات والطاقة والمرافق العامة، «ليفسر فرص استثمارية اللطاق الخاص. ربما يكون من الملائم - في ضوء الظروف الحالية - أن توفر خدمات هذه المشروعات على أساس تحميل المستخدمين تكاليف انتاجها أو على الأقل مشاركتهم في هذه التكاليف (ص ١٥)»

هذا إذن هو المبدأ العام. دور الدولة يقتصر على هذه الأمور، ولا ذكر لمسؤوليتهم عن التعليم أو الصحة أو الاسكان. الخ والتقرير خرس، فضلا عن ذلك، على تحميل المستخدمين من المشروعات الحكومية بتكاليف انتاجها أو على الأقل جزء منها. وهو مالا يمكن أن نتصور أن نتحدث معه أي «تنمية بشرية»

وفي مكان آخر من نفس الفصل، يطلق التقرير، بكل جرأة، أوصافا سيئة للغاية على دولة الرفاهية (WELFARE STATE)، أي الدولة التي تعتبر من مسئولياتها توفير بعض الخدمات الأساسية لمواطنيها. فيقول التقرير إن مفهوم دولة الرفاهية، كما حاولت تطبيقه كثرة من الدول النامية، بالإضافة إلى الدول الاشتراكية سابقا، يجعل الناس عالة على الدولة، معتمدين عليها في تلبية كافة احتياجاتهم. وقد أثبتت تجارب الماضي القريب والبعيد أن دولة الرفاهية بهذا المفهوم

لم تكن سوى إطار هلامي؛ يبرر انتهاك إنسانية الشعوب مقابل اضطلاح الدولة بالكاد باسباب حاجياتهم الأساسية. وثبتت هذه التجارب أيضا أن تحقيق هذا الهدف المتواضع تم على حساب خلق مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة مازالت هذه الدول تعاني منها حتى الآن» (ص ٧)

وتحت عنوان جانيها تتصالح هل هذه هي حقا الدروس المستفادة من تجربة بريطانيا في تجربة التأمين الصحي الشامل؟ أومن تجارب توفير الخدمات الأساسية، من علاج وصحة ومرص عمالة في الدول الاشتراكية سابقا، والتي تشهد الآن في بعضها عودة الأحزاب الاشتراكية إلى الحكم بالانتخاب الخمر؟ وهل صحيح أن واضي التقرير معاكسون جدا من أن تجربة السبعينات في مصر في تصميم كثير من الخدمات الاجتماعية السياسية للناس كانت بلورها وانتهاكا لإنسانية الشعب المصري بالمقارنة بما حدث له في السبعينات والثمانينات؟

هذا الموقف العام الناقم على دور الدولة في التدخل لصالح الفقراء، الذي عبر عنه التقرير بصفة عامة في الفصل الأول، يعبر مرة أخرى بتحديد وتفصيل أكبر في الفصلين الآخرين. ففي الفصل الخامس، الذي يتعرض لتجارب الدول المختلفة في مجال التعليم، نجد أن الدرس المستفاد من هذه التجارب في نظر واضي التقرير هو أنه ليس من الضروري أن تزيد مصر إنفاقها على التعليم، بل ولاحتي من الضروري أن تعيد ترتيبه لصالح التعليم الفني. إن مايقب من هذا الجزء من التقرير هو أن الفرض من التعليم ليس هو الارتفاع بانسانية الانسان، بل زيادة مهارة العامل، وزيادة مهارة العامل لا تتوقف على مانتفقه الدولة على التعليم، ولاحتي على تزيغ هذا الاتفاق بين التعليم العام والفني، بل تتوقف على أمرين:

الأول: اتباع استراتيجية التنمية ذات التوجه الخارجي، إذ أن هذا يزيد من كفاءة العامل. والثاني: عدم قرض حد أدنى للأجور. ولماذا ياترى؟ ولأن «وجود حد أدنى للأجور، أو قصوه هيكليا، لايشجع المشروعات على توفير برامج تدريب مهنية ومهارة معينة كان من الممكن

أن يتحمل العاملون تكاليفها من خلال الأجور المتخفضة» (ص ٨٤)، وانظر أيضا نفس المعنى في ص ٩٣، بل يذهب التقرير في جرأته إلى حد أن يقول إن:

«لتحقيق العدالة الاجتماعية يؤدي إلى تدهور همة العمال في اكتساب المهارات» (ص ٨٤)

هذا كلام يتجاوز في جرأته أي كلام قاله الاقتصاديون الكلاسيك منذ أكثر من قرن ونصف، في تبريرهم لعدم تدخل الدولة لصالح الفقراء. فهل هذا تقرير للتنمية البشرية أم للتنمية السلع؟ للارتفاع بأهمية الانسان أم لزيادة أرباح القطاع الخاص؟

فلماذا انتقل التقرير، في نفس الفصل، لمناقشة والخبرة في مجال الصحة؟ وجدا أن الدرس المستفاد هنا أيضا هو أن زيادة الاتفاق الحكومي على الصحة، مضر بالصحة. فهل أو بصحابة أدق، لايزدي بالضرورة إلى الارتفاع بالصحة. والدليل على ذلك أن الحكومة في أندونيسيا لم تنفق كثيرا على المستشفيات ومع ذلك نجحت أندونيسيا في تخفيض معدل وفيات الأطفال بدرجة ملحوظة» (ص ٨٥)

وهذا هو نفس الدرس المستفاد من تأمل نظم الضمان الاجتماعي في الدول المختلفة، إذ وجد كاتبو التقرير أن ماليزيا وكولومبيا «حققتا أداءا جيدا في التنمية البشرية بالرغم من تواضع مخصصات الضمان الاجتماعي» (ص ٨٦) (وهو ليس غريبا على أي حال دامات التنمية البشرية تناس قطب المؤثرات الثلاثة المتقدمة)

وهكذا يختار التقرير من الدول مايشاء، ومن النسب والأرقام مايشاء، ويتجاهل منها مايشاء، لتأكيد نتيجة مقررة سلفا، وهي أن كل تدخل حكومي مضر، وكل مافاعلة قوى السوق مفيد للجميع: قراء وأغنياء

الخلاصة أن هذا التقرير ليس في الحقيقة تقريرا عن التنمية البشرية في مصر، وإنما هو مجرد تقرير جديد يضاهي إلى صفات التقارير المسائلة التي تروج لما يسمى «بالتصحيح الهيكلي» وهو التعبير الجديد المذهب عن «الانتفاخ الاقتصادي». ليس في التقرير جديد إذن اللهم الا أنه لأكثف يفعل ذلك وهو يعطاه بأنه يبالغ عن قضية الفقراء

خيليه ليزي.. ما البلد مليانة وزرا عواطلية زي حالاته ..

اشمعي ما بيجيلو ومن حالات إكتئاب زي اللى بتجيله دي .. !

دكتور
نفساني



يعني إيه اللجنة ما بتتلمش كل القوى السياسية في مصر .. ما أهه ممثلين

لأمريكا وإسرائيل وجمعية الصداقة العربية الإسرائيلية

!!

لجنة الحوار الوطني



فى مؤتمر الحوار الحزب الوطنى يتحايل على مطالب المعارضة

للحزب الحاكم من ناحية، ولأنها لم تستشر فى اختياره لهذا الموقع من ناحية أخرى، وأضاف الحزب الناصرى إلى هذه الاعتراضات رفضه للتعاون معه، بسبب موقفه المتحاز لاسرائيل، ودقاعته العلنى الدائم عنها، وتبصيره لسياساتها، ودوره فى تشييط العلاقات بينها وبين مصر.

وتجامل «د. مصطفى خليل» اعتراضات الأحزاب الأخرى على تشكيل اللجنة وعلى رئاسته لها، وأدلى بتصريحات تلو الأخرى، تؤكد مساوئلة اللجنة لاجتماعاتها فى موعدا المحدد.

وأما «كمال الشاذلى» الأمين العام المساعد للحزب الوطنى لشئون التنظيم، وأحد ممثليه الثلاثة فى لجنة الإعداد للحوار ساق فى الاجتماع الأول لها، وردودا على الاعتراضات على تشكيلها، فيجمع بين السذاجة والتعالي والافتقار للمنطق. فقال: إن الحزب الوطنى يشارك فى لجنة الإعداد للحوار كحزب حاكم، وصاحب الأغلبية، وأن «د. مصطفى خليل» سيمدر اللجنة كسكرى «ينأى عن رئاسته الحزبية» لأن بها من يمثلون الحزب الوطنى، كما أنه ليس عبثا أن تكون الأغلبية فى اللجنة للحزب الوطنى، لأنه نشيط استطاع أن يجلب إليه العديد من الشخصيات العامة!!

شكوك المعارضة

وأشعل «د. مصطفى خليل» الخلاف بينه وبين الأحزاب الأخرى، حين صرح فى أعقاب الاجتماع الأول للجنة، بأن القرارات ستؤخذ بالتصويت، وبالأغلبية، مما أكد بشكوك المعارضة، فى أن الحزب الوطنى، يحكم أغلبته فى عضوية اللجنة، سوف يتخذ ما يريد من قرارات، وكان «خالد محيى الدين» رئيس حزب التجمع، قد اعترض فى الجلسة الأولى للجنة الحوار، على إقرار مبدأ التصويت فى لجنة تشكلت بالتعيين.

واحتواء للجنة التى أثارها تصريحه، أعلن «د. مصطفى خليل» أن لجنة الأعداد للحوار، ليست جهة اتخاذ قرار، لكنها لجنة لتجميع الآراء، وأنها سوف ترفع تقريرها بوجهات النظر المختلفة فى القضايا المطروحة أمامها.

وكسان الخطاب، الذى ألقى الرئيس «مبارك» فى الجلسة الافتتاحية للجنة الأعداد للحوار، والذى لم تسبقه مشاورات

أمانة النقاش

الوطنى الحاكم وعشرة من رؤساء الأحزاب المشاركة فى الحوار ٢٧ عضوا يمثلون الشخصيات العامة والنقابات المهنية والعمالية ورؤساء الجامعات، يعكس أغلبية ساحقة للحزب الوطنى. فمن بين أعضاء اللجنة الأربعين، يوجد ٢٦ عضوا، ينتمون للحزب الوطنى بنسبة حوالى ٩٠٪ من عضوية اللجنة، فضلا عن أنها ضمت فى عضويتها، أسماء لاهم لها سوى، سب المعارضة، والتعرض بمبادئها، والتشكيك فى ولائها لصالح الحزب الحاكم.

وكان الرئيس «مبارك» قد أصدر قرارا بتعيين «د. مصطفى خليل»، نائب رئيس الحزب الوطنى الحاكم للشئون الخارجية ورئيس الوزراء الأسبق، مقبرا للجنة، وهو ما اعترضت عليه الأحزاب أيضا، لانتماها

كمال الشاذلى



بعد ٤٨ ساعة فقط من الإعلان عن تشكيلها (٢٩ مايو)، توقفت أعمال لجنة الإعداد والتضمين لمؤتمر الحوار الوطنى العام فى مصر، بسبب الخلاف بين الحزب الوطنى الحاكم، وبين أحزاب المعارضة الرئيسية، حول رئاسة اللجنة وتركيبها، والمهام المنوطة بها.

فأعلن حزب الوفد انسحابه منها، وأعلن الحزب الناصرى تجميد عضويته بها، وطالبت الأحزاب الرئيسية الثلاثة الباقية «هى التجمع والعمل والأحرار» بتجميد اجتماعات اللجنة، للاحقة الفرصة لشاروات جانبية، بين الأحزاب حول موضوعات الخلاف، وعضرت الثلاثة الاجتماع الثانى للجنة (١٢ يونيو)، وماتل من اجتماعات.

وكانت أحزاب المعارضة المصرية قد فرجت بدعوة رؤسائها لحضور الاجتماع الافتتاحى، للجنة الأعداد للحوار الوطنى، للاستماع إلى خطاب يلقىة الرئيس «محمى مبارك» فى افتتاح أعمالها، قبل ساعات من اللقاء الخطاب، دون أن تصرف طيسمعة تشكيل اللجنة، الذى لم يعلن إلا بعد انتهاء الرئيس من اللقاء خطابا!

سببان للاحتجاج

أشار تشكيل اللجنة، بهجرة الاعلان عنه، احتجاج أحزاب المعارضة، التى اعترضت عليه من ناحيتين، الأولى أنه جاء خروجا عن الاتفاق الذى تم بينها، وبين الحزب الوطنى الحاكم فى مشاورات سابقة، بأن تعرض عليها الأسماء المقترحة لتشكيل اللجنة، ويتم الاتفاق حولها قبل إعلانها. والثانية، أن تشكيل اللجنة الذى ضم ثلاثة ممثلين للحزب

بينه وبين رؤساء الأحزاب ، لاقبل القائه ولابعده، مشارا لاندعاش الشديد من أحزاب المعارضة، لتناقضه، مع النتائج التي انتهت إليها مشاوراتهم سابقا مع الحزب الوطني، حول مهسة اللجنة. **فالحظاظ وضع أولويات لعمل اللجنة التحضيرية للحوار الوطني، ولبرنامجها وللأسس التي سيستمر عليها الحوار، دون الأخذ في الاعتبار موافقة الأطراف المدعوة للمشاركة فيه، أو اعتراضها عليها.** فالركائز الثلاث الأساسية للحوار الوطني هي وفلسا خطاب الرئيس: الإدراك السليم للتحديات التي تواجه مصر، والوعي العميق بالظروف التي تحكم علاقاتها الإقليمية وإخارجية، والتجديد وأختصار القضايا الوطنية في المرحلة المقبلة، والمسئوليات الثلاث للجنة التحضيرية للحوار هي: تحديد القوى الوطنية المشروعة التي تعمل تحت مظلة المستمر والقانون وأختصار القضايا والمشروعات التي يدور حولها الحوار، ووضع الشكل التنظيمي للمؤتمر العام وقواعد مداولاته واتخاذ التوصيات

أهداف مهسة

كما حده الرئيس مشارك ثلاث غايات أساسية لمؤتمر الحوار الوطني، وهي الحفاظ على أمن الوطن والعلاقات بين السكان والموارد، والقدرات، والمشاركة الواسعة في حل المشكلات، وست أولويات لعمل الوطني هي بناء اقتصاد قوى مزدهر، واستخدام أمثل للشباب، وضبط العلاقة بين السكان والموارد، ومشروع قومي يكون مثقله الثقافة والعلم والتعليم ورعاية صحية للإنسان المصري وتحديث الإدارة وتطويرها. كما حدد خمسة أسس للحوار العام للحوار هي التركيز على قضايا الزاين الأساسية، والفرع عن المصالح الحزبية، والانتقال من رؤية علمية وواقعية لفرجة الأولويات وحساب إمكانات الوطن وقدراته حسابا دقيقا، وعدم المقاصرة بأمن الوطن واستقراره ، كما أشار إلى أن معايير المشاركة في الحوار تنحصر في الالتزام بالضوابط السياسية واحترام المبادئ الدستورية والولا للوطن والمسئولية العامة.

وهكذا فإن خطاب الرئيس لم يتسرك لا للجنة التحضيرية للاعداد للحوار والمؤتمر الحوار ذاته فرصة للإجتهاد في أي شيء، وضيق أمام المؤتمر تحديد نطاق الاختيارات المطروحة أمامه. وأقره في تفاصيل، لاه لها سوى المحيولة دون أن تكون الأولوية في

هذا الحوار للأصلاح السياسي والديمقراطي. واعتبرت بعض أحزاب المعارضة ، كثيرا من النقاط الواردة في خطاب الرئيس سلبية، لايمكن رغبة حقيقية في الحوار، كما تنص إشارات تحول بين الحوار وبين مناقشة القضايا التي تعتقد أحزاب المعارضة ، بضرورة تقدمها على غيرها.

فقد صادر الرئيس مبارك منذ البداية على المطلب الرئيسي لمعلم أحزاب المعارضة، بأن يكون الإصلاح السياسي والديمقراطي هو النقطة الأولى في جدول أعمال المؤتمر ، حين دعا إلى أن يدور الحوار في إطار المستور القاتم. كما يلد إشارة الرئيس مبارك إلى أن الحوار، لايمكن مازفا يقع فيه النظام الحاكم، أو رغبة في مصالحة وطنية، أو احتياجا لجهة ، أو لحكومة إنتعالية، تعالها على أحزاب المعارضة، وتصبها هو الاستقانة عنها، وإنكارا للأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الشاملة التي قر بها البلاد، التي كانت بطبيعة الحال، في مقدمة الأسباب ، التي دفعت الرئيس مبارك، أثناء الحملة الانتخابية، للفرعة رئاسته الثالثة، قبل عشرة أشهر ، للعودة لإجراء هذا الحوار

تأمين في المواقف

تبانت ورود فعل أحزاب المعارضة الرئيسية المحسة للردود المرسوم مسبقا للحوار الوطني، وفور انتهائها الجلسة الافتتاحية سارع حزب الوفد بنشر ورقة كان قد أعدها حول موقفه من الحوار، جاء نشرها بمثابة رد واضح على خطاب الرئيس مبارك، وعكست مدى التباين بين وجهة نظره، ووجهة نظر الحزب الحاكم في الحوار. وأعلن الحزب الناصري تجميد عضويته في لجنة الأعداد للحوار حين حدوث تغييرات ملموسة تستجيب لمطالب المعارضة

وفي الجلسة الأولى للجنة الأعداد للحوار ، ألقى خالد محيي الدين رئيس التجمع وقواء سراج الدين رئيس حزب الوفد كلمتين أمامها، سجلا فيها اعتراضها على تشكيل اللجنة وعلى اختيار مقرها، وعلى برنامج عملها ورفضها لإجراء تصويت على أعمالها. وقال قواء سراج الدين أن اللجنة لجنة حكومية لاقومية، وأن الأمر يبدو وكأن الحزب الوطني يعاود الحزب الوطني، وأعترض على برنامج عمل اللجنة الذي حدده خطاب

الرئيس ، لأنه يقتد لمطلب الإصلاح السياسي والدستوري، الذي يرى أن يكون على رأس جدول أعمالها.

وبرغم تأكيدات مقرر اللجنة، وعشلى الحزب الوطني، بأنه لايجوز مظهر مسبق على إدراج أي موضوع من الموضوعات في جدول أعمال المؤتمر، وتراجع «د» مصطفى خليل، عن تصريحاته بأن القرارات ستؤخذ بالتصويت، فقد أعلن «فؤاد سراج الدين» انسحاب حزب الوفد من لجنة الأعداد للحوار، ووصف الحوار الوطني بأنه تقييدية المقصود منها إلهاء الرأي العام، منتقدا ورقة العمل، التي تقدم بها الحزب الوطني الحاكم للحوار.

وبينما أكتفى حزب «العمل» بالاعتراض على تجاهل تقييد «الشباب الاسلامي» في اللجنة، كان «الوفد» هو الحزب الوحيد، الذي سجل اعتراضا، على عدم وجود ممثلين للأخوان المسلمين والمليويين في اللجنة. كما افترت صحيفته بنشر بيان «لحزب الشيوعي المصري» يعترض فيه على تشكيل اللجنة ، وعلى استبعادها منها، ويدعو أحزاب المعارضة، إلى رفض استمرار مشاركتها في الحوار، مالم يتم تعديل شروطه، ويدعوها للحوار فيما بينها.

مقالات مات

بعد انصحاب الوفد، عطلت الأحزاب الرئيسية الثلاثة الأخرى، وهي التجمع والعمل والأحرار، اجتماعا مشتركا، ناقشت فيه فكرة الانسحاب، وطلعت أن تقوم أولا بمشاووات ثنائية وجماعية ، بين كل الأحزاب، لمحاولة إقناع الحزب الوطني، بإدخال تعديل جوهري على رئاسة اللجنة، بحيث تكون لخصصة مستقلة عن الأحزاب ، ومقبولة منها جميعا، أو تكون الرئاسة بالتداول ، على أن يتم إعادة تشكيل اللجنة ، بضم شخصيات قومية مستقلة إليها ، أو الاكتفاء، بشعلى الأحزاب ، وطالبت بمشاووات تؤدي إلى التوصل لحل للنقاط المختلف عليها وشاركت الأحزاب الثلاثة في الاجتماع الثاني للجنة وماتلا من اجتماعات، بعد التقاء قادتها ببيوتس وإلى الأمين العام و«بسفوت الشريف» الأمين العام للمساعد للحزب الوطني، وتأكيداته لهم بأن ماتم قد فات ، وإن اقتراحاتهم سوا، في موضوعات الحوار أو في التشكيل، سوف تؤخذ بعين الاعتبار عند تشكيل المؤتمر نفسه.

وكان حزب «التجمع» قد اتخذ من

الشكل الذي يجري به الحوار، والقائم على أساس منصف، وواقعة، دليلاً إضافياً لتفردة الحزب الوطني للحوار، ورغبته في عدم الاحتفاظ بالتكافؤ، حتى من حيث شكل الجلسة، وفي من المطالب التي استجاب لها «صفت الشرف» أصبحت الاجتماعات التالية، تعقد على شكل مائدة بيضاوية، لكن ذلك لم يمتد إلى المطالب الموضوعية، فظل التغيير في إطار الشكل، يفقد إلى التكافؤ ما بين أطراف الحوار.

تلقى الحزب الوطني الحاكم، احتجاجات الأحزاب الأخرى، بصبر غير معهود، وجهت له لانتهاكها، كشف عن رغبته في عدم دفعها هي الأخرى للاسحاب من الحوار، وعن أمه في أن يعدل الوفد والحزب الناصري عن مقاطعتها.

وتقدم وجهة نظر الحزب الوطني، على أن الدعوة لاقتصاف الحوار على الأحزاب، والقضايا السياسية وحدها، تتناقض، مع حقيقة أن هذه الأحزاب، لا تهمر في مجهرها عن الرأي العام، وأن هناك مؤسسات نشطة في المجتمع المصري، ومختصة من الرأب، ومن المفيد أن تشترك معها في الحوار - كالتقارب والجامعات - وهي تمثل في اللجنة بروساها المنتخبين، الذين يخلصون أروهم الخيرية، ليرتدوا أربتهم التقابلية، حين يارسن حيلهم في اللجنة أو مؤتمر الحوار، وأن لخطا اعتباطهم، يغفلون الحزب الوطني، لأن تفصيل الحزب قاصر على ثلاثة أعضاء فقط هم د. يوسف والي وصفت الشرف وكما الشاذلي!!

تداول السلطة

تباينت وجهات نظر أحزاب المعارضة في الأوراق التي أعدها مؤتمر الحوار سواء بينها وبين روية الحزب الوطني، أو بينها وبين بعضها، كما كشفت هذه الأوراق عن مشتركات أخرى بينها.

اتفقت الأحزاب الأربعة المتجمعة والوفد والمصلح السياسي في تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية بما يضمن نزاهة الانتخابات، والقصر حزب التجمع بالمطالبة بإقرار حق الأحزاب المصلي، واعتراض حزب الوفد على حصر الإصلاح السياسي في قضية نزاهة الانتخابات، وانفرد بالمطالبة بقصر الحوار على قضية الإصلاح السياسي والديمقراطي، وحصر المشاركة في الحوار على ممثلي القوى السياسية. ويعتبر يرى التجمع أن تعديل

الديمقراطية محصلة للإصلاح السياسي والديمقراطي وليس بداية انتقلت أحزاب الوفد والعمل والاحرار على المطالبة بتعديل تقنيته من النصوص التي وصفوها بأنها شمولية وديكتاتورية واقتراحية وبينما تتفق الأحزاب الثلاثة بشكل أو بآخر مع سياسات اقتصاديات السوق التي تنهجها الحكومة، فقد انفرد التجمع بمحصول اعتراضه على سياسات التكوين الهيكلي ودعا مؤتمر الحوار لناقشة نتائجها السلبية على محدودى الدخل وحماية الزراعة والصناعة الوطنية والطعام العام من الأثار

واتفق حزب العمل والاحرار على المطالبة بتطبيق الشريعة، واتفق الاثنان مع الوفد على الدعوة لانقضاء حالة الطوارئ واحترام حقوق الإنسان وانفرد حزب الاحرار بالمطالبة بالقضاء قانون المدعي الاشتراكي وإنشاء لجان حقوق الإنسان في مجلس الشعب والشورى، وطالب حزب التجمع بشورى عليه مناقشات الحوار بأن يكون الرأي العام طرفا به.

وانفرد حزب الوفد بالدعوة لاعادة الحق لمجلس الشعب، في تعديل الميزانية، ومن حاجة لموافقة الحكومة، بتأكيد المسؤولية الزاوية أمام مجلس الشعب، والحد من سلطات رئيس الجمهورية، وحظر توليه رئاسة الأحزاب أثناء فترة رئاسته، وإصلاح نظام الانتخاب بحيث يسمح بتداول حقيقي للسلطة، على أن يتم هذا التعديل، بعد فترة انتقالية لمدة عامين، تطلق خلالها حرية تشكيل الأحزاب، وتلقى التقييد على حركتها، ووسع لها بالدعوة لبرامجها عبر أجهزة الاعلام القومية، وتغلب فيما بينها جمعية تأسيسية، تضع الدستور الجديد، وتصوغ ميثاقا وطنيا، يشمل كافة المبادئ، التي تمتع أية قوة سياسية من استقلال الديمقراطية للقضاء عليها ثم تجري الانتخابات بالانتخابات طبقا للتعدلات الدستورية.

وانفرد حزب الاحرار بالدعوة لانتخاب رئيس الجمهورية ونائبه، من بين أكثر من مرشح، وانتخاب المحافظين، واختيار الوزراء من بين الفائزين في المجلس النيابي وكان البيان، الذي أصدره الحزب الناصري، معلنا به تجميد عضويته في لجنة الاعداد للحوار، قد ساق مبررات تشكل في مدى استمرار الحوار، الذي يتم وفقا لرأيه في ظل قوانين استثنائية. وفي ظل التراجع عن المكتسبات الديمقراطية المتحصلة في الغاء

انتخابات العدد والمشايع وعمدا، الكليات، وفي ظل التراجع عن المكتسبات الاجتماعية التي حصل عليها الفقراء وانتشار الفساد بشكل غير مسبوق، وفي مبررات تبدو وكأنها غير ملائمة مؤتمر الحوار أيضا.

مطلب انتعاش

وطبقا للبيانات المعلنة، فقد جاءت مقترحات الحزب الوطني، التي تقدم بها مؤتمر الحوار، وتصوره لجلول أعماله لتعكس تباينا كبيرا بين وجهة نظره وبين وجهة نظر أحزاب المعارضة، أو في أحسن الأحوال لتحصيل عليها. ففي مواجهة مطلب الوفد والمصلح بإجراء تعديل دستوري شامل، ومطلب التجمع بتعديل عدد من القوانين المكلفة للديمقراطية، باعتبارها قوانين مقيدة للحريات، وتسهل التدخل الإداري في الانتخابات، فاستقرت اعتراضات الحزب الوطني وفقا لما أعلنه، كمال الشاذلي على تنقيح جداول الانتخابات، وزيادة الفترة التي يقضى فيها باب التقييد بها من شهر إلى أربعة أشهر، بدلا من اطلاقها طوال العام، وإدخال بعض التعديلات على سلطات المدعي الاشتراكي، التي تطالب الأحزاب الأخرى بالغائها، مما يؤكد أنه بإقرار من حيث البدء على تعديل الدستور، والنظر في السلطات الواسعة المنوطة لرئيس الجمهورية، أو منح مجلس الشعب حق مراقبة الميزانية أو سحب الثقة من الحكومة، ثم إغراق الحوار في قضايا زيادة السكان وتنظيم الأسرة، وهي نظر الأحزاب الرئيسية في مجالها، لتحاليل على المطلب الرئيسي للمعارضة بأن تكون الأولوية للحوار هي القضية الإصلاحية الديمقراطية.

ومعنى هذا ببساطة، أن الحزب الوطني مستبعد، لأن يسمح، وأن يعطى وعدا بوعده الذي يصعب الزامه بتنفيذه، أو مؤازرته في عدم الوفاء بها. وهو يستمر منطق، أن الدعوة للحوار الوطني قد أثرت قبل عام لأسباب انتخابية، أرادت بها الحكومة المصرية، أن تؤكد للادارة الأمريكية، أن مزاعمها بأن الحكم في مصر غير مستقر ليست صحيحة. وأن هذه الدعوة لانتزاع صالحة لنفس الأسباب، إذا ما أخذ بعين الاعتبار أن جناح في الادارة الأمريكية، يجري حوارا مع بعض تيارات الإسلام السياسي التي يعنفها بالاعتدال، ويرى فيها بدائل للأخطية القائمة في المنطقة العربية!

بانكفانتا على وجعنا وسط شمانة الآخرين
وضحكهم وسخريتهم، عقابا لنا على انشغالنا
بشئون بلدنا ومستقبل قنراتنا، أما وهنا
كله.. فإني اقترح الآتي: اقترح ببساطة
أن تترك الحبل فجأة ليهلق الآخرين
على مؤخرتهم وتكتشف عوراتهم ونضحك
نحن... مرة من نفسنا.

تسألني كما سأل الملك يديا القيلسوف
«وكيف كان ذلك؟» أقول لك: اقترح أن
يصدر حزب التجمع بياناً يطالب فيه
بعدم المخصخصة:

أولاً- يسحق قنوات التلفزيون
والإذاعة والصحف القومية، وهي في
أغلبها من الصناعات الخاسرة المكلفة،
ويسحق هذا البيع الأهداف التالية:

١- التخلص من الضغط النفسي والقلق
اليرس من تقاضات «أعزائي كل أفراد الأسرة
في كل مكان وكل زمسان»... ومن أجل
التحدثين عن «٧٠٠ امرأة صباحاً ومثلها
مساءً» وعن «العلاج من الحسد بالاستحمام
في ماء اغتسال الحاسد»... ونصب
القضاة من طب العطارين والعاملين...
ومن مقالات المحررين عن «أشهد أيام
حياتنا وهو قراطينا»... عن اللقاءات
التاريخية والمحطات التاريخية والقرارات
التاريخية... الخ.

٢- من المؤكد أن عائد البيع سيحقق
ربحاً سوف يكفي لسداد ديوننا- على الله
عمن تسبب فيها- والتخلص من تحكم
الهيئات الدولية في اقتصادنا وزرعنا وبيعنا
وشرائنا.

ثانياً- (وانا ارجو أولاً من القانونيين
في حزب التجمع دراسة شرعية ودستورية
وقانونية هذا الاقتراح قبل التقدم به): أنه لما
كان المال السايي يعلم المارقة، ولما
كان هناك من يزعم بأن «البلد
مالهاش صاحب» فإن المنطق الطبيعي
يطلب أن يصحح لصاحب ملكها
ويديرها لحسابه الخاص. لهذا اقترح أن
يطالب التجمع «بمخصخصة» الدولة. فإن
الدولة التي لا تستطيع أن تدير شركة كوكا
كولا بكفاءة، لن تستطيع أن تدير مصر.

وتمكن تصورات أنظمة مختلفة لهذه العملية
تناقش تفاصيلها (بعد اتضاح حكم الدستور)
مع البنك الدولي وصندوق النقد والدكتاتور
يوسف غالي والدكتور يوسف والي.
بهذا نريح باننا ونخلص ذمتنا، ونوضح
للجميع سداد منطق المخصخصة الجزئية.

وتفضلوا سيادتكم بقبول وإقرار احترام...

المختصة التمام.. أو الموت الزؤام!!

د. سمير حنا صادق

واللورد ووكيل بتركون مخبرتهم في
الربيعا كل صباح ليسروا على مصانعهم
ومحلاتهم الاشراف على تقدمهم. وانتم ولاشك
تعملون مافى هذا المنطق من مغالطة: ففى
الصين الاشتراكية وفى غوراسيا الرأسمالية
لا تعالج مشاكل التنمية يمثل هذه الحقبة.
وأما وقد تمينا من مباراة شد الحبل هذه،
والتي تبدأ دائما بتأكيد عدم المساس، ثم
التردد والتفكير، ثم استعصار الفشارى
الدنيئة، ثم التفكير، ثم البيع، أما وقد انهكت
انفسنا هذه المباراة الخاسرة غير المتكافئة، التي
يمثل فيها الطرف الآخر قوى لاحول لنا بها
ولا قوة، من دول عظمى الى بنك دولى، إلى
صندوق النقد، إلى حكومة، إلى بعض احزاب
المعارضة، إلى كتاب ومؤلفين ومنظرين، أما
وهذه المباراة في شد الحبل تنتهى دائما

الاخ للاضل الاسعاف/ خالد مى
الدين
رئيس حزب التجمع
الوحدوى
التقدمى الوطنى

تحية واحتراما،
اتشرف بعرض الآتى على سيادتكم:
فيمد تفكير طويل وعميق، ومضت فى
رأسى فكرة تعالج ما اعصابية من صلفاء
مستمر.

تعملون سيادتكم السبب الرئيسى فى هذا
الصدام: فإن السادة المتحكمين فى شئون
الاقتصاد والاعلام فى بلدنا يرجعون ادمغتنا
يومياً بهديث مستمر عن «الاقتصاد الخمر»
و«آليات السوق» والمخصخصة... ومن
مضار «التعطيط» الذى هو من صفات
الانظمة الشمولية.. الخ ويستند منطق هذا
الحديث دائما على أن اأصول القطاع العام
«سايبة» لا صاحب لها، أما اأمرال الشركات
المخاصة فلها صاحب يهجم بها ويرواها. وكأفأ
الخرجة لمرور، والسيد روتشيلد،



د.
سمير
حننا
صادق



د. يوسف
غالى

الرقابة بالبنك المركزي أن البنوك اعتبرته عميل
«ولقطة» كما لعبت البنوك بمسألة سرية
الحسابات لاستخدامها في إخفاء المعلومات.

ضمانات غير مستحقة
وتتوالى مفاجآت المليونير الهارب بما
لا يقل عن ٥٠ مليون جنيه فالبنوك ..
ومن عهد أو بدين عهد - متعته قروضا
بضمانات غير مستحقة وهي ضمانات
الكبيبات المهررة عن آخرين، سواء بإتفاق
معهم أو بدين إتفاق، أو بالتزوير دون تدقيق
من البنك للمقرض «المقدم للمقرض» . ويقول
هنا اللواء «محمد وجدي» مدير إدارة
الأموال العامة أن البنوك لم تلتزم بالاجراءات
والضمانات الكافية والحماية أموالها
وأموال المودعين بها عند إقراض المليونير
الهارب «جورج حكيم» واكتفت بمبدأ الثقة
فيما يقدمه المليونير من ضمانات ، واعتبارها
صحيحة لاتقبل الشك...

وكانت الفاجعة الأكبر بعد ذلك
عندما طالب البنك المصري الخليجي أحد
الموقعين على كسبالية ودعى «مصطفى
عبد السلام» بمبلغ ٧ ملايين و٠٠ ٧ ألف
جنيه، اتضح أن تزويجه على
الكسبالية مزور، والقائم بالتزوير
جورج حكيم نفسه. وفي سرية تامة
لم استدعاء المليونير ، رجل الأعمال
مصطفى عبد السلام والمستشار
القانوني للبنك ورئيسه وسجل حكيم
بخط يده اعترافا بتزويره لقرض
رجل الأعمال مصطفى عبد السلام.
وتعهد بسداد القرض الذي أصبح «عاريا» أي
لا يوجد ضمان حقيقي ومناسب له.

والرغم من ثبوت الواقعة وبالعشرات
والوثائق وقيل هروب المليونير بعشرة أيام، لم
يتحرك البنك ولم يصمت متجاهلا كل
الأعراف القانونية ورفض الإبلاغ لجهات
الاختصاص لمجرد حماية حقوقه، ولم يكشف
البنك عن تلك الحقائق الا بعد الهروب الكبير
لجورج حكيم ومعه المال.

وتأتى مفاجأة جديدة تكشف عن ملفات
المليونير الذكي، حيث ابتكر أسلوبا جديدا في
الاقتراض ليكتسب ثقة البنوك تدريجيا
ويؤكد لهم صلق نوابه ومدى قدراته المالية:
ويقوم الأسلوب المبتكر على أساس الاقتراض
لمدة معينة لمبالغ صغيرة نسبياً لتتجاوز
المليون جنيه ثم يقوم بعد ذلك بالسداد في
التوقيعات المناسبة ونظام الاقتراض قصير
الأجل. ثم يودع مبلغا لدى البنك ويسحب

«حكيم» ديناصور الفساد..

وفوضى سرية الحسابات

المليونير (الكاوتشوكي)

خطط وهرب بشبهات تواطؤ بنكية

محمد الحصري

وسهلت ومنعت «حكيم» أموالا واتصالات
وهي تعلم أنه شخص غير جاد ، وغير ملتزم
بالسداد ومتوقف عن سداد الأقساط لمدة ٦
أشهر قبل حصوله على آخر قرضين.

صمت بنكي
ومن حقائق القساد في قضية المليونير
الهارب أن ثلاثة بنوك هي المصري
البريطاني، والمصري الخليجي،
والدقهلية التجارية صمتت على نصب
المليونير ورفضت عن عمد إبلاغ الجهات
المختصة بشأن تأخره وعدم التزامه بسداد
الأقساط المتأخرة لديه للبنوك، وكتابه أكثر
من ٣٠ شيكا بقيمة إجمالية ٥
ملايين جنيه، واتضح أنه صديق
وليس «أثنا للبنك».

كما أغفلت البنوك عن البنك المركزي
معلومات هامة من نشاط واقتراض المليونير
منها . ولم تخطر تلك البنوك إدارة الرقابة
بموقف المليونير بعد تأخره في سداد مستحقات
البنوك، وكانت حجتها في ذلك أنه عميل
«درجة أولى» ، وعلى حد تعبير مدير

مازال مسلسل القساد يتوالى ويكثف
عن مخالفته التي امتدت في كل اتجاه داخل
المؤسسات الحكومية والمصرفية، وزرع القاب
مع كل واقعة قساد لتظهر مدى حجم الثاني
«ديناصور القساد».. والحكيم» ومع بداية
الشهر الماضي شهدنا العملية «الدراما بنكية»
لتهرب مليونير الكاوتشوك «جورج إسحق
حكيم» لأمواله ، أو بالأحرى لأموال البنوك
إلى سويسرا ثم هروبه بعدها ، أو بالأدق
تهريبه للخارج لشخصه ولحمه الذي تجاوز
١٠٢ كيلوجرام.

وتكشفت حقائق بل مصائب جديدة إن
القساد نخر عظام الجهاز المصرفي، بعد فصول
من التخرص الطويل لذات الجهاز من صائب
شركات ترطيف الأموال. ولكن قضية
«حكيم» أظهرت تواطؤ متعمدا وإهمالا عن
قصد في منح «المليونير الكاوتشوكي»
قروض واتصالات قاسية بطرق سرية.
وبضمانات أن لم تكن رهيبه فهي ضمانات
«مضروبة» ، أو كما يقول رجال الأعمال
ضمانات «تحت الكرسي» مع كلمة شرف إذا
ماتيس الأمر.. بل الفصل الأكثر غرابة في
«دراما» «حكيم» أن نحو ٨ بنوك بين عامة
وخاصة واستثمار وأعمال ساندت وساعدت

المستشار
رجاء
المرسى



جورج
اسحاق
حكيم

منه.. ثم تأتي الضربة الكبرى ليقترض مبلغا ضخما.. ويكرر نفس اللعبة مع أكثر من بنك مثلا فعل مع بنك الدقهلية التجارية والبنك المصري الخليجي وبنك القاهرة- إلا أن الأخير نجح في الحصول على حقوقه بالهجز على بضائع باسم المليونير بإيراضي قيمة القرض.

تكرار.. تكرار

ولم تتوقف ابتكارات وخبث المليونير عند هذا الحد بل استحدث طرق أخرى، يأتي من بينها تكرار الضمانات، واستخدام أصوله وعقاراته في الاقتراض من عدة بنوك، وفي أوقات متقاربة والقضبة التي تتجرها تلك البنوك في تجاهل البنوك التي تتجرها بعضها بل إلقاء معلومات من جهاز الرقابة بالبنك المركزي. مما يؤدي إلى أضرار بالغة على بعض البنوك. ومن ملف التحقيقات الذي أشرف عليه اللواء منصور المصري مدير أمن القاهرة - مشاركة ٣٠ ضابطا وضابطا تحت قيادة العميد سامي الطنطاوي مدير مباحث الأموال، يتضح أن البنك شريك أصيل عن عمد أو بدون في هذه العملية برمتها، واستخدام مبدأية الحسابات في غير موضعه، الأمر الذي يشير لإهدار ما يقرب من ٥٠٪ من حقوق البنك ورجال الأعمال، كما أن البنك المركزي وعلى وجه السرعة أصدر تعليمات لمعالجة هذا الخلط بالزام البنوك بإخطارها بأي ظروف والضمانات المقدمة لها لحماية أي بنك آخر.

شركاء وإن لم يعلموا

عند سماع مباحث الأموال لأقوال رجال الأعمال عادل كشك، وشهاب الدين حسن، وظاهر المصطفى ومطاللة خالي، ومصطفى عبد السلام وآخرين تكتلت خيوط وحقائق جديدة في قضية المليونير الكاوتشوكي الهارب، وهي أنه كان يدير ويؤازر نشاطا شبه مصري وقريب من نظام توظيف الأموال لصالح عدد محدود من أصحابه.. وذلك عن طريق الحصول على أموالهم بشتيكات أو كسيبالات ويردها اليهم بعد فترة مع نسبة أرباح.. وحاول بعضهم أن ينفي ذلك ولكن عند مواجهتهم بمعلومات عن حجم التعاملات المسجلة لدى جورج كشفوا عن تلك الحقيقة. وذكر بعضهم أنهم كانوا يقرضون المليونير الهارب بنسبة قريبة من فوائد لودائع البنوك وعلى فترات قصيرة. والغريب هنا أن عددا من رجال الأعمال

أدركوا معلومات عن آخرين لهم حقوق عند المليونير الهارب. وعند مواجهتهم بذلك نفروا أية حقوق لهم خشية للمسألة القانونية أو مايسمونه بتشويه السمعة داخل السوق. وهنا يؤكد تقرير إدارة الأموال أن جانبها كبيرا من المسؤولية يقع على بعض رجال الأعمال المتعاملين مع المليونير وسيكون عليهم عبء أية خسائر ويتحملوا جانبها من الخسائر إذا لم تكف الأصول أو إذا لم يتم استرداد للأموال المهربة.

سؤال أو تساؤل

ومنذ قرار التحفظ على أموال المليونير الهارب وأسرت وقيله بعدة أسابيع مازال هناك تساؤل تتوالى الأجهزة المختلفة البحث عن أجابه له، وهو كيف استطاع المليونير تهريب أمواله للخارج وأموال الغير، الدلائل تشير إلى وجود شبهة تورط من جانب بعض البنوك التي أعطته امتيازات وأذن استثمار من الخارج، وهناك شبه أخرى حول بعض الشركات التي أعطته هذا الحق. والذي نجح في استغلاله جيدا وقت عملية خروج الأموال كان ترفعت إجراءات الاستمرار. بل اتضح أن بعض العمليات لم يكن لها وجود

= مفاجآت الهروب

الكبير وضمانات على الورق

وتوظيف لأموال رجال

الأعمال

= اكتشف أحد البنوك

نزور "جورج حكيم"

ولزم الصمت

= تجاهل متعمد من

البنوك للبنك المركزي

وأجهزته الرقابية

في الأساس.

والسؤال الثاني الذي مازال مفار بحث هل كان خروج أو هروب المليونير حكيم من البلاد مصفطا له وتم يعلم وتوافق وترتيب ساندته فيه أشخاص أم أن الهروب تم بمقره ويتخطى محدود وعائلي؟

القوائم الخبئية

وحى كتابة هذا التقرير لم يكن قد صدر أي قرار لجهات والانتربول، البوليس الدولي بخصوص المليونير الهارب وكما يقول العميد سراج الدين الربوي مدير إدارة الانتربول المصري أن الجهاز جاهز لاتخاذ الاجراءات فور صدور التحقيقات، مشيرا إلى أن قرار وضع جورج حكيم في قوائم الترتيب والوصول من اختصاص الأجهزة الأمنية المحلية.

وتشير البلاغات التي وصلت مكتوبة للثائب العام والتي بلغت ١٥ بلاغا حتى اعداد هذا التقرير إلى أن قوائم الخزاني من أصحاب الحقوق تضم بنك الدقهلية التجاري ٩٥ مليون جنيه والبنك المصري البريطاني نصف مليون جنيه والبنك المصري الخليجي ٧٩ مليون جنيه وشركة هانوك للإطارات مليون جنيه، وشركة البركة ومحمد عبد الرحمن بركة ٨٨ مليون جنيه، وشركة النيل للتسويق إحدى شركات بنك النيل، مليون جنيه، ولكل من بنك القاهرة ومصر وأمريكا اكسيس ومصر اكسسور حقوق ٣ ملايين جنيه وتم تسريحها. ومصطفى أحمد عبد السلام ١٢٥ مليون جنيه وإبراهيم كامل ٧٩٦ مليون جنيه ونصحي السيد مليوني جنيه وسبى إبراهيم أبر العتيق ٣٥٠ ألف دولار ومطاللة خالي ٧٩٥ ألف جنيه وشهاب الدين حسن إبراهيم ٥٥٠ ألف جنيه، وعزى زرق ساويس ١٦ ألف دولار و٢٥٢ ألف جنيه، ومادل إبراهيم محمد ٢٠٠ ألف جنيه وأبن عبد الفتاح شيهه ٦٥ ألف جنيه، والشركة العامة للتأمينات ٥٥٠ ألف جنيه، وشركة بالهرن للإطارات مليوني جنيه، ومادل كشك ٢٠٠ ألف جنيه والهندس مسبرى إبراهيم أبر المعام ٢٥ ألف دولار وطاهر المصطفى ٧١٧ ألف جنيه، وشركة كلوايد ٦٠٠ ألف جنيه علاوة على مستحقات ٢٩١ مليون جنيه لشركات تاروين والكتل والهندسة والنيل للتجارة وآخرين.



ديون الفلاحين بين الطول المسكنة، والأزمة الحقيقية

«حجم ديون المزارعين لبنك التنمية

والائتمان:

٢٠٧ مليون جنية متعثرة السداد (وقد
حدد البنك مفهوم التعثر بمضي أكثر من ثلاث
سنوات دون أي سداد من المقترض)

٤٨٢ مليون جنية بمكة السداد (وقد
رفع البنك بشأنها قضايا على المقترضين).
«القرارات الحكومية لحل المشكلة:

١- تقسيط الديون الزراعية على مدى
ثلاث سنوات، والاستثمارية على مدى يتراوح
بين ٥-١٠ سنوات، مع إيقاف الاجراءات
القانونية ضد المقترضين.

٢- تجريد الفوائد على الديون المتعثرة.
«وفي هذه الحدود، فإن هناك عدة

ملاحظات:

عزيان نصيف

ديون الفلاحين».

ولابد لنا أن نحقق بهذا الاهتمام البالغ
بقتضية تهم قطاعا رئيسيا من الشعب. ..
ولكن - وبعد أن صدرت القرارات وهدأت
الضجة- ماحقيقة الموضوع؟ ما حجم هذه
الديون؟ ومن الذي اقترضها؟ وكيف تم
التعامل معها؟ والأهم من ذلك.. هل انتهت-
بالقرارات الأخيرة- مشكلة تمويل الزراعة في
ظل نظام الائتمان الحالي؟

لم نبحث مشكلة داخلية بأن تحتل موقعا
شبه يومي في كافة الصحف «القومية» -
على مدى الأربعة شهور الماضية- قبل
موضوع ديون المزارعين لبنك التنمية والائتمان
الزراعي.

«د. خضر يعقد اجتماعا موسعا لتسوية
ديون الفلاحين».

«د. والي يطمئن الفلاحين على جدولة
ديونهم».

«د. صدقي يبحث مشكلة ديون
الفلاحين».

«كمال الشاذلي يطالب بانتفاة الفلاحين».
«مجلس الشعب يناقش مديونية
المزارعين»

«الرئيس مبارك يتابع شخصا مشكلة

اتخاذ ثلاثة إجراءات:

- * المزيد من استجدة القروض الأجنبية، وآخر اتفاق في هذا الشأن مع البنك الدولي للحصول على قرض يبلغ ١٢١ مليون جنيه.
- * تنقية العاملين عن طريق مامسي بالماشين المبكر، وإحياء من يتبقى منهم بشمار وتخفيض سقف الحوافز.
- * اللجوء - كما يقولون - للتاجر المنفصل - إلى «دفاتر القفيلة»، ورفع الدعاوى على المزارعين المقترضين منه... ولتعد قراءة الموضوع من بدايته.



إن الخطر الأكبر - وفقاً لهذه الأوضاع - ليس فقط هوما يواجه البنك ولاحي ما يواجهه الفلاحين، ولكنه، وبلا أدنى مبالغة - ما يواجهه مصر كلها من فقدان الانتاج الزراعي لمصدر واضح - قصاد وراغب - لمصلحه. ويتزايد شعورنا بهذا الخطر وتداعياته على الاقتصاد القومي والأمن الوطني، بإدراكنا لوضع المحاصيل للقطاع الزراعي في مصر، حيث يمثل به أكثر من ٣٠٪ من القوي العاملة، ويساهم بأكثر من ٢٠٪ من الناتج الاجمالي، ويقدم حوالي ٢٥٪ من قيمة الصادرات القومية، وبشكل - بالإضافة إلى انتاجه الغذائي - حوالي ٦٠٪ من إجمالي الدخل الصناعي من خلال الصناعات القائمة على الزراعة.

ومن هنا، فنحن - وإن كنا لاثقون من شأن مشكلة دين المزارعين لبنك التنمية والائتمان وماتخذة بقصصها من إجراءات - نرى أنها مشكلة جزئية تم حلها بحلول مؤقتة، وأنها أحدي المظاهر والنتائج التي ترتبت على تدهور سياسة الائتمان الزراعي وفقاً لما يسي سياسة تحرير الزراعة.

أما الأزمة الحقيقية فهي قضية تمويل الانتاج الزراعي، ولاترى لها حلاً حقيقياً وجاداً إلا من خلال قيام البنك التعاوني، الحادثة منه في خدمة الفلاحين والانتاج الزراعي، عن طريق تمويل الحركة التعاونية بما يمكنها من تلبية احتياجات المزارعين، سواء بالقروض المباشرة اللازمة للزراعة بفوائد محدودة، أو بمستلزمات الانتاج المدعومة الأسعارة، أو بالخدمة الآلية البسيطة التكاليف، وبكل ما يساهم في قدرتهم على الاستثمار في عملية الانتاج الزراعي بالرغم من كل ما يحيط بها من مصاعب ومعوقات. والأمر - فضلاً عن البرزخ - قبل أن يكون قضية فلاحية، فهو قضية وطنية بالدرجة الأولى.

بالقروض - للفلاحين على أوسع نطاق.

* كانت فوائد القروض محدودة لم تتجاوز ٦٪، وأصبحت بعد عام ١٩٦٦ فوائد رمزية.

١- ينوك القوي

٢- بموجب القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦، الخاص بإنشاء بنك القوي كبدل - فعلياً - للحركة التعاونية، انتكمت سياسة الائتمان الزراعي، كما يلي:

* عادت القروض مرة أخرى - فيما عدا قروض زراعة القطن والأرز - بضمان الأرض وليس بضمان المحصول.

* أصبحت الكمية الأكبر من القروض لصالح المشروعات الاستثمارية - حقيقة كانت أو وهمية - وليس لصالح زراعة المحاصيل.

* ارتفعت قيمة الفوائد إلى نسبة عالية، يتقارب أرقامها.

٣- الائتمان.. وسياسة تحرير

الزراعة:

وفقاً لنص تقرير صادر عام ١٩٩٢ من مكتب رئيس مجلس إدارة البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي، وبمقتضى عتوان استراتيجيية البنك خلال التسعينيات، يحدد البنك مستهدفاته - على ضوء السياسة العامة للدولة - وخاصة في المجال الزراعي - فيما يلي:

١- بإلقاء الدعم عن مستلزمات الانتاج ورفع أسعارها.

٢- تحرير سعر الفائدة على القروض بمختلف أشكالها.

٣- تخلي بنك التنمية والائتمان الزراعي عن الضمان في مستلزمات الانتاج - وكافة أنشطة الاستثمار الزراعي - وتركها للقطاع الخاص.

٤- وكانت النتيجة...

٥- على الفلاحين والزراعة:

١- انهيار حركة التعاون الزراعي، وتحول الجمعيات التعاونية إلى ميان خاوية.

٢- ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج بصورة رهيبية ومتصاعدة وصلت في السنوات الأربع الأخيرة إلى نسبة تتراوح بين ٤٠٪ و ٨٠٪.

٣- وصلت فوائد القروض إلى أكثر من ٢٠٪.

٤- على بنك التنمية والائتمان:

١- فقد نسبة ٤٨٪ من إيراداته نتيجة تخليه عن الضمان في مستلزمات الانتاج.

٢- وصلت مديونيته من تقديم خدماتها للقروض الأجنبية إلى ما يقرب من نصف مليار جنيه.

٣- لم يستطع - لإعادة توازنه - سوى

- أغلب هذه القروض حصل عليها كبار الملاك، أما صغار الزراع فيتم حصول قروضهم سنوياً خصصاً من مستحقاتهم من التسويق الإداري لمحاصيلهم.

- النسبة الأكبر من هذه الدين، لم يتم اقراضها لإنتاج محاصيل زراعية ولكن تحت دعوى أنها لصالح مشاريع استثمارية. وليس خافياً أن غالبية هذه المشروعات كانت وهمية وكانت هذه القروض مجرد خدمة لأصحاب النفوذ.

- عدم استغادة أكثر المدينين من قرار تجريد الفوائد، إذ لن يستفيدوا من «ميزة» التعثر في السداد، حيث كثيراً ما كانت تتم التسوية بشكل وهمي وهو سداد الدين للفوائد فقط ثم يجدد له الدين.

- وفقاً لمبادئ العدالة الاجتماعية والاقتصادية، فمن الخطأ تعميم هذه التسوية للدين، ويجب إسقاطها عن كل فلاح لا يهزم أكثر من خمسة أفدنة على أن يكون قد حصل على القروض لإنتاج محاصيل تقليدية.

القضية الحقيقية

التساؤل الهام المثار ليس من الفلاحين فحسب، بل ومن كل مهتم بالزراعة المصرية ودورها بالنسبة للاقتصاد القومي، هو: «ماذا بعد هذه القرارات، وهل تم حل مشكلة الائتمان الزراعي في مصر»؟

والإجابة على هذا التساؤل الهام والموقر، تتطلب تحديد ثلاث مراحل لنظام الائتمان الزراعي في مصر منذ الخمسينيات وحتى الآن.

١- الائتمان الزراعي والتعاوني:

في ظل توجهات ثورة يوليو - في الخمسينيات والستينيات - تم إجراء تعديلات هامة في نظام الائتمان الزراعي، دعماً للانتاج الزراعي وتمييزاً للفلاحين، تحتل أهمها فيما يلي:

* أصبحت القروض الزراعية بضمان المحصول وليس بضمان الأرض، مما يسر ليس للمستأجر فحسب بل للكثيرين من صغار الملاك المحصول على القروض اللازمة لإنتاجهم الزراعي.

* لم يعد التعامل مسموحاً به بين الأفراد والبنك مباشرة، بل من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية، بما دعم الحركة التعاونية ويمكنها بالتالي من تقديم خدماتها النوعية - بمستلزمات الانتاج المدعومة والمالية -



عبير: لا أستمع إلى الرئيس أخاف من الثعابين في الحمام أحب أكل السلطة لأن فيها بصل

مصباح تطلب

تخبئ وعبر السهراميك بهيود، أنا صراحة لما يهجي في التلفزيون لا اسمعه، يهيج التلفزيون شغال وهو بهيكلهم وكل مايقابل عامل يقول هه... حال عال انت بتشتغل هنا. بس التلفزيون يتاعنا ابيض واسود لكن فيه تليفزيون برضه ابيض واسود بكرة كده بهيچيوه. وترفض عبير أن توجه رسالة إلى الرئيس وتقول «يا لهوى دايد بهي» . وتؤكد أن الرئيس هو الذي يبرزع الزرع ويرفع السكر والرز والحضار.. والغلاة أما تهجي تشتري لازم يكون فيه رعمة.

ثم تب سؤاليها القديم: هي تيللى مصحبة ولا مصلمة يا مصباح! فطلبت منها أن تزجل السؤال قليلا. وقالت عبير انها لاتصرف اذا كانت مرأت الرئيس والكتب والميال بصحيح في التلفزيون ولا لا.. وتقول مايرشه فيه تقبل في أفلام حزين اما اشوفه زاعيط زى الخطايا ويقولو انت مش ابني. لم تسمع عبير كلمة المصعور من قبل، وسمعت فقط ان الراحدة تكون برستوج تلق كورس وتلبس لفسان شهك وتكون رفيقة. في التلفزيون مغللا واحدة بنت حارة واحد القهرزا وجاب أفعه تقول لها كورس برستوج وتودها كواهر مخصص. وأيضا لم تسمع عبير عن الديمقراطية وتقول انها بتيجي برضه في التلفزيون وتؤكد أن عاطف صدقي وزير الاعلام هو والراجل ابنه المصعص الذي جنبه ده.. لازم افكره التي بنضارت كده ويبيجي

هو الله وان اللي معاه فلوس يشتغل وفيه ناس في قلوبهم رحمة، لكنها فسرت كلمة الهلية بـ اللهايل زى الغناى. تنسك بالبيت رغم العناء ولا تفسدرة الا ساعة نزع الفرش، وتغاليها دائما صورة الفتاة التي خطفها المقتدر والمكروب الى شوارع الهرم ومحمد على ففزع تقول ان لهاها كان حينا وانها اخذت عنه سنييه البارزتين.. تكره الايس كريم ومحج الشمعدان (الشمعدان). لاتأكل التخاذيع (الطبخ) وان رأت ان احلى اكلة هي السلطة لأن فيها بصل. كما انها اكلت الكباب مرة عند واحدة. قالت أن أكبر صبلغ امسكت به ٢٨-٢٩-١٠ وعشرين أه ثلاثين جنبة في رمضان. لأنها اشغلت نهارا وبعد الاقطار. تريد ان تعمل تجريبة لعينها المصليتين لأن الناس حسدت عيّن اخوها. لما تميا... مش ممكن لازم متجشع الميا.. يتصحا عطرول، بصرها بكر لدرجة انها كل ماتشرف حاجة وتقمض ثلاثيها في عينها برضه. ولمعبر نظرات ثابتة الى السلطة والاحزاب (نلقطها الاحزان) فحققول : عيني صبارك.. مسفدش بالي.. بهيچي في التلفزيون والناس بتحييه، ويخطب في عهد الصالح وصوته

هذا الحمار ليس هدفه «الترمية» على أي حوار آخر، أو افعال تفرجات اجتماعية أو ثقافية والتحميل عليها. والسبب الاساسي لاجرائه هو بصراحة، أن كلام عبير.. حضورها.. استلهاها.. تطلعاتها الاخلاقية والاجتماعية، حاجة مايتشبع منها، بهيما أغلب ما في البلد، أصبح باعسا: الكلام والصمت، السلام و الفتنية، الحوار والقرار، الجوازات والانجازات وأهوا وزارة العمير. وعبير عباس (١٠ سنوات) مولودة في أم النحلة بلوى (النيسا) . وتقيم مع اسها وأخواتها في حجرة تحت سلم شارع الشهيد حمدي جردة بدار السلام (القاهرة). تخدم في البيوت. تخاف من الثعابين التي تعوم دائما انها قلا دورة المياه، رغم انها تقرأ كل مرة ال ٣ فحبات التي حافظها. لاتحمل اسما للبلد وان كانت تحب أن ترى الناس يلدسون ابناءهم ، لاتنعد، حتى حين كانت في السابعة، مع الرجالة لورحدم.. بلا مصجورة حولت انكماش ظهر القربة والتخديم على الاحمال الصورية، الى فعل متحضر حقيقي، بهيحت لاتتحدث اذا بصوت خفيض حلو الزينة.. مرتب الالطاع. تحمل دنايان شعرها أصبح طويلا (استدارت وارتي انه وصل بس الى منتصف الرقبة) وانها تذهب الى الجنان مع الاولاد وتلبس وتنتظ. وتمنى أحيانا ان تكون الممارات مثل كم الجلبية يكن قلبها ليكون الذي تحت فوق. تحمل رؤية طبقية متسامحة إذ ترى أن الفنى

وقبيلة مراد التي ينتمى إليها عبد الرحمان إحدى قبائل اليمن المعروفة.

إذن، فما الذي حوّل ابن ملجم من عابد ناسك ذي جبهة سوداء من أثر السجود وأنبع تلاميذ معاذ في حفظ القرآن وقراءته وشيخ للقرآن في بلد جديد كمصر محرس الخلافة على (أسلمته)، التي قاتل خليفة المسلمين أول من آمن من الذكور وابن عم النبي وذنو؟

إن السبب الذي أوردناه آنفا والذي يعمل به المؤرخون القدامى ذلك التحول الغريب، سبب مجاني ساقوه لراحة نفوس المؤمنين سواء من أهل السنة والجماعة أو من أهل العصمة والعدالة (تنتفى بهم الشيعة - هكذا يسمون أنفسهم)، وذلك أنه في الليلة المحترمة التي اغتيل فيها الإمام علي، حاول خارجيان أخراّن قتل معاوية (في دمشق) وعمر بن العاص (في مصر) ولكنهما أخفقا (افشلا) لأسباب لا مجال لذكرها، والثلاثة المستهدفون من المؤامرة (علي / معاوية / عمر) من قرش وكل واحد منهم كان يحرل حكم شطر واسع من الامبراطورية الإسلامية الشتر الناضجة الشهية للفتوحات التي تمت بسهولة العديد من القبائل، فلما قضى الأمر لم تنل من الغنائم إلا الفتات واستأثرت قرش بنصيب الأسد من كل شيء؛

الخلافة العظمى والولايات والعمالات والأموال والدور والضياع والجواري من كل لون (تولي على بن أبي طالب عن أربعة عشر سرّة ولما وصلت الخلافة إلى المتوكل الصباس بلغ عددهن إلى أربعة آلاف) ... فكان من الطبيعي أن يخرج (سحر) أبناء القبائل التي فشت وحربت من قرشها رغم أنهم هي التي قامت بكل العبء، وأن يخططوا لاغتياال رموز حكامهم الكبار من القرشين.

هذا مثل تقدمه دليلا على صدق الدعوة التي ننادى بها وهي ضرورة إعادة كتابة التاريخ العربي الإسلامي كتابة علمية موسوعية تتناول بالدرس والتعميق كافة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والداخلية والخارجية، والفلسفة والعرقية والبيئية والعرقية والثقافية.

إعادة كتابة التاريخ الإسلامي ضرورة.. لماذا؟

علي بن عبد الكريم

القرآن - في حين أن الجند في جيش الفتح كانوا بضعة ألوف - وأنه كان من العباد النبلاء أصحاب الجباه السوداء (من أثر السجود) وأن الخليفة -عمر بن الخطاب- بعد ذلك -كلفه رسميا إلقاء المصيرين القرآن بل وأمر له بدار قريبة من المسجد الجامع ليسهل له مهتمه.

(القارئ) كان منزلة علمية سامية آنذاك فما بالك بـ شيخ القراء أو رئيسهم ؟ وعقيدة عمر لا تختلف عليها إثنان وقد شهد له الرسول عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي يقول فيه: (لم أر عبقريا يقرى فريك باعرا) وفي المعجم الوسيط فلان يقرى القرى: إذا أجاد عمله وأتى فيه بالجميل؛ وعلى ذلك فإن اقتداء الخليفة الثاني علي بتعيين ابن ملجم شيخا للقرأة في مصر لم يأت اعتباطا، إنما بعد أن توثق عنه أن عبد الرحمان بن ملجم جمع القرآن جمعا جيدا بعد أن قرأه على يد الصحابي المعروف معاذ بن جبل -رضي الله عنه- الذي كان له مصحف خاص به قبل توحيد المصاحف بمعرفة عثمان بن عفان -رضي الله عنه- وهو أي معاذ صاحب الحديث المشهور الذي يتخذه النادون بالاجتهاد والقياس ستدا لهم والذي أجاب فيه معاذ على سؤال المرسل عليه السلام عندما بعثه ليمن،

سامن مرة قرأت إسمه في أحد كتب التراث إلا وكان مشغوعا باللحن والظرد من راحة الله، ذلك هو:

عبد الرحمان بن ملجم المرادي. وأخو أن جرمه شنيع فقد اغتال الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وشعل كتب التاريخ العربي الإسلامي فملته التكرار بأنه كان من الخوارج وأنه خطب خارجية مثله قتل أبرها وعدد من خاصة أهلها في معركة -التهودان التي نشبت بين علي وبين الحرورية (الاسم الأول للخوارج) وأنها كانت من أجل نساء -عصرها- (حلوّة ملاحه) واسسها الزباب وأسم أمها قطام وأنها أو أمها طليت مسهرا غالبا وهو رأس علي!!!

هذا كل ما كتبت أعرفه عن ابن ملجم حتى وقت قريب، ولكن في الآونة وأنا مقدم على محاولة (حقيرة معرفية) عن دخول الاسلام مصر ومدى تقبل المصريين له وتخليصهم عن ديانتهم التي كانوا يمتثلونها، والمصادر والتفجرات التي قطعها الاسلام حتى غدا دين غالبية المصريين كان من البديهي أن يأتي على رأس ركائز تلك الحقيرة التنقيب عن طريقة وصول القرآن لمصر، فإذا بي أفتأجأ في كتاب (القرآن وعلمه في مصر - تأليف د/ عبد الله خروشييد البصري - ١٩٧٠م - دار المعارف بالقاهرة) أن عبد الرحمان بن ملجم كان في جيش فتح مصر وأنه وعدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة من التابعين ومثل عددهم من الصحابة كانوا من القراء - أي حافظة



مقاتلين من الجنوب

اليمن

بين الحسم العسكري .. والحل السياسي

حسين عبد الرازق

بعد مناقشات حادة وتقييم دقيق للموقف اتخذ المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني قراره بتفويض الأمين العام للحزب إعلان قيام «جمهورية اليمن الديمقراطية» في المحافظات الجنوبية والشرقية الست التي كانت تشكل قبل ٢٢ مسابو ١٩٩٠ «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية». وكلف عضو المكتب السياسي «أنيس حسن يحيى» صياغة القرار وتلخيصه لعلى سالم البيض في حضر موت ليعلمته من هناك . وقام «أنيس» بكتابة القرار وعرضه على أعضاء المكتب السياسي في عدن، ثم أرسله بالفاكس إلى «البيض» في حضر موت، ليعلن في ساعة متأخرة من مساء ٢٦ مايو ١٩٩٤ - قبل ساعات من العيد الرابع لإعلان الوحدة اليمنية- قيام «جمهورية اليمن الديمقراطية» وعاصمتها «عدن».

وقد وجد البيض في هذا القرار مجرد إقرار بالأمر الواقع، وخطوة لا بد منها مهما

من هذه الأسباب والوقائع، أن «على عبد الله صالح» رئيس مجلس الرئاسة في اليمن الموحد، والحاكم الفرض عمليا - رغم الدستور والأحزاب- المستند إلى سلطة تحالف الجيش والقبيلة وجهاز الأمن وإلى نواب الحرس الجمهوري (٤٠٠٠) والتي تعد أقوى فرق الجيش اليمني قد أعلن الحرب عمليا يوم ٢٧ أبريل في خطاب له بصعنا، أعقبه مباشرة الاعتداء على اللواء الثالث المدرع الجنوبي في معسكر عمران وتصفيته على يد اللواء الأول مدرع (شمالى) وشريكه فى نفس المعسكر وكان يقوده، «على محسن الأحمر» الأخ غير الشقيق للرئيس «على عبد الله صالح الأحمر». ثم توالى الاعتمادات على الألوية الجنوبية الموجودة في الشمال، والتي كانت موضوعة منذ الوحدة في مواقع محاصرة عمليا بقوات أكبر منها عددا وعدة من القوات الشمالية الخاضعة لقيادة الرئيس على عبد الله صالح مباشرة. وبانتهاء عمليات التصفية العمودية لأهم وأقوى ألوية الجيش الجنوبي، إنطلقت القوات الشمالية الموجودة في المحافظات الجنوبية، خاصة لواء «العائلة» في زنجبار بمحافظة أبين لقطع خطوط الاتصال بين المحافظات الجنوبية وتقدمت البرية الجيش الخاضعة لسلطة على عبد الله صالح على جبهة تمتد بطول الحدود السابقة بين شمال اليمن وجنوبه في عملية غزو واضحة للمحافظات الجنوبية. وقد استمرت هذه العمليات العسكرية القتالية والتي اتخذت

كانت مراريتها.. بينما اعتبره آخرون خيانة لفكرة الوحدة العربية، وخرجا على الشرعية يستحق مرتكبوها العقاب.. ولكن الجميع اتفق على وجود مقدمات وأسباب دفعت المكتب السياسي للحزب الاشتراكي للعودة وللشطر - وجود شطرين في اليمن شمالي وجنوبي- بصرف النظر عن كونهم مساعين وراغبين في ذلك، أو مجبرين عليه.

صورة غزو شامل للجنوب ثلاثة أسابيع قبل أن يتخذ الحزب الاشتراكي قراره ببقاء جمهورية اليمن الديمقراطية مرة أخرى.

وقد لعب الوضع العسكري دورا هاما في هذا القرار. فقد نجحت قوات الرئيس اليمني الشمالي «علي عبد الله صالح» في التقدم بصورة سريعة لتستولي على ثلاث محافظات رئيسية «شبهه» «أبين» «طبع» ساعدها على ذلك أنها استعادت - في غفلة من القيادات الجنوبية- ومنذ وقت طويل لهذه الحرب الشاملة، واستفادت من عنصر المفاجأة والمباغتة، بالإضافة لتفوقها العددي وحشدنا لآلاف من العناصر القبلية المسلحة، وانعياز بعض التجمعات في شبهه وأبين لعلي عبد الله صالح تنحية لصراعات قديمة مع الحزب الاشتراكي، وانضمام بعض القيادات الجنوبية العسكرية يروحانها لها، وأصبح إعلان قيام جمهورية اليمن الديمقراطية ضرورة من وجهة نظر قيادات الجنوب لازالة اللبس الناتج عن وجود دولة واحدة، وخلق دافع مفهوم للتصدي للغزو، ولطلب معونة عربية محتلة.

ودعم من هذا الاختيار رفض علي عبد الله صالح وجماعته لأي حلول سياسية والاصرار على الحسم العسكري. ففي مقابل دعوة الاشتراكي لوقف إطلاق النار وتكوين حكومة إنقاذ وطني، والوساطات العربية والدولية الرامية لوقف إطلاق النار والعودة إلى الحوار على أساس «وثيقة العهد والاتفاق» أصدر علي عبد الله صالح قرارا باعتقال ١٦ من قيادات الدولة والحزب الاشتراكي وتبديدهم للمحاكمة. من بينهم «علي سالم البيض» «حيدر أبو بكر العطاس» «صالح بن حسين» «د. ياسين سعيد نعمان» «مهيمن قاسم طاهر» «صالح عبيد احمد» «قاسم يحيى» «صالح منصور السبيلي» «مفتي عسكري» «طالبهم» بتسليم أنفسهم لأقرب قسم شرطة- أو مغادرتهم البلاد- متعهدا بضمان محاكمتهم بتهمة الخيانة الوطنية محاكمة عادلة. وإتهم علي سالم البيض بأنه «معتري» و«مريض بإنقسام الشخصية» ومن معه بأنهم «شرقة لا يفلتون إلا أنفسهم» . فقال الشيخ عبد الله حسين الأحمر رئيس مجلس النواب أن وقت الحوار قد انتهى وأن «قوات الشرعية حسمت الموقف العسكري لصالحها أي كانت المسافة التي تفصلها عن عدن.

وفي ظل هذه الظروف كان الجنوب في حاجة إلى هجوم سياسي ودبلوماسي يوازن به الوضع العسكري المتفرد خاصة على الأرض، واعتصاده بصورة أساسية على الطيران والبحرية في القيام بأغلب المهام القتالية.

انتصار سياسي

وبلاشك فقد نجح الحزب الاشتراكي في كسب الحركة السياسية عربيا ودوليا، وإلى حد ما داخليا.

وتشير تصريحات المسئولين المصريين و«جرائدهم» إلى تأييد - أو تفهم على الأقل- لموقف الحزب الاشتراكي وحلفائه، والقيادات الجنوبية عامة التي اتخذت قرار إنهاء أوضاع الوحدة التي بدأت عام ١٩٩٠ والصعود إلى الأرواح السابقة.

فالرئيس حسني مبارك يقول في تصريحات صحفية... نصحت من البداية بالفصل بين القوات الشمالية والجنوبية (مطلب الحزب الاشتراكي طوال الأزمنة) ولكن رئيس اليمن قال أنه لا حوار مع هؤلاء الأشخاص.. وليس هناك من سبيل آخر سرى وقف النار وفصل القوات وبدء الحوار بين الأطراف... واستخدام القوة ليس نوحا من الوحدة ولكنه نوع من الاحتلال، لأن الوحدة تحتاج إلى رغبة الطرفين.. ومن

دياه شمالية سقطت في الجبال



المؤسف أن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح مازال مصرا على استمرار القتال.. ومصر لاتتفق مع القيادة في صنعاء في اعتبارها نائب الرئيس البيض معمره...». ويؤكد هذا الموقف في مرحلة ثانية «وتاجي الغطيفي» المتحدث باسم الخارجية المصرية قائلا... «وقف إطلاق النار وتبنيته يعطي بالأولوية على أي قضية أخرى ما كانت أهميتها..» لافتة من «عدن» بين وكام و«غراب» للاحقق شيئا للطريقين..

وأتخذت المملكة السعودية- الدولة ذات النفوذ الهائل في اليمن وبين قبائل الشمال- ودول الخليج شرقا أكثر قوة ضد سياسات علي عبد الله صالح. وقدمت مع مصر مشروع القرار الذي صدر من مجلس الأمن (قرار رقم ٩٢٤) في مواجهة رفض ومقاومة من صنعاء التي اعتبرت تدخل مجلس الأمن، ثم الصيغة التي صدر بها القرار، تدولا للصراع ومقدمة للاعتراف بدولة حزب اليمن. وعقب صدور القرار تلكر صند... في إعلان قبولها له أصدر مجلس وزراء خربة دول الخليج الست (مع تحفظ قطر) قرارا أكثر قوة ومساندة لموقف عدن التي قبلت قرار مجلس الأمن بمجده صدره. ومع استمرار صنعاء.. في رفض المجلس للقرار- عقب اعلانها قبول قرار مجلس الأمن- ومراصلة هجمتها على عدن وحضر موت، أعلن وزير الخارجية الكويتي «الشيخ صباح الاحمد» أن دول مجلس التعاون الخليجي قد تتشاور مع دول عربية أخرى في امكان الاجتهاد بجمهورية اليمن الديمقراطية وإثارة الموضوع في مجلس الأمن، إذ لم يتوقف القتال. وتشير تقارير سياسية وصحفية أن «الاضطرر الإبراهيمي» مبعوث الأمين العام للمنظمة أصبح مفتعنا بعد لقاءاته مع قادة الطرفين ودول الجوار وبعض قادة الدولة العربية القريبة من الاحداث مثل مصر والاردن، أن حكومة صنعاء هي المسئول الاساسي عن اندلاع القتال واستمراره وتعدو الوصول لصيغة لوقف إطلاق النار.

وحدة الحزب

وعلى أرض المعركة «ذاتها هناك أيضا عوامل قوة لا يمكن تجاهلها. ف رغم ضعف الموقف العسكري لقوات جمهورية اليمن الديمقراطية، فالصمود البطولي لعن وحضر

تحقق هدفها هو شق وحدة الحزب الاشتراكي اليمني، الذي هو موجد اليوم أكثر من أي وقت مضى».

وقد نجح الحزب الاشتراكي في توسيع جبهته في الجنوب وإقامة تحالف مع قوى تقليدية لها جذور تاريخية في بعض المناطق واتخذت موقف الرض والمعارضة للحزب الاشتراكي طوال ربع قرن أو يزيد، مثل «رابطة أبناء اليمن» بزعامة «عبد الرحمن الجفري» الذي اختار المنفى الاختياري في السعودية لمدة ٢٠ عاماً، ويتولى أمانة الرابطة محمد بن فهد العولقي ذو النفوذ القبلي في شبوة، ومثل «عبد القوي مكاوي» رئيس حزب التجمع اليمني الوطني، وعبد الله الأصبح.

وقد تكون مجلس الرئاسة في عدن من ٥ شخصيات من بينهم عبد الرحمن الجفري وعبد القوي مكاوي، كما ضمت الحكومة الجديدة برئاسة حيدر أبو بكر العطاس ٣ وزراء من رابطة أبناء اليمن و٧ وزراء مستقلين ووزير ناصري (اعتذر كما قبل بعد ذلك). كما شارك في الوزارة عناصر من أنصار الرئيس السابق علي ناصر محمد، مثل محمد علي أحمد الذي تولى وزارة الداخلية ومحمد سليمان ناصر الذي تولى وزارة الزراعة.

قتلهم في النار..!!

في المقابل فسأزال علي عبد الله صالح وحكمه يمتلك عوامل قوة لا يمكن التقليل من شأنها. أولها بالطبع الاحتياج العسكري لثلاث محافظات، وانضمام وحدات وألوية خيرية للقوات الشمالية عند بدء الغزو، وإعلان عناصر جنوبية تنتمي للحزب الاشتراكي معارضتها لقرار الحزب إعلان قيام جمهورية اليمن الديمقراطية.

فطبقاً لما أذاعه صنعاء، فقد أعلن ١٦ نائباً من كتلة الحزب الاشتراكي ادانتهم لقرار الانفصال، الذي اتخذته قيادة الحزب ودعوا للتصديق بحزم لكل من يسعى إلى تفريق وحدة الشعب والأرض اليمنية، وكان علي رأس هؤلاء علي صالح عباد (مقبل) عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي والموجود بصنعاء. كما أعلن «عبد الهادي طاهر» نقيب الصحفيين اليمنيين وعضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي، أن الدولة المعلقة في الجنوب ليست من الحزب في شيء..



عبد الرحمن الجفري

سلمان (وزير الاسكان) على اتصال مع طرف ثالث يتوسط في الأزمة عملاً على العميد مجاهد أبو شواب نائب رئيس الوزراء اليمني والدكتور عبد الملك الخالقي الأمين العام للحزب الناصري الوجودي... إذ بهؤلاء جميعاً يكتنزون هذه الأثبات. فجار الله عمر نفى من عدن وجود اتصالات في الحزب الاشتراكي، وقال إن «آخر اتصال بيني وبين الرئيس علي عبد الله صالح والدكتور عبد الكريم الارياحي كان عشية انفجار الوضع العسكري» (٤ مايو). وقد سافرت بعد ذلك إلى حضرموت حيث يوجد علي سالم البيض، وسالم صالح الأمين العام المساعد والذي كان في لندن كان على رأس الوفد اليمني الجنوبي في القاهرة - قادماً من لندن - للباحث مع وفد الشمال والأخضر الإبراهيمي. وبما سبق، سعيد نعمان أكد أن ماتذمعه صنعاء هو «جزء من اشاعات ودعاية سياسية، فالانقسامات في صفوف الاشتراكي ليس لها أي أساس من الصحة. أن الحزب ذهب إلى الوحدة موحداً، وبقي خلاصها موحداً على رغم كل الأحداث والمحاولات التي بذلت لشفقة والإيحاء بأن هناك مصلحين ومعتدلين أو القبول تارة وحذرين وانفصاليين، أو القبول تارة بأنه ملكي، أو يضم تحالفات مع الولايات المتحدة، وتارة أخرى بأنه لا يزال شيوعياً (أي الحزبي)». وضيف جعفر أبو بكر العطاس «... وقضية الخلافات داخل قيادة الحزب الاشتراكي اسطوانة مشروخة. لأن صنعاء عملت منذ الوحدة على شق الحزب الاشتراكي. وبذلك تم الجهر، ووضعت الأمور للكثير، وتآمرت على كثير من الأشخاص، لكنها لم تستطع أن



علي سالم البيض

موت علامة هامة لا يمكن إنكارها، خاصة في ضوء محارلات صنعاء لاسقاط «عدن» قبل اجتماع مجلس الأمن وأصداره لقراره (٩٢٤) ودفنها لوحدة من الحرس الجمهوري في المرسكة. وما يلفت النظر أن الدفاع عن عدن لاتصلا، فحسب القوات المسلحة، ولكن الميليشيات المسلحة التي تنتمي إلى أغلبها للحزب الاشتراكي وقدر عددها بحوالي ٣٠ ألف.

ومع سقوط محافظات طنج وشبوة وأبين، بدأت «عدن» في تنظيم المقاومة الشعبية في المناطق المحتلة... وتشير بعض الأثبات إلى لجبائها في تحرير مناطق محدودة في شبوة، وتوجيه ضربات مؤثرة في لحج وقتلها وللعقيد الركن عبد الله حيدر السحاني» قائد لواء حمزة في الضالع. واحتمالات تصاعد المقاومة وتطورها أمر وارد بقوة.

وعلى عكس ما روجه الأثبات.. فقد حافظ الحزب الاشتراكي اليمني على وحدته، رغم إختلاف الاجتهادات والمواقف، خاصة بالنسبة لقرار فك الارتباط مع صنعاء. فبعد أن نشرت صنعاء أن جاد الله عمر وحمي الشامي وو، ياسين سميد نعمان ومحمد محمد عبد الله (محسن) يتخذون موقفا معارضا لعل علي سالم البيض (وجماعة حضر موت) مشيرة إلى أنهم من الشمال، وبعد أن قال ه. عبد الكريم الارياحي وزير التخطيط وواجد من أنظر مستشاري علي عبد الله صالح، أن قيادات وحدوية معتدلة في الحزب الاشتراكي اليمني منها السيد سالم صالح محمد وو، ياسين نعمان ومحمد

إن إعلان هذه الدولة كان في حقيقته إنقلاباً صاحباً على الحزب. لأن معظم البارزين من قاداته، اختفوا أو أبعادوا ولم تعد تسمع إلا صوت عهد الرحمن الجفري. ومن ثم يبدو لي أن الحزب الاشتراكي أصبح مثل الطبل مطرباً من الجنين، وكما يقول المثل، وقال «راشد محمد فايت» عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي ووزير الوحدة في حكومة الجنوب قبل الوحدة.. «أن البيض غرق وحدة الحزب وتصرف بشكل انفرادي مع بعض القوى المعارضة التي انتسمت هي الأخرى على نفسها».

وتشكر اشارات عديدة في صفوف المعارضين لعلي سالم البيض في الحزب الاشتراكي، لموضوع تحالفه مع الجفري (رابطة أبناء اليمن) في محاولة واضحة لاتهام الحزب الاشتراكي بالتحالف مع السعودية والحضرة لها ولأهدافها في المنطقة، باعتبار العلاقات الوثيقة التاريخية بين الرابطة وحكام السعودية. رغم أن دور السعودية في الشمال وعلاقات الحكم السعودي بشياخ قبائل الشمال وبصفة خاصة «حاشد» واعتمادها مساعدات دائمة ومرتبات ثابتة لامثال الشيخ عبد الله حسين الأحمر شيخ قبائل حاشد ورئيس مجلس النواب اليمني، ولقيادات والأخوان المسلمين، من أمثال «الانس» والزنادني» ووجوه وثائق منشورة حول علاقات مالية سابقة مع علي عبد الله صالح عشية استيلائه على الحكم... لا أن هذا التحالف المفاجئ مع الجفري والقوى الجنوبية المسبقة للسياسة السعودية بالإضافة للعلاقات السياسية الجديدة بين قادة الحزب الاشتراكي وحكام السعودية والخليج، وما يتردد عن دعم سعودي عسكري للجنوب، وفي



الرئيس علي عبد الله صالح

قول آخر دعم عسكري من دولة عربية غير خليجية عبر السعودية، ودور السعودي في إقناع شركة أمريكية عاملة في حقل البترول في الجنوب بدفع عمائدات اليمن لدى هذه الشركة إلى الحزب الاشتراكي.. كل هذا يصب في اتجاه يخدم حكومة علي محمد الله صالح.

ومن عوامل القوة الأخرى لجماعة علي عبد الله صالح، قتل رهان قيادات الاشتراكي على رفض القوى الوطنية التي تقف مع شعار الحزب الاشتراكي «دولة النظام والقانون»، وترفض التحالف الأسرى القبلي العسكري الحاكم في صنعاء، والذي يواصل الضيقة بين سكان شمال اليمن بحيث لا يتمتع الجميع بحقوق المواطنة الكاملة، خاصة سكان تيمز والبيضاء (المناطق الجنوبية في شمال اليمن، حيث يحتكر أبناء المنطقة الزيدية المناصب الأساسية في الدولة والجيش والجهاز الإداري استمراراً لحكم الإمامة المتوكلية).. رفضها للحرب التي أعلنها علي عبد الله صالح على الجنوب. لقد توقع الحزب

الاشتراكي انتفاضات جماهيرية تقودها هذه القوى ضد هذا الحكم والفساد المالي والإداري. وفي ذكارتهم معاهرات تمزق ٩٠، ٩١ ديسمبر ١٩٩٢ والتي امتدت إلى عديد من المدن الأخرى- وسوق من بعض قبائل بكيل التي تشكو من سيطرة حاشد- وسنجان بالذات- على كل شئ في اليمن، ومقاومة من أعضاء الحزب الاشتراكي في مناطق الشمال ويقدر عددهم بحوالي ١٥٠ ألف. ولكن لم يحدث ما كان متوقفاً. وبدلاً من ذلك علي عبد الله صالح يسيطر على الشمال كله بلا أي معارضة. خاصة بعد أن أعلنت الأحزاب التي وقعت في البداية مع الحزب الاشتراكي مثل «الجمع اليمني الوحدوي» و«حزب الحق» و«التنظيم الوحدوي الناصري» ضد قرار الحزب الاشتراكي باعتباره مروقاً إنفصالياً.

يبقى عامل أخير، وهو سوق حزب تجمع الإصلاح (تحالف قبيلة حاشد والأخوان المسلمين، وتنظيم والجهاد الإسلامي» وهو من التنظيمات الإرهابية التي تعادي الحزب الاشتراكي عبداً صليبياً. وقد استغل هذا التحالف البني والقبيلة لهم موقف علي عبد الله صالح بل ودفعه إلى مزيد من التشدد. فأصدر «عهد الوهاب الديلي» عضو الهيئة العليا لحزب الإصلاح فتوى تقول بعدم جواز وقف إطلاق النار، وتبجح قتل الرجال والأطفال والشيوخ والنساء في الجنوب. وقال الشيخ عبد الله حسين الأحمر.. «هذه الحرب مقدسة. وتجدأنا إلى الجنة وقتلاهم إلى النار، لأن المرتد عن وحدة وطنه وأمسسه مثل المرتد عن دينه وعقيدته» ووقع الحزب فتوى من أسامه «علماء الأمة» تبيح للقوات

د. عبد الكريم الأرياني



جار الله عبر



الشيخ عبد الله الأحمر



أنيس حسن يحيى



الشمالية قتل التساو الاطفال والشيخوخة والاستيلاء على غنائمهم في دار الحرب والكثرة.

كما قام تنظيم الجهاد الاسلامي بدور «الطابور الخامس» داخل للمحافظات الجنوبية، خاصة في عدن حيث مارسوا القتل العشوائي والتخريب داخل المدينة المحاصرة بصورة اُثارت الغضب بين سكان عدن (٧٠٠٠٠) والتاجزين اليها (٥٠٠٠) ، واشتكت معهم ميليشيات الحزب الاشتراكي المدافعة عن المدينة في الملا والشيخ عثمان وكريتر.

كوتفوراوية.. أودفوراوية

في ظل هذه الصورة المعقدة واستمرار القتال والتخريب لثورات الشعب اليمني وتزنيق الدم، يبقى سؤال هام هل هناك حل؟ من الواضح أن القوى المسيطرة في الشمال بقيادة علي عبد الله صالح لا تريد إلا الجسم العسكري وقروض سيطرتها على «دولة الوحدة» بالقرية المسلحة، مستفيدة من تفوقها العسكري ومن الاتياس الناتج عن الشرعية الدستورية التي تقدم لها غطاء، متبرلا لدى كثيرين ومن وقوف قوى عربية وطنية معها، أما دفاعا عن فكرة الوحدة بشكل مطلق، أو لتصور دور رئيسي في السعودية يمكن رواه، مسروق الحزب الاشتراكي والدعم العساقى- الارونى- السردانى.

وزداد تشدد صنعاء نتيجة لوجود قوى مستفيدة من هذه الحرب تضم ٢ أجنحة «المجموعة العسكرية - من أقارب الرئيس على عبد الله صالح وأبناء قبيلته (متحان)-» والذين صب الاشتراكي هجومه عليهم منذ انطلقت الأزمة السياسية في أغسطس الماضى، وكشف دورهم في الفساد السياسى والادارى والمالى، الثروات الهائلة التي يمتصونها بها نهبا وسرقة ومن التهريب (خاصة الحمر) الى السعودية عبر اليمن. ويشعر هؤلاء إن أى حل سياسى سيكون على حسابهم بالضرورة.

بالعناصر الجنوبية من أنصار رئيس اليمن الجنوبي السابق «على ناصر محمد» والذين تركوا الجنوب بعد أحداث ١٣ يناير ١٩٩٨ ونسروا إلى صنعاء واستخدمهم على عبد الله صالح في الضغط على الجنوب قبل الوحدة. ومع الأزمة تقدر دورهم وأهميتهم. وجاءت الأزمة وحملت على



د. ياسين سعيد نسان

عبد الله صالح على الحزب الاشتراكي والجنوب لتدفع بهم إلى الصدارة سياسيا وعسكريا، ويخشون أن يبقوا مناصبهم الرئيسية وامتيازاتهم ودورهم - مرة أخرى- في حالة الوصول إلى أي تسوية أو حل إما كان. من هؤلاء «عبد القادر حاملا» الذي أصبح نائبا لرئيس الوزراء، وأحمد مساعد حسين وزير النقل وقائد الجبهة الشرقية، والعهد الركن عبد ربه هادي ناصر وزير الدفاع الحالى، ويوصل بن شعلان وزير النفط الجديد ، والعهد احمد على محسن محافظ شهوة، والعهد الركن عبد الله على علموه قائد الحمر القتالى الاوسط، والعهد عبد الله منصور قائد اللواء الثالث..

• المجموعة الثالثة في حزب جمع الإصلاح بقيادة الشيخ عبد الله حسين الاحمر الذى يتقود هذه الكتلة ويشكل مزيج من الميليشيات القبلية التابعة له، والقوى الارهابية المستمرة بالدين (الجهاد والاخوان) القطب الأهم في كتلة التشدد. ويرى بعض المراقبين أن صنعاء تشهد في الوقت الحاضر توازنا جديدا بين علي عبد الله صالح من ممارسة نفوذه المتفرد بالسلطة، فالشركاء الجدد يطالبون بحصة أكبر.

على الضفة الأخرى فالاشتراكي يواصل الصمود وتحسين التحالفات الداخلية وعربيا ودوليا في محاولة لوصول اقلى ودولى يساعد على هزيمة، العدوان العسكرية. وفى نفس الوقت يهدى استعدادا لحوار سياسى على أسس جديدة في اتجاه الوحدة، قد تعنى في النهاية ، تعديل قرار قيام

«جمهورية اليمن الديمقراطية» أو الغائه، على أساس قيام كونفدرالية كخطوة أولية نحو اعادة بناء وحدة حقيقية في اليمن على أسس جديدة تماما، تتطور بعد ذلك بالتدريج إلى وحدة فدرالية. بالطبع فهذا كله متروك على نجاح المجهود لاجبار صنعاء على وقف إطلاق النار في الوقت المناسب.

ولذلك أن العامل الاقلىسي والحاجى سيلعب دورا هاما في تحديد إمكانية الوصول إلى حل من عدمه. فالحضور السعوى والأمريكى طاق في كل الميادين.

١- المبادرات المحددة تحاول توجيه الأحداث لتحقيق أهداف محددة ، ترمى في النهاية إلى الوصول إلى أوضاع مستقرة ، ووجود دولة قوية تقوم على النظام والقانون في اليمن تضمن استثماراتها البترولية في اليمن والمنطقة السعودية والخليج) وحمايه خطوط البترول إلى الاسواق الدولية، وذلك من خلال:

١- تعطيل الآلة العسكرية اليمنية المتضخمة.

٢- تصفية أى تيارات سياسية خطيرة، سواء كانت أصولها اسلامية طليعا لمصطلح الأمريكى أو يسارية.

٣- إضعاف القبائل وإخضاعها للدولة.

من هنا يبدو منهجا اصرار الولايات المتحدة على معارضة فرض الوحدة بالقوة، ومعارضتها بنفس القدر اعلان الانفصال وسط الحرب، ومشاركتها «جيران اليمن قلقها الخاص من النتائج العسكرية لاستمرار القتال على استقرار شبه الجزيرة العربية»

ولانختلف أهداف السعودية التي أصبح لها لآل مرة نفوذا وقويا في اليمن الجبى وأجزاء، فعلا لها في الشمال، عن الاهداف الأمريكية، إلا أن السعودية ترى وجود دولتين في اليمن أكثر تحديدا لهذا، الاهداف، ولنقودها، ومدخلا ضروريا لفرض ترسيم الحدود بما يضمن توسع حدود السعودية إلى مناطق البترول، أو فرض نفوذها عليها بصورة قطعية.

وببقى أن نقطة البداية هو فرض وقف القتال على حكومة صنعاء . والانطلاق من الامر الواقع بقفا عن حل سياسى يضمن مصالح شعب اليمن ووحدة.



ياسر عرفات

من السجون الاسرائيلية إلى سجن غزة وأريحا

خاتمة

رسالة القدس

الاسرائيلي، وبعد أن أعلن أن عدد المعتقلين هو ٩ آلاف فقط، ويعدّها أسرت إسرائيل على تقسيم الخمسة آلاف معتقل إلى فئتين وحيث يطلق سراح أعداد منهم إلى غزة وأريحا وذلك مقابل المطلب الفلسطيني بإطلاق سراح جميع الـ ٩ آلاف وهكذا وبعد أن وافق الجانب الفلسطيني على مختلف هذه التنازلات تراكت عناصر الأزمة لتنفجر على شكل مظاهرات واعتصامات كبرى تطالب بإطلاق سراح المسيح وإلى بيوتهم وليس تقسيمهم حسب الانتماء، أو التهمة وتحويل أعداد منهم إلى غزة وأريحا كما تريد إسرائيل.

إن ما يتعلق بموضوع المعتقلين في اتفاق القاهرة هو مجرد مثال واحد وهناك العديد من الأمثلة الأخرى التي جرى التعامل معها بالمقياس الاسرائيلي والتي تحول بعد الموافقة الفلسطينية إلى عقد ملزم لا يمكن الفكاه منه أو الخروج عنه عند التطبيق، أما القول بأن هذا الاتفاق هو مجرد حبر على ورق يمكن التحلل منه وعدم الالتزام به فهو ضرب من خداع النفس والفلسفة التي لا مكان لها في الحسابات الاسرائيلية.

إن هذا الكلام لا يعني، بأي حال من الأحوال، بأن تطبيق اتفاق القاهرة وبهذا فيه ووفق المقاييس الاسرائيلية، قد أصبح قضاء وقدرا أو أمرا محتوما، لكن المقصود إن الاتجاهات وغيباب الخطة التفاوضية والأداء الجماعي والمراجعة هي التي أدت إلى مثل هذه التنازلات، وبالتالي فإن الاستمرار وفق نفس المنهج السابق سيؤدي إلى المزيد منها وأن يكون بإمكان الذين ناقروا

التفاوضية الأخيرة في طابا والعريش والقاهرة ولاسيما بعد موافقة الجانب الفلسطيني على إدراج هذا الموضوع على جدول أعمال المفاوضات واخضاعه للأخذ والره والتقسيم والاختصار... الخ.. بدل الإصرار على إطلاق سراحهم جميعا دون قيد أو شرط وباعتبار ذلك محصلة حاصل لاتفاق السلام، بعدها جرى تقليص عدد الذين سيطلق سراحهم من ١٢ ألف معتقل كما طالب الطرف الفلسطيني في البداية إلى ٥ آلاف فقط حسب العرض

ليس المقصود باختصار مثل مثل هذا العنوان.. المبالغة وتضخيم الأمور، وإنما هو صورة طبق الأصل للمقهر الاسرائيلي لمنطقة الحكم الذاتي في غزة وأريحا وهذا مايعنيه بالتحديد نقل مئات المعتقلين الفلسطينيين من السجون الاسرائيلية إلى هذه المنطقة. لقد قيل في بداية نشوء هذه القضية بأن المعتقلين سيبطلون في أريحا لمدة ٤٨ ساعة فقط، وقيل أيضا أن من وقع على الاتفاق مع اسرائيل لنقل أعداد من المعتقلين إلى هذه المنطقة قد تجاوز صلاحياته وهو غير مغلول بذلك؛ والمقصود هنا هو العقيد الاطروش رئيس لجنة الارتباط الأمنية- الاسرائيلية الذي وقع الاتفاق حول المعتقلين، إلا أن الأمور على الأرض لم تتغير وبقيت كما هي، خاصة بعد أن أعلنت الحكومة الاسرائيلية بأنه ليس من حق الطرف الفلسطيني سحب توقيعهم أو الفاء، أي اتفاق من طرف واحد!! وهكذا فقد واصلت اسرائيل تنفيذ الاتفاق حول المعتقلين بغض النظر عن موقف الطرف الآخر ونقلت المزيد منهم إلى أريحا رغم الاعتراضات الفلسطينية وسمحت لنفسها فرض الأمر الواقع وفق ما تراه مناسب لها ومن طرف واحد، الطرف الاسرائيلي طيبا. وموضوع التعامل مع قضية المعتقلين هو مجرد مثال على تطبيق اتفاق القاهرة ومايحمله من اشعراطات وقهوه لا يمكن الخروج عليها أو تجاوزها عند التطبيق حتى ولو شاء الطرف الفلسطيني ذلك. لقد ابتدأت عناصر الأزمة بالتسمية لموضوع المعتقلين تترامك منذ بدء العملية



للسني طلل جريح

على تنازلات على الورق منح تحورها الى تنازلات على الأرض.
وإذا أردنا تقديم أمثلة أخرى عن طبيعة الموقف الاسرائيلي ازاء غزة وأريحا فهناك الكثير منها.. وتشمل كل شيء تقريباً حتى ما يتعلق بالتصريحات الصادرة عن أعضاء في قمة هم السلطة الفلسطينية نفسها، فبعد تصريحات أدلى بها السيد جهريل الوجيه رئيس جهاز الأمن الرقائي الفلسطيني، واعتبرتها إسرائيل تخريبية، قرر اسحق رابين بصفتة وزيراً للدفاع تقديمه محركاته داخل غزة وأريحا.. وقبل ذلك وبعد أن أدلى الرئيس عرفات بتصريحات عن الجهاد والقدس في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا هدد الوزير يوسي سويد بأن أمام عرفات أن يختار بين أن يكون رئيس بلدية أو رئيس سلطة! وأيضاً وفي منتصف شهر أيار الماضي، وبعد العملية العسكرية في غزة التي أدت إلى مقتل جنديين إسرائيليين قرر رابين اغلاق القطاع بشكل كامل لمدة ١٧ يوماً متواصلاً، كما ويستمر الاغلاق شبه الكامل على قطاع غزة حتى الآن؛ وفي أريحا لمدة ٢٤ ساعة على اعتبار أن أي خروج فلسطيني على الاتفاق سيؤدي إلى إجراءات وعقوبات من الطرف الآخر، وسؤرخاً وعندما باشرت السلطة الفلسطينية بانشاء مطار صغير في أريحا تدخلت إسرائيل ومنعت استمرار العمل بحجة أن حدود هذا المطار تخرج عن حدود منطقة الحكم الذاتي.. وبالنسبة فإن حدود أريحا لم يتفق عليها نهائياً حتى الآن، ولكن يبدو أن إسرائيل قد قررت رسم هذه الحدود من جانب واحد!

وبكنا في هذا المجال تقديم العديد من الأمثلة المشابهة والتي أظنها يمكن في إعلان إسرائيل بأن توسيع منطقة الحكم الذاتي في أريحا إلى باقي اجزاء الضفة بمحتمد بالأساس على مدى التزام الجانب الفلسطيني بالاتفاق المصنوع وهذا ما ستقره إسرائيل بنفسها وليس أي جهة أخرى..

ومن هنا فإن ما قيل في السابق عن قيود اتفاق القاهرة واشتراطاته وقصدانه لأي ديناميكية ذاتية للقطاع، لم يكن مجرد دعابة معادية أو اقتصر على الاتفاق وأصحابه، وإنما هو حقيقة وواقع أكدته وتؤكد يومياً تجربة التطبيق الفعلي خلال الفترة السابقة.. رغم قصرها.. ومع ذلك تجدر الإشارة هنا، بأن وضوح

السلطة الفلسطينية لاشتراطات اتفاق القاهرة وقيوده وخاصة ما يتعلق بالجوانب الأمنية منها والتي تتركز على حماية الأمن الاسرائيلي بما في ذلك منع التحريض والدعاية المعادية لإسرائيل، سيقتود إلى وضع هذه السلطة في تعارض مع الجماهير الفلسطينية

ورابين



وهذا ليس في مصلحة هذه السلطة كما أنها لن تكون قادرة على القيام بهذه المهمة لمدة زمنية طويلة ومتواصلة، وبالمقابل فإن اقتراض قيام سيناتور معاكس، أي عدم التزام هذه السلطة بالاتفاق والخروج عليه عنوة سيؤدي إلى مراجعة مع إسرائيل ومع الدول المانحة أيضاً، وهذا أمر لن تستطيع الاقدام عليه.. ولهذا فمن الأرجح أن تواصل السلطة منهجها الحالي في تنفيذ ما تقرره عليها إسرائيل من الناحية العملية مع محاولة الخروج من دائرة الضغط الاسرائيلي على صعيد الدعاية والأقوال والتصريحات.. وهذه حالة لن تدوم طويلاً.. لأنها لن تنجح في إيجاد حلول مرضية لمطالب الجماهير الوطنية والمحيشة واليهودية، وهذه الحالة ستعتمد ظهور بديل وطني ديمقراطي ثالث يشكل بداية لتطور جديد من النضال الوطني الفلسطيني يتفرض عنه غبار وأهباء الاتفاق كما يسعى للتخلص نهائياً من سيطرة الاحتلال.. وستبقى القضايا العالقة مثل المعتقلين والمفكرين والمطاردين وقضايا اصحاب الأراضي المصادرة واليهود المهجومة والمصدودة.. كماستبقى أيضاً قضايا اللاجئين والتازحين والقدس وغيرها جميعاً مرافق مشتتة تهدد الأسس التي بنى عليها هذا الاتفاق وتهدد الطريق لبروز قوى جديدة تحمل راية النضال حتى تحقيق الأهداف المذكورة.

فى اسرائيل ، حيث يخشون الجهاد. جاء الآن من قيادتها السياسية رجل ينادى بالجهاد الديمقراطي.. هو ابراهيم بورغ، رئيس لجنة المعارف فى البرلمان واحد قادة الحسام فى حزب العمل. وما أن أطلق تذاذ... حتى انفجرت فى البلاد أزمة عامة وطامة تشمل كل الاحزاب، فى الميكن وفى اليسار، وتهدد بالانقسامات.. وتفضي رايين ويجعله يهدد بالاستقالة أو بتعطيل عملية السلام.. وكل ذلك بسبب:

الجهاد.. الإسرائيلى!

فى نفور السراد الأعظم من الناس عن الدين. مواقف السياسية شجاعة. فهم معروف منذ نشأته السياسية الأولى، يعاينده لانسحاب اسرائيل من جميع المناطق العربية المحتلة وللتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية وعلى لإقامة دولة فلسطينية.

وزاد من شعبيته كونه أحد مؤسسى حزب المقاتل الدينى - الصهيونى، دكتور يوسف بورغ، ويورغ الأب ، الذى ربا عسره الآن على ثمانين عاما، قاد حزيه بنجاح.. اذ وصلت قوته فى زمته الى ١٢ عضو كنيسيت . وكان شريكا فى كل حكومات اسرائيل (حتى سنة ١٩٩٣). فقد اعتصموا شأها متصمدا.

جهاد ديمقراطى

ابراهيم بورغ ، خرج بالدعوة الى «الجهاد الديمقراطى» ضد قانون انتخاب رئيس الحكومة. وبهذا لم ينفس بالبن التحريض



رسالة حيضا



ابراهيم بورغ هذا يعتبر من زعماء الحسام فى حزب العمل وأحد أكثر جهاداته الشابة شعبية انه رجل متدين، لكنه من المتدينين المفتحين جدا وأصحاب الفكر النير والتقدمى، يؤمن بفصل الدين عن الدولة، باعتبار أن الدين رسالة إنسانية، جاءت لتحدد للناس فى زمن ماسقونين تعامل وأخلاق تعيدهم لانسانيتهن. وإذا كانت فى ذلك الزمن صالحة للحكم، فأتنا فى عصر آخر، مكانه الذين فيه لا تحفظ بصلق وأخلاص الا اذا تلاشت مع تطورات العصور، وبهاجم بورغ المتصمين من رجال الدين ويتهمهم بالتسبي

كلمة «الجهاد» مرتبطة فى ذهن المواطن الاسرائيلى بالعتف والارهاب. يردونها الى جماعات «الجهاد الاسلامى» الفلسطينية وغير الفلسطينية التى تبيع كل وسيلة فى حرب التحرير، بما فى ذلك قتل النساء والأطفال الابرياء.. كل المحاولات لاقهاهم بأن «الجهاد» كلمة عربية تعنى «التضاد» و«الكفاح» وبأنه قد يكون هناك جهاد سلمى.. وجهاد بالكلمة... تهو بالنشل. ولذلك .. عندما تحدث الرئيس الفلسطينى ، ياسر عرفات، فى مسجد جهانسيرج فى جنوب افريقيا فى شهر ايار/ مايو الماضى عن مواصلة الجهاد لتحرير القدس العربية من الاحتلال الاسرائيلى.. أقاموا التجمعات فى اسرائيل واعتبروا تصريحه خرقا لاتفاقية غزة- اريحا.

لكن.. فى اواسط شهر حزيران/ يونيو (١٩٨٦/٦)، جسامم من يطرح فكرة «الجهاد» .. من لن القيادة السياسية الاسرائيلية، طرحها عضو الكنيست ابراهيم بورغ.

اليسار الراديكالي

ونقصد هنا الحزب الشيوعي، يعارض أسلا في الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة. ويعتبره نهجا رئاسيا دكتاتوريا يهد من حركة ونفوذ الأحزاب الصغيرة، وهو منها.

اليسار الصهيوني والوسط

اليسار الصهيوني الذي يتجمع في حزب مهرس (تجمع ٣ أحزاب هي مهم وأص وشقوى)، يؤيد بغالبية قانون الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة. وقلقت أصوات فردية تغلو عند.

أما اليسار الصهيوني في داخل حزب العمل (مايسمي بالعامي)، ويضنه أبرهام بورغ، فإنه يعارض للقانون بشكل حاد، المقربين من رئيس الحكومة يتصالحون وأمين، يتهمون بورغ بشن حرب شخصية انتقاما من رابين لأنه لم يضم بورغ إلى حكومته. لكن بورغ يريد بالاشارة إلى أوساط واسعة في حزب العمل تزيد موقفه، ويضمنهم وزير الشرطة، موشيه شاحل، المعروف بقرنه من رابين.

ويزيد من ضعف رابين، موقف شعرون يهرسي، الذي لا يخفي تحفظاته من القانون. لكنه يعارض فتح الموضوع الآن باعتباره أن القضية الأساسية الآن هي قضية المسيرة السلمية. ويظهر لشغال الرأي العام يقينية أخرى.. فخصروا إذا كانت حساسة ومستفزة رابين. معشوق أنه بدون رابين، لا يمكن لمسيرة السلام أن تنجح.

اليمين

في اليمين، الاختلاف حول الموضوع اشد منه لدى اليسار والوسط.. وهناك عدة تيارات متضاربة:

الأحزاب الدينية والصغيرة تعارض القانون باعتبار أنه يهد من قوتها ونفوذها.

الأحزاب المتطرفة تؤيد القانون بغالبية، خصوصا حزب «تسومت» برئاسة «رفائيل إيتان» الذي اعتبر نفسه أقوى مرشحي اليمين لرئاسة الحكومة. ولكن منافسي إيتان داخل حركته يعارضون القانون، لأنهم يلوغسون على جلودهم دكتاتورية رفائيل إيتان.

في الليكود، هناك انقسام واضح في

المفخري حسب نتائج الانتخابات، ويختار عادة بشكل تلقائي، رئيس الكتلة الأكبر.

القانون الجديد جاء في حينه بعد كفاح طويل قاده مجموعة من مثقفي التيار الليبرالي في إسرائيل، الذين جمعوا حولهم مئات الوف التواقيع على عرائض واستقظروا تأييد معظم أعضاء الكنيست. وكان دافعهم إلى ذلك أزمة الحكم الدائمة في إسرائيل. إذ أن الحزب الأكبر كان يضطر إلى إقامة تحالفات مع أحزاب صغيرة تفرض عليه رؤيتها وسياساتها، وخصوصا الأحزاب الدينية المعروفة بالاعتزاز المالي وإحصاريات الأكراه الدينية.

ومع أن القانون الجديد يجمع صلاحيات كبيرة بأيدي رئيس الحكومة ويمنح له التقدير في الحكم في الكثير من المجالات لدرجة الديمقراطية، فإن أوساط واسعة من اليسار أبدته بهدف التخلص من أحزاب الاعتزاز، ولكن ليس كل فريق اليسار أبدته.

واليمين، مع اقتراب تطبيق القانون (في الانتخابات القادمة)، جاء أبرهام بورغ ليطلق شرارة الحرب ضد لافغانه أو على الأقل لتجسيده أو تعديله للحد من سلطات وصلاحيات رئيس الحكومة. ومن البداية، انقسم اليسار على نفسه في الموقف من القانون، وانقسم اليمين وانقسمت عليها جميع الأحزاب على نفسها.

هذه الحرب، تشكل مرآة لطبيعة المحاربة السياسية في إسرائيل. ولأنها تتناول موضوعا جوهريا بالنسبة لطبيعة الحكم في إسرائيل ونوعية النظام الديمقراطي البرجوازي التعددي فيها، فمن المناسب التعرف على وجهات النظر المختلفة بشأنه:

على ياسر عرفات وحسب، أذا فجر قبلة في الحياة السياسية والخزنية في إسرائيل.. من شأنها أن تشغل كل الأحزاب عدة أشهر.

لماذا؟
القانون الذي يريد بورغ محاربه هو قانون جديد، من في ١٩٩٤/٣/١٨ ولم يطبق يهد في إسرائيل. ومن المقروض أن يطبق لأول مرة في انتخابات الكنيست (البرلمان) القادمة سنة ١٩٩٦.

الامر الاساسي فيه هو جعل انتخاب رئيس الحكومة الاسرائيلي انتخاباتا مباشرة من الشعب. فالمراتب ينتخب في طرفين منفصلين، أحدهما للكنيست والثاني لرئيس الحكومة. عليه أن يفوز بأصوات ٥٠٪ من الناخبين فسادا لم يفز أي من المرشحين، تقام جولة ثانية بين المرشحين اللذين يفوزان بكسبة الأصوات الأكبر. وعندما ينتخب الرئيس مباشرة، يحظى بصلاحيات رئاسية. فهو يشكل الحكومة على هواء ويحل الكنيست بيلغا عنها (حسب الطريقة الحالية يحتاج إلى تأييد أكثرية الكنيست لحكومته). والكنيست لا تستطيع تغيير رئيس الحكومة إلا بثلثي الأصوات (٨٠٪ من ثلثها)، بينما في الوقت الحاضر يمكن إسقاط الحكومة ورئيسها بمجرد طرح نزع الثقة عنه في الكنيست والحصول على أي أكثرية من بين الحاضرين. وحسب القانون الجديد، فإن الكنيست إذا قررت نزع الثقة برئيس الحكومة (تحتاج إلى أكثرية ٦٠ صوتا) فإنها بذلك تحمل نفسها ولا تستطيع إقامة حكومة بديلة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن رئيس الحكومة، حسب القانون الحالي، يعينه رئيس الدولة

شعرون يهرسي



اسحاق رابين



الأراء. رئيس الحزب، يتنامين تحتهاوه يؤيد. لكن رفاقه في الحزب يعارضونه من مطلق عتصري. أذ يزعمون أن ١٥٪ من الناخبين هم عرب وهؤلاء سيرجعون ، حتما واثما كلفة مرشح اليسار لرئاسة الحكومة. فهم كلفة المزان.

هذا المنطلق العتصري، يمسر أيضا مواقف عناصر أخرى في البيت.

رايين غاضب من المعروف أن يتسحاق رايين، كان قد تبنى مشروع تغيير طريقة الانتخابات في معركة الانتخابية الأخيرة وهو واثق تام الثقة بأن الجمهور سيتخيه ونيسا الحكومة في الانتخابات القادمة (سنة ١٩٩٦). فهكذا تدل استطلاعات الرأي الجارية باستمرار في البلاد، ومسروق أيضا أن وضع رايين في رئاسة قائمة حزب العمل في الانتخابات الأخيرة، كان له العامل الحاسم والمقرر في وصول هذا الحزب إلى الحكم.

وعند فوز رايين برئاسة الحكومة، بدأ يتصرف وكأنه متخيه انتخبا مباشرا وكأنه يتمتع بالصلاحيات الرئاسية في عدة مرات ، ضرب عرض لحفاظ مؤسسات حزبه. ونكت برعوده للجمهور في بعض القضايا واتخذ القرار الشجاع بالانصراف بوضحة التحرير الفلسطينية ورفع معها اتفاقا، رغم التحفظات العربية عليه، فانه يعتبر معقدا جدا بالنسبة للمفاهيم الاسرائيلية وسياسات الاحتلال والاستيطان والعزم والوعود السائدة. وعلى الرغم من الائتلاف الضيق الذي يستند اليه رايين (٦١ من مجهر ١٢٠ نائبا)، فانه ماض في مسيرته بقتة. معتدلا على تأييد ٦٠٪ من الشعب، كما يقول، حسب استطلاعات الرأي. ومعتمدا على الدعم الامريكى المالى (ضمانات ١٠ مليارات دولار) والسياسى (تأييد مطلق) والعسكرى (محصل على مجسوة اسلحة مجاني وعلى طائرات مقاتلة وعلى دعم في تطوير صاروخ «جيتس»)

لكن رايين لم يعبر يوم راحة ، خلال حكمه هذا كله. خصوصا داخل حزبه واتلافه. وهو يعزو متاعبه أساسا الى قانون الانتخابات القديم.

المشكلة الارلى الكيسرى نجست عن الخلاقات الشديدة ما بين حليقيه، من هورس وشاس. لقد تجبرت هذه الخلاقات بعدة مناسبات وتسببت في ازمات ائتلافية لم تنته الا بعد انسحاب شاس من الائتلاف (وهو

حزب اليهود الشرقيين التدينيين).

- خروج شاس من الائتلاف كان بسبب معاكسة رئيسه، الحاخان ارييه دوعى، وقائدين آخرين لها بتهمته التلاعب بأموال الجمهور (استغل منصبه وزيرا للامالية وقام بتحويل أموال من الدولة الى مؤسسات تابعة لحزبه). وقد خربت احتجاجا. ووجدوها خارج الائتلاف. اضعف رايين في الكنيست.

- في خضم المفاوضات مع سوريا، تجمع عدد من أقرب المقربين له في حزب العمل، واقاموا تعاونا مع اللهوكو ضد أى انسحاب من الجولان المحتل. وراح رفاقه في حزب العمل، المستوطنون في الجولان، ينظمون المظاهرات الاحتجاجية الصاخبة التى انتشرت في طول البلاد وعرضها.. وامام بيته.

- الخلاقات داخل حزبه حول موضوع قانون التامين الصحى، الذى اقتصره وزير الصحة المقرب من رايين «حامى رامون» وقد ايد رايين في القانون لكن غالبية أعضاء الحزب رفضت القانون، فاستقال رامون من الحكومة، وهو الذى كان الساعد الايمن لرئيسه وتحملا القوى في الكنيست ، الذى واجه الميمن بقوة وشجاعة ولقته واقتداه رايين كثيرا. وخارته كانت ضربة حقيقية.

- استعداد الخلاقات الى داخل مجسم النقابات القبطي (الهستدروت). فالقريون من رايين، وعلى رأسهم رامون، حاربوا لقيادة الهستدروت وجهازها واسلوب عمله والنساذ فيه والتحقن. وارادوا نصف طريقته ويكع الصناع والشركات المبدئية التى يملكها (وتعمل حسب اسلوب القطاع العام. وكانت تشكل ربع قوى الاقتصاد في الدولة) . وعشية انتخاها الهستدروت (التي جرت في ١٠ ايار/ من الماضى) تناقش مسرفحا التيارات فخرس جناح رامون- رايين داخل الحزب فما كان من رامون الا أن يعلن خوض المعركة للانتخابات الهستدروت ضد قائمة حزب العمل. وتمكن من هزيمة حزب العمل.. وانزله من ٦٤٪ الى ٣٢٪ وفشاز هو بـ ٤٦٪ من الاصوات وهذا نجاح كاسح. بغضله سيسمح رامون سكرتيريا عاما للهستدروت.

- حتى بعد هذه الهزيمة حاول الجهاز الهستدروتى الماطلة في تسليم السلطة الى جماعة رامون. والتلاعب في المفاوضات ودخل في خلاقات وصراعات من جديد. واضطر رايين الى تزويد طاقم حزب العمل للتفاوض مع رامون.

لقد كان استنتاج رايين من كل هذا ، أنه لو كان يتمتع بصلاحيات رئيس حكومة حسب القانون الجديد، لكان بإمكانه معاكسة معظم هذه المشاكل بقوة وحزم وعزيمة. فهو في تلك الحالة ليس بحاجة الى شاس ولا كان يضطر

الى السكوت في معركة قانون التامين الصحى بل كان يقرضه لرضا. وكذلك الامر فى القضايا الأخرى.

وانتظر رايين بفارغ الصبر، أن يأتى موعد انتخابات الكنيست القادمة، التى ستنطب فيها رئيس الحكومة حسب القانون الجديد. ومع انه لم يعلن نيته بعد، لحوض المعركة الانتخابية ام لا، فان هناك شبه اجماع عليه فى الحزب حتى من جماعة يهرس.

في مثل هذا الوقت بالذات، فجر ابرهام بورغ قبلته لائفا هذا القانون. وما ان خرج باقتراحه «الجهد الديمقراطية» ضد القانون حتى اتضح وجوده اكشيرة في الكنيست للائفا.. وقد جن جنون رايين. وراح يطلق رجالاته لمهاجمة بورغ ورفاقه ويهددهم بالاعتراج مع مسيرة السلام (التي يعتبرها الحائز قدس اقداسهم وخضرها بورغ) او بالاستقالة الآن من رئاسة الحكومة وحل الكنيست وعلان انتخابات جديدة.

وفي الواقع ، ان هناك اكشر من سبب يجعل الوضع خطرا. فرايين يعتبر القانون المذكور شرطا لا تنازل عنه لفرض قائمة حزب العمل. وهو يعرف ان انسحابه من هذا الموقع، يعنى اضعاف الحزب واحتمال عودة الليكود. كذلك يدرك رايين أن وجوده على رأس الحكومة، هو الضمان الوحيد لتمكن حزبه من مواصلة مسيرة السلام مع الفلسطينيين وعلى المسارات الأخرى . وانسحابه يعنى تهجير هذه العملية.

ومع ذلك ، فان بورغ لا يبدو متأثرا من هذا وقد أعلن ساخرا: «وليخرج رايين قليلا» (يقصد: ليركض رايين ورائى قليلا.. عله يتصبب عرقا) . والمعروف ان هذا التعبير «ليخرج» هو تعبير رايين. استعمله ضد ياسر عرفات، عشية التوقيع على اتفاق القاهرة.. اذ أعلن الرئيس الفلسطينى شروطا للتوقيع تستعمل في ازالة الاستيطان في الجليل ونابلس وسنات المدن الفلسطينية.. فسأجاب رايين: «وليخرج قليلا» ثم عاد واستعمل رايين هذا التعبير عندما عين وزيرا جديدا للصحة.

فمثل : هناك نواب آخرون ينتظرون تعينهم في منصب وزارى (الحكومة اليوم حزبه داخلية ولا وزير طاقة ولاوزير اديان ولا وزير دفاع. وكل هذه الوزارات يقودها رايين بشكل مسؤوت ، ما عدا الدفاع، التى يرغب في الاحتفاظ بها وقد اجاب رايين حينذاك : (ليخرجوا قليلا). فقرر بورغ لرايين ان يعرق طوال السنتين التادمتين حتى الانتخابات. ولاشك ان هناك من سيركض وسيرجع.. من الطرفين. وسترى..

الإسلاميون السودانيون والعراق..

الأجندة الخفية

عبد العزيز حسن الصائغ

نسبة الاعتماد حسب المتغيرات وكيفية الاستجابة لها.

من هنا نلاحظ في أهم مؤثرات د.

القرابي (الحركة الإسلامية في السودان ، ١٩٩٠) الذي يستهدف

تفديدها للقارئ وفق تطلعات قياداتها واحتياجاتهم كسلطة دولة ذات مشروع شرعي

مؤهل لاستيعاب كافة قضايا وتيارات المجتمع، صياغة توثيقية للمسألة تمشي مع

هذه الصورة المبتغاة عندما يقول: «ولما ينسب الناس للإسلام ثم لا تكون جماعتهم مبنية

عليه، فكثيرا ما يكون الأساس الأول للمجتمع من المسلمين هو عصبية القوم أو الوطن...»

ولكن الجساسة في الحركة الإسلامية إنما

حسن القرابي



المواقف السودانية- حكومة ومعارضة- من العراق تظل جميعها في حاجة لإزالة التباسات كثيرة حولها. على أن الأكثر حاجة لذلك هو ما يتصل بموقف سلطة الإسلاميين الحاكمة منذ عام ١٩٨٩ لأن زج المتضرر الديني في أي مشروع هو اقصر الطرق دائما لاحاطته بالضباب الكثيف.

وإذا كان الحيز المتاح هنا لا يسمح بتجاية مستوفية لموقف الإسلاميين السودانيين من العراق في فكرهم السياسي الذي يضيء مجمل سلوكهم العملي أو علاقتهم بالعراق محمدا في مرحلة ما قبل الحرب، فإن الملاحظات الدالة التالية قد تكفي لأغراض هذا العرض المحدود.

بحكم الجامع الحزبي البعثي فإن طبيعة العلاقة بين الإسلاميين والبعثيين في الاطار المحلي السوداني تمسك- إلى درجة بعيدة وليست كلية- موقف الإسلاميين من العراق. على الصعيدين الفكري والسياسي لاتخرج تصورات وسلوكيات الإسلاميين السودانيين تجاه المسألة القومية والقوميين عموما عن الهدأ الحاكم للفكر الديني السياسي في هذا الخصوص الذي يضع الرابطة الدينية فوق كل رابطة أخرى مشقفا منها مفهوم الأمة الإسلامية بدلا من الأمة العربية. وبسبب الخلط في هذا المفهوم بين الانتماء الديني والقدس والانتماء القومي المستقر عبر عملية تاريخية معقدة كطابع حضاري يميز مجموعة بشرية معينة، فإن عوامل التنافس السياسي ادخلت عليه في أطروحات الإسلاميين بعد القارن- ثم التنافس - بين الدائرتين العربية القومية والإسلامية الدينية.

وهذا في مجمله تمييز في الدوافع والمطلقات الأولية للإسلام السياسي- وكذلك في برامجهم وسياساته العملية- عن الخلط بين مجالات القدس والبشرى الذي تزداد فيه

انعقدت على أساس الإيمان بحقائق الدين وشرائعه (...). وليس ذلك بالطبع لأنها لاير قومها العرب أو الأقارب أو لاندفع عن وطنها السودان ولاعتز بالتقاليد بل ليس ذلك لأنها تعدد في قوميه أو وطنية عصبية جاهليه (...). لكنها تؤمن بعقوبة الانتماء الاسلامي صراعية ما دون ذلك بانتمية عليه (٢٨١-٢٨٢)... غير أن ذلك يظل جزءا من الحطة العامة للكتاب لانه يرد عندما يتعرض الكاتب مباشرة للعلاقة بين الولايتين الاسلامي والقومي. اما الفقرات التي تشير للموضوع بصورة عفوية- وأصدق- فإن بها ما يشي بتفاعلات المقاتلة والتناقض بين «الاسلامي» و«القومي» المفروسة عسيفا في التفكيرين الاصيلي للإسلاميين وعقلهم الباطن والواقي. فإذا اخذنا طبيعة الكتاب هذه بعين الاعتبار مدعومة بحصافة د. القرابي المشهورة، يمكن أن نقسراً ذلك في أن الاقارفة للقوميين كتجار تأتي مقرونة على الدوام بالشيعويين وجماعة الجمهوريين (ص ٢١٣-٢٢١) الذين تجمع بينهم في الكتاب وفي استراتيجيته الاسلاميين تجاه متاولتهم، مهمة الاتحاد. وخارج مراتب القيادات الاعلى التي ترسم هذه الاستراتيجية فإن قيادات العمل السياسي اليومي تتولى وضع النقاط على الحروف. هكذا يتحدث الكاتب السياسي الاول لجريدة الراية لسان حال الجبهة القومية الإسلامية (مقالات سبتمبر وأكتوبر ١٩٨٨) عن حزب البعث بنوع الفقرات التالية:

«...ووسط هذه المعوقات ينشط

معسكر الباطل (...). حزب النصارى

ميشيل علق: «لذلك فلانعجب من التنسيق بين البعثيين والشيعيين واساقفة

الكنائس والقرى النصرانية الجنوبية فلاتعرف ان كان فاروق أبو عيسى شيوعيا أم قسيسا ويختلط عليك دين بدر الفين مدثر (أمين البحث في السودان) وصمويل أرو (سياسي جنوبي) وميشيل علق المسحي... هذا الرجل (علق) الذي قال لهابا سافعل لك بالأسلح ما عجزت عنه الكنائس في الاف الاعوام (الصارى: موضوعات في الفكر والسياسة، ص ١٠٠-١٠١). وفي عام ١٩٨٤ كانت الفرصة المصيبة، الابلغ من كل فكر نظري وسياسي، لنظره الاسلاميين السودانيين تجاه البعثيين السودانيين قد تجسدت في خطه شاركوا فيها بنشاط دعائي وتنظيمي مع أجهزة الدكتاتورية المابرية (١٩٦٩-١٩٨٥) لتكفير البحث عبر محاكمة لاربعة من اعضائه بنفس المواد القانونية التي ادت لاعدام انطوني، مؤلف جماعي، مركز الدراسات (السودانية).

أما فيما يتصل بخلفية العلاقة الحالية بين سلطة الاسلاميين السودانيين والعراق في مرحلة ما قبل الحرب فالملامح من غيباب الانكاس الميكانيكي للعلاقة البعثية-الاسلامية عليها بفعل مجموعة من المؤثرات المرتبطة بعاملين هما: طبيعة الحضور العراقي الرسمي في السياسة السودانية ومخضبات الاسلاميين السودانيين لانقلاب يونيو ١٩٨٩، مع تعاضل القدرات العسكرية-التكنولوجية للعراق بمتطلبات وحواجز الحرب مع ايران حتى عام ١٩٨٨، اضافة للتكوين الملزم بالانق القومى لدى قياداته، مع حرص البعثيين السودانيين انفسهم على التميز عن العراق كسلطة وافساح المجال بذلك اسماء لعلاقات حكومية عادية مع نظام مجرى، توسع التعاون العسكري العراقي-السوداني القائم منذ فترة، وبعد تجدد الحرب الاهلية عام

١٩٨٣ وتقادي الحكومات العربية والغربية الداعمة لنظام غيرى التطور في هذا الجانب من سياساته، مع تنهول الاحوال الاقتصادية السودانية التى اتحدت الى مستوى المجاعة بعد ذلك بعام واحد، أضفى الدعم العسكري العراقي بالقتوب والسلاح ثقلا هاما في المؤسسة العسكرية السودانية يخطى أى ممول او ولايات سياسة بين ضابطها مقربا بذلك خطرة نهائية من تحولها الى عنصر واضح في السياسة السودانية الداخلية، كما ظهر بعد سقوط النظام المايوى عام ١٩٨٥. ففى ظروف مسرحية الانتقالية العظيمة نحو الديمقراطية الثالثة وصيب بطة اليات النظام البرلماني تضام الموقف العسكري في الجنب مما اضفى على التعاون العسكري مع العراق- الذى استمر بالرغم من برودة موقف الصادق المهدي منه- اهمية اكبر من ذي قبل مؤدبا لمرور البعد السياسي فيه بتأثير السعة الشعبية التى اكتسبها في الشمال أو ضرورة مراعاة الاجماع العسكري السوداني عليه في أى حسابات سياسية آتية أو مستقبلية للاحزاب المختلفة. ومن المقاربات التى تعزز هذا التحليل ان اتساقية السلام التى توصل اليها الحزب الاتحادى النيقراطى مع الجيش الشعبى لتحرير السودان في ١٩٨٨/١١ كانت صلة قوية بين زعمائه والعراق، حيث كانت قد توجت بتسليم استثنائي (راجعات صواب) أحدث نوعا من التوازن العسكري دفع الحركة الجنوبية للسلحه نحو مائدة المفاوضات الناجحة متلازما مع ابطال مفعول سلاح قوانين الشريعة، الذى كان يشكل امضى اسلحة الرسالة السياسية للاسلاميين ومصدر خوف وتصلب الجنوبيين، نتيجة لقاء بين اليسار والوسط. كما هو الحال مع بقية القوى السياسية فان الجبهة القومية الاسلامية كانت

خلال فترة النيقراطية الثالثة تفصح للبعد السياسي للدور العسكري العراقي مكانا في خط عملها. وعن طريق الشق الاسلامي في (الجبهة الوطنية لتحرير سوبا) ذات الصلات الرقيقة اقربا حاولت تطوير موقفها غير التعرضي للعراق، مع استمرار العلاقة العدائية مع البعثيين السودانيين في نطاق الصراع بين قوى الانتفاضة الديمقراطية وتلك المضادة لها، وذلك مقابل اتخاذ موقف اكبر توازنا في الحرب العراقية- الايرانية سهله تحولها الى حرب عراقية دفاعية نتيجة اصرار ايران على لضى فيها حتى بعد انسحاب العراق من اراضها.

وفى ظاهرة محدودة الكم ولكنها عديدة الدلالة على انتقاء هذا الموقف الى عسق مبدأى يقوم على تصحيح مفاهيم الفكر السياسي للاسلاميين حول الصلة بين السلام والعروب كما شرحت سابقا، تشير متابعة احاديث د. القراي الى علم انتباهه للبعد القومى العربى، الذى كانت الجبهة القومية الاسلامية قد تبنته في ظاهرها الدعائي بعد الانتفاضة دون مقلدات، الا اذا فرض نفسه عليه كأن يكون السائل صفحا عربيا. وهنا استفاد لممارسة شائعة في الوسط السياسي السوداني التقليدي تستعصر البعد العربى للسودان، عن طريق موضوع التدخلات الاسرائيلية في السياسة الجنوبية عادة بشكل متمسك يجعله - مع الاسلام- عنصرا في تعقيد معضلة الرحمة الوطنية بدلا من عنصر حل جذري في مواجهة قضية التنمية الشاملة يقفل الطريق أمام كافة التدخلات الاجنبية كشكلا التامين الحقيقي والوحيد الممكن للمصالح العربية الافريقية في جنوب السودان.

وبينما تؤثر معالجة موضوع الصلة بين الاغوار المسلمين في السودان ومصر تحت عنوان (البعد العالمى) في كتاب د. القراي المذكور من قبل حقيقة خلو، وكذلك الفكر القياى الاسلامي السوداني، من أى مكان للمقصود القومية العربية، فإن تنبها من قبل الجبهة الاسلامية لتفسير له سوى الحاجة التنكسيكية المزدوجة. من ناحية الحاجة للاستمرار بالمعركة مع البعثيين السودانيين بزامحتهم اعلاميا وسياسيا فيما تعتبره قيادة الضراى الارضية التى يستندون اليها وذلك في ظروف اعتقادها لادوات السلطوية التى استخدمتها ضدهم ابان تحالفها مع غيرى. من ناحية أخرى الحاجة للتقرب الى العراق من

صدام حسين



فاروق ابو عيسى



خلال الصلة القوية في وعى قيادته بين حضوره السياسي السوداني وحماية الأمن القومي العربي. والأرجح على ضوء تحذيرات المسلمين النهائية حينذاك للانقلاب العسكري، أن التقرب إلى الاجراء العسكرية السودانية من هذا الطريق كان الهدف الرئيسي للاستعراش المفاجئ والسطحي من خلال محاولة التناغم مع الحضور العراقي. هاتان الملاحظتان حول خلفية علاقة المسلمين السودانيين الحاليين بالعراق في طبيعة تعاملهم مع البعثيين السورانيين وخلال مرحلة ما قبل الحرب تمضيان مع تحليل معتقب لمراكزهم لها. ولما كشف أحد قادة الجبهة القومية الاسلامية الاجتداء الحفوية وراء مؤلفهم في صف العراق خلال الحرب يبرزوا لن يتكرر. فإن الاحاديث التي أدلى بها د. العراقي لانتفاض من ذلك لان مسودها يمكن في عبارة استعفه بها فصحات المروغة وإن خاتمة فيها تقديراته لتطورات الوضع في العراق التي كانت وراء صراحة زميله - كما سرى - وهي: «أن بعض الباطل أهون من بعض». وكان زعيم الاسلاميين الجزائريين د. عباسي مدني قد اتخذ في بداية الازمة موقفا اعتبرها فيه فرصة لهبة الشعب العراقي «على انقطعها التي تروطها فيما آلت اليه الامة بما في ذلك النظام العربي الذي استعظم عاطفة الامة العربية والاسلامية ناديا بالجهاد لكي يضرب الاسلام بالاسلام». واعتبره صاحب كلمة حق أريد بها باطل حيث والاحتكام للعلم. وقد ايد عليها آثار ايجابية في نفس الانتماء لان هذا الحدث سيستفز الحركة الاسلامية استفزازا بالغا ويرا يحييها باقدار هائلة واستتولد طلائع مثله (لا نسي) وهذا الفراق الى الاسلام» غير أن ارتباطه بسلطة دولة- حريه في الوقت نفسه على موقعها ضمن دول «الحل العربي» - جعل د. العراقي يقتصر شغفه الدبلوماسي المتعطف محاولا التخلص من الخطائية والوضوح الزائعين لرصيده الجزائري الذي كان وقتذاك يستعد لانتقابه (التيقراطي) باستفزاز التعاطف الشعبي لتقوية رصيده الانتخابي. فبعد الحاح من صحتي جريدة الشعب المصرية المتحمس، لمعرفة رأي العراقي في بيان عباسي مدني اضطر لاستخدام فكرة «الباطل الاخوان» في وصف السياسات العراقية المحيية (الشعب، اوتائل ١٩٩٠/٩)

اما بعد اجهاض مبادرة «الحل العربي» ووقوع الحرب على العراق بمسعى تعميري شامل بنا معه خلال الشهر اللاحق لذلك ان النظام لن تقوم له قائمة أو - على الاقل - سيهدد طبيعته الاصيلي بحثا عن مراكز مشروعية دينية، فإن تحليلا شاملا بعنوان **وتحليل الواقع العربي على ضوء حرب الخليج: ايجابيات أم المآلح** وسليباتها، أعده د. حسن صكي مدير البحوث والدراسات الاستراتيجية في السودان ونشر في جريدة القدس العربي اليومية للدنيدية بعد انسحاب العراق مباشرة على جزئين، يقدم فرصة نادرة للاطلاع على ودخل تفكير ومخططات الاسلاميين ازاء الموضع. طبقا لهذه الدوايه التي تبدو كقوة عمل لصياغة خطة عمل سياسي فإن من ايجابيات الرئيسية للحرب - بالاضافة لهزعة الغرب والمشرعية النقطية بحثي من المعاني - **هبة المشرق العلماني البعثي القوي** وتهيؤ الظروف في العراق للحصول الى مشروع ديني اسلامي. لقد وفتحت ظروف الحرب العراق للاسلام (...) والى حين من الدهر حل الطرح البعثي للعرش اساسي خصوصية وكيد للاسلام ولكن عادت النخبة العراقية الحاكمة فعدلت مع مشروعهما العروبي وأصبح خطاهما القوي قاتنا على الاسلام وادخلت العراق في ظروف الحرب في تحالف مع الحركات الاسلامية على استمداد العالم بما اكسب المشروع الاسلامي بعدا وعمقا. ويبدو بعد أن استقر الامر للغة العراقية الحادثة، ان امر العراق سيستجبه نحو الاسلام. وأن تبدل نظام الحكم، فكل ذلك يستحوذ الراهة للاسلام. وقرص المملانية تتضافر في العراق ان لم تكن قد انصدمت اذ لا مجال في عراق القدس لن يرفعن راية اللادينيين (...). ومن المؤكد ان العراق في حاجة لمراجعة داخلية شاملة تتوافق مع مآثره من شعارات حتى يتكامل منهج الخطاب السياسي مع حقائق الحياة في العراق وحتى يتم بهت دور المسجد والفكر الاسلامي وتطهير المجتمع من الاخاد والفساد واعادة بنا الجيش العراقي على متطلبات التقه الاسلامي... وبعد معالجة لوضع بعض دول «الاسلام» في المنطقة العربية من هذه الزاوية يعود التحليل الى الوضع في العراق فالاتا لند كشف حرب الخليج عورات كثيرة منها ركافة بنهوان الدولة المملانية مهما بلغت قوة بشها وجوهرها وفي مجلى ذلك في التصعد الذي

اصاب الدولة العراقية وهي في ذروة محتها حيث برزت اصناف من حركات المعارضة منها الطائفي والعربي والمقاتل كما على حقيقة أن الاسلام وحده الكفيل بمصياغة التسج الاجتماعي والسياسي للشعب الاسلامي، ولو أن قيادة العراق وشعب العراق قد درسا المعركة وأنه لا خلاص الا بالاسلام، فإنه يكون قد انتصر لتاريخه ومستقبله. بحكم وقية الظروف التي سمحت بخروج هذه الازمة فإنه لا يوجد مثيل لها في كشف منابع واستهدافات الاسلام السياسي السوداني - وربما غير السوداني - خلف مواقفه التأييدية للعراق بهذا الوضوع الكامل. وهي تتصم مع مآلهم حول طبيعة اطرديات جماعات اسلام - المساهمة الفكرية الأساسية حول الترميم والقوميون واتكاسها السياسي تجاه البعث في السودان في المرحليين الدكاتورية والديمقراطية ثم في تعاملهم مع العراق قبل الحرب الملقب بحاجتهم الديمقراطية لتداخلاته مع الساحة السودانية المدنية والمصرية. لقد اثبتت التطورات العملية اللاحقة أن الظروف الدانية للثورة (الاسلامية) العراقية لم تكن الاوفا انتجته فكر بانس توفرت له امكانيات التأهيل الكاديب والمعارف الفتوة دون منهج التحليل مشق من تقاليد البشر والتاريخ على الارض لابد منه الاستفادة من تلك الامكانيات. غير أن ذلك لا يعادل القول بان نظام العراقي - البشير قد الفى استراتيجيته الانتحار او الرواثة التي قامت وتقدم عليها علاقتها بالعراق لا هذا النوع من الازهاق (المقدسة) لا يوت بسهولة. والمحتمل انها اصيبت خطة مكتومة تنفذ بالتسقيط عبر اوساط عراقيه يمكن الوصول لبقواتها الالات المصدرة بين البلدين واستقطابها لتنفيذ خطة سبق ان جرىها بنجاح مع نظام غيري، بناء ركائز الثورة المالى - التجاري والسياسي - التنظيمي المدني والعسكري خلال فترة تحالف ظاهري وثيق معه. وهي نفس الركائز التي استخدمت للانتفاضة العسكرية متبعا لتدخل انتفاضة ١٩٨٥ في مجرى خطة الاستسيلاء من الداخل الاصيلي. وليس من حاجة لتخمين بأن مثل هذه الخطة تقوم على افشراس يتشابه بين النظامين المايوي والبشيري وهو وهم آخر من اوهام الاسلاميين ينتهي بالاشارة إلى علاقات السودان والعراق القومية والدينية والمآلثية والإنسانية معا.

اتفاق غزة - أريحا . . لم يفلح ملف القضية الفلسطينية

ما أعطته قيادة م.ت.ف لإسرائيل وما أخذته منها - وهو ما توصل اليه الباحث من خلال تحليله لتقرير اتفاق أوسلو. غير أن مناقشة الاعتراف المتبادل تكمن أهميته في الرد على أنصار الاتفاق الذين يرون في اعتراف إسرائيل بـ منظمة التحرير الفلسطينية هو تراجع عن أحد ثوابت الفكر الصهيوني.

إن اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق دولة إسرائيل في الوجود في سلام وأمن. ليس اعترافاً سياسياً بدولة .. بل هو إلى جانب ذلك اعتراف «بحق» إسرائيل الدولة في الوجود وفي العيش بسلام وأمن. أي اعتراف أخلاقي بحق (الشعب الإسرائيلي) وهو نوع من الاعتراف به (بحق تاريخي للشعب اليهودي) في فلسطين. لذلك فهو اعتراف يتجاوز كثيراً البعد السياسي الذي يحمله الاعتراف بدولة قائمة.

والاعتراف الفلسطيني به (الحق التاريخي) لليهود في فلسطين، كان يجب أن يقابله اعتراف إسرائيل به (الحق التاريخي) للشعب الفلسطيني في فلسطين. وهذا لم يحدث ولم يتضمنه الاعتراف الإسرائيلي. كذلك الاعتراف الفلسطيني بـ (دولة إسرائيل) كان يجب أن يقابله اعتراف إسرائيل به (حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على تراثه الوطني) وهذا أيضاً لم يحدث ولم يتضمنه الاعتراف

مصطفى طيبة

اتفاق غزة - أريحا

الملاحم والنتائج السياسية والاقتصادية



تأليف: مصطفى طيبة
تحرير: الدكتور شحات

أثبتت الصهيونية والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ قيام إسرائيل أنها لا تفكر في قضية السلام مع الفلسطينيين إلا وفق مفهوم محدد يقوم على قاعدة ثابتة تتكون من شقين: الفصل بين القضية الفلسطينية وبين الصراع العربي- الصهيوني. والفصل بين السلام والأمن- أي مفهوم أمن إسرائيل كما هو في حالة الحرب- وهذا يعني أن إحلال السلام على أساس هذه القاعدة هو تصفية القضية الفلسطينية وتحويلها إلى مفهوم إسرائيلي- وتفرغ مفهوم الصراع العربي- الصهيوني - من معانيه بعد تهذيب الموقف العربي من القضية.

وكتاب «اتفاق غزة - أريحا» الذي صدر مؤخرًا للباحث نادية رفعت والباحث أحمد بهاء الدين شعبان محاولة جادة لتجسيد هذه الحقيقة.

القسم الأول من الكتاب يناقش بعض آثار الاتفاق من الناحية السياسية والأمنية. بقلم الباحث أحمد بهاء الدين شعبان. والقسم الثاني من الكتاب يناقش بعض آثار الاتفاق من الناحية الاقتصادية. بقلم الباحثة نادية رفعت.

وربما تكون الملاحظة الأساسية على القسم الأول من الكتاب، هي أنه لم يشير إلى الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولو أن الباحث ناقش هذا الاعتراف المتبادل فإنه كان سيصل إلى حقيقة

(ونظمة التعبير التلصصية في مجرد (محل) وليست المثل العرشي أو الوحيد وهذا يعني أن في استطاعة الحكومة الإسرائيلية أن تستبدلها بأي أوتوت، بين تراه مناسبة من (المسلطين) ولأى سبب من الأسباب مثل عدم إتصاع (المثل الحالي) للأرامل والتعليمات الإسرائيلية. (وهناك من يقول أن الاعتراف الفلسطيني متحقق منذ قرارات الجزائر عام ١٩٨٨. لكن هذا الاعتراف تجاوز تلك القرارات التي اعترفت فعلا (بدولة إسرائيل) ولكن على أساس شرطين هما (١) أن يكون لإسرائيل حدود

معترف بها. (٢) أن يكون هناك اعتراف مواز بحق دولة فلسطين في الوجود. هذه الملاحظة لاقتل من جذبة تحليل أحمد بهاء الدين شحيان لنصوص الاتفاق المعنية والسرية، فخطورة هذا الاتفاق أن طرفا فلسطينيا قد أعطى على بياض، موافقته على «شرعية» خلق الدولة الصهيونية على القرباء الوطني الفلسطيني، ومهر بتروكيهه صدق التنازل التاريخي عما لا يملك التنازل عنه- لمصلحة من لا يستحق التنازل.

وما يمكن استخلاصه من تحليل الباحث لبحث الاتفاق أن منظمة التعبير الفلسطينية قبلت في الحقيقة السبر في طريق نهايته مسجهرلة، والنهاية المسجهرلة هي مقاضات مسجهرى في وقت لاحق لتحديد ما استخدمه الوضع النهائي» دون أى بيان لطبيعة «الوضع النهائي» بما يخصه من مسائل جوهريه هي: القدس- الحدود- اللاجئين. المستوطنات. وأولى المقاضات التي مسجهرى في وقت لاحق موضوعها توسيع الحكم الذاتي ليشمل بقية الضفة الغربية، وهي قياسا على ما بدأت إقامته في غزة وأريحا، لاتعنى بقية الضفة الغربية.

فليست غزوة كلها ولا أريحا بأكملها تحت الحكم الذاتي الفلسطيني، إنما هناك المستوطنات، هناك الأراضي التي تحتجها مقرات الأمن الإسرائيلية لحماية المستوطنات، وهناك الطرق لحماية تفتلات المستوطنين وغيرهم. وهناك سيادة القانون الإسرائيلية، التي تعجز استثناء عليها تطبيق قوانين يستنارها الفلسطينيون على السكان الفلسطينيين في بعض شئونهم.

اتفاق اقتصادي تحت غطاء سياسي

تؤكد الباحثة نادية رفعت من خلال مناقشتها للملاحق الاقتصادية لاتفاق غزة- أريحا أولا- أن هذا الاتفاق لم يكن سوى صفقة تجارية ضخمة كان يتنظرها الكثيرون ويعلمون لها الصلة منذ زمن بعيد، فالمستقبل الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط الحيوية كانت محل دراسة دؤوبه على مدار الـ ١٥-١٠ سنة الماضية من قبل مؤسسات أكاديمية ومالية إسرائيلية وأمريكية وأوروبية، انضمت لها فيما بعد بعض المؤسسات البحثية العربية، وعلى رأسها «مؤسسة أرماتند ماسر للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط» التي قامت بالتعاون مع «جامعة تل أبيب» بدارسات مكررة جدا في هذا المجال و«جامعة هارفارد» و«معهد ماسيتشوستي للتكنولوجيا الأمريكية» و«مجلس دراسات الشرق الأوسط» التابع «لجامعة أكسفورد» البريطانية و«مؤسسة فيلدرش ايهير» الألمانية والمركز الشرق للدراسات الشرق الأوسط في مصر، «البنك الدولي» و«الجمهورية الأوروبية».

وتستقرى الباحثة نادية رفعت هذه الدراسات فخرى أنها لا تختلف كثيرا في جوهرها من مشاريع التنمية الاقتصادية لبلاد الشرق الأوسط التي طرحت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والتي كانت تهدف للحلقات على المنطقة تحت جناح الغرب، فإغلبها يدعو إلى تبني سياسات تحقق المصالح الحيوية للرأسمالية الغربية والاحتكارات الدولية وترسخ من أشكال التبعية والهيمنة المباشرة وغير المباشرة على دول هذه المنطقة الهامة بمواردها وموقعها.

وأشكال التعاون الاقليمي المقترحة تصب جميعها في دعم الوضع الاقتصادي والاقليمي لإسرائيل. فقد أصبحت مسألة التعاون الاقليمي هامة جدا بالنسبة لإسرائيل - نظرا لتفاقم المشاكل الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي. وهي مشاكل لازمت الاقتصاد الاسرائيلي منذ نشأته نتيجة التناقض الحاد بين أهداف وطموحات إسرائيل العسكرية والمدنية الضخمة من جهة، وأمنكاتها وقدراتها الذاتية المحدودة من جهة أخرى.

وترى الباحثة أنه من الصعب الفصل بين الجانب الثنائي من اتفاق اوسلو

والجانب الاقليمي فكلاما يتداخلان ويتصان. فكثير من المشاريع المطروحة على المستوى الاسرائيلي- الفلسطيني تصب في نطاق المشاريع الاقليمية الاسرائيلية ويهد لها، وتحول والكيان الفلسطيني» بالفعل إلى رأس جسر لإسرائيل نحو العالم العربي.

فالمادة (١٦) من الملحق (٣) من للاتفاق السرية تنص على أن «تتمتع الدائرة الذاتية الفلسطينية بالعمل على مساعدة إسرائيل في الحصول على مشاريع تجارية واقتصادية في الدول العربية بعد توقيع معاهدات السلام مع الدول العربية الأخرى. وترى دراسة لجامعة هارفارد أنه في حين قد توجد صعوبات في بداية الأمر في إقامة علاقات تجارية بين إسرائيل والأردن. وقد تنشأ نوع من التجارة غير الرسمية بين الأردن وإسرائيل أو بين إسرائيل وريا أيضا بقية العالم العربي من خلال الضفة وغزة حتى في غياب اتفاقيات تجارية صريحة». ويرى إمكانية أن تخدم منطقة التجارة الحرة لتشمل مصر وسوريا ولبنان وريا دولا أخرى في الشرق الأوسط. ويشير صندوق النقد الدولي إلى «الفرع الجغرافي للأرض المحتلة - ومالدي سكانها من خبرة في التعامل مع الاسرائيليين والغرب على حد سواء - أي أن شأنه أن يجعل الأراضي المحتلة نقطة التقاء مهمة للتجارة والسياحة في المنطقة». أي أن يتحول الاقتصاد الفلسطيني إلى رأس جسر لإسرائيل نحو العالم العربي ويقوم بدور الوسيط المالي بينهما.

فهيمن بيزنط طرح خبار إسرائيل «أن تكون إسرائيل الكبرى اعتمادا على عدد من الفلسطينيين الذين تحكمهم، وأن تكون إسرائيل الكبرى اعتمادا على حجم واتساع السوق التي تحت تصرفها» والدعوة إلى الانخراط في نظام اقليمي شرق أوسطي هي دعوة لقيام إسرائيل الكبرى، واتفاق غزة- أريحا يهدد الأرض العربية لقيامها.

لقد جات دراسة الباحثة نادية رفعت المؤقتة تأكيد حقيقة أن اتفاق غزة- أريحا هو اتفاق إقطاعي، وهو مدخل مرحلة إنتقالية وساحة صراع قوى وأرادات تبدأ في تحديد مستقبل المنطقة العربية.

هل نقرأ قريبا كتابا لنادية رفعت يوضح الأضرار- التي ستنشأ بالاقتصادات العربية في ظل وجود إسرائيل والقوة الاقليمية الكبرى في النظام الشرق أوسطى؟



والسياسية الرسمية التي تسمح في الولايات المتحدة عن القاهرة.

وتجهد الاشارة هنا أيضا إلى أن الدراسة في مجلداتها الأول - الذي استعملوه أربعة مجلدات أخرى - تقرر من البداية بأن الكلمات الثلاث التي يتكون منها اسم المشروع الضخم والأصوليات الدينية الحديثة هي بعد ذاتها مفاهيم تستعصى على التحديد... بمعنى كلمة «الأصولية» وكلمة «الدين» وكلمة والمخافة هي جميعا مفاهيم عليها اختلافات عميقة في الثقافة المعاصرة بشكل خاص، وأن هذه الاختلافات تنشأ عن وتؤدي إلى تباين هائل في التيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية... وذلك فضلا عن والام الحساسة التي تنشأ مع كل محاولة تتناول هذه الظاهرة التي لم يعد بالإمكان تجاهلها، والتي تشير الدلائل - على حد قول المشرف على الدراسة الدكتور... إلى أنها ستبقى معنا لزمان طويل...» فهي تخوض أشكالا مختلفة من «التقاتل» و«تقاتل روا على...» و«تقاتل من أجل...» و«تقاتل إلى جانب...» و«تقاتل ضد...» وتقاتل تحت راية...» (...).

كما تجهد الاشارة أخيرا إلى مايقوله مارتى في تقديمه للتعريف بالمشروع الكبير إلى وصول هذه الدراسات عن العالم المسي بالقرب، حيث مجال المخافة والليبرالية والعلمانية وانجازاتها حيث بدأ أن الأصولية في تراجع أو انطفاء ، وفي وقت بعد فيه القرب أن برامجه ومخططاته المقاهيمية في حالة من الفوضى (بعد أن أصبحت الماركسية محاطة بالشكوك من داخلها ومن خارجها). إن صعود هذه الأصوليات أيضا على التراب العربي - حيث اخترع هذا اللفظ نفسه قبل نحو سبعة عقود مضت - يوحى هو ذاته بهذه الحالة من الفوضى.

ولعل هذه أول وأكبر محاولة أمريكية للتصديق الفكري لظاهرة الأصولية خارج إطار «مصانع الأفكار» المعنية بالجوانب السياسية البحتة... والتي تخدم سياسات حكومية محددة. وهي بهذا المعنى تذكرنا بحقيقة لها أهميتها في أي محاولة لنقم أين تلق

التناقض الحاد.. سمة الموقف الأمريكي تجاه «التيار الإسلامي المتطرف»

أمريكا في حالة انتظار... لكن.. ماذا تنتظر!!

مستشرق كرم

رسالة واشنطن

دارن كريستوفر
مدير خارجية الولايات المتحدة



قبل نحو ثلاث سنوات شرعت والاكاديمية الأمريكية للآداب والعلوم في تنفيذ مشروع ضخيم لدراسة والأصولية الدينية الحديثة تحت إشراف واحد من أبرز وأشهر أساتذة التاريخ الديني في أمريكا، إن لم يكن أبرزهم على الإطلاق، واسمه دكتور مارتين مارتى وهو استاذ في جامعة شيكاغو. وفي بدورها جامعة ذات تاريخ عريق في مجال الدراسات الانسانية.

وقبل فترة صدر المجلد الأول من خمسة مجلدات ستشملها الدراسة. وقد جاء في نحو ٩٠٠ صفحة من القطع الكبير وعلى الرغم من أنه بعد بمثابة المقدمة العامة للدراسة إلا أنه تناول كل الأصوليات الدينية السابقة في الصالوم اليوم من اليابان إلى أمريكا ومن اندونيسيا إلى إسرائيل والعالم العربي مروا بالهند وإيران... الخ.

وحدها «الأصوليات الاسلامية» شغلت أربعة فصول من الكتاب... أما الاصوليات الأخرى (يهودية وبوذية وهندوسية ومسيحية... الخ) فقد عولج كل منها في فصل واحد.

ولسنا بصدد عرض هذا المجلد. لكنه يذكر فقط كدليل على مدى الاهتمام والأكاديمية التي تحيط به الظاهرة الأصولية في أمريكا من جوانبها المختلفة... على التفتيش تماما من ندرة التصريحات أو البيانات

الولايات المتحدة من طاهرة التطرف
والعنف المسلح باعتبارها جزءا من
طاهرة أكبر هي الأصولية! وهي
وأنه، خلافا لأوروبا، ليس هناك مفكرون
عظام أمريكيون متخصصين في الإسلام...
التاريخ والحضارة والفكر.
الرؤية الأمريكية لأي من هذه
الأبعاد الإسلامية تتم من خلال
عين خبراء السياسة والاقتصاد...
والاستراتيجية. خبراء النفط
والأمن والتجارة.

عندما يفكر صانعو القرار الأمريكيون
في أي من الشؤون الإسلامية قاتنهم لا يجدون
«مراجع عليا» موثوقين الأخذ برأيها
ومشورتها. وصحيح أن في أمريكا أعدادا
كبيرة من «مصانع الأفكار» التي وجهت
اهتماماتها في السنوات الأخيرة للشؤون
الإسلامية. ألا أن الذين يصدون فيها خبراء
بالشؤون الإسلامية هم بالدرجة الأولى من
الدارسين السياسيين أو الاقتصاديين...
باختصار ليس هناك تراث أمريكي في
الدراسات الإسلامية يوازي نظيره في أوروبا.
ولهذا أسبابه التاريخية في علاقة أوروبا
بالعالم الإسلامي. بالشرق الأوسط وجنوب
آسيا وحتى أطراف الشرق الأقصى. وإن كان
هذا لا يفرغ علما كتابيا للأمريكيين لأن
الاتصال بالمسلمين في «العالم الجديد» بدأ مع
بدايات الغزو الأوروبي لأمريكا. فقد كان بين
الأفارقة الذين «استوردتهم» الغزاة البيض في
القارة الأمريكية من البدايات الأولى
لاستخدامهم كعبيد أفارقة مسلمون.

وإذا كان صناع السياسة وصناع القرار في
الولايات المتحدة يظهرون عزوفا واضحا عن
المحضر في القضايا المتعلقة بالشؤون
الإسلامية حتى في أوج الاهتمام العالمي بها،
فإن هذا لا يعني أنهم يتجنبونها في ممارستهم
أو تخطيطهم للسياسة أو في عملية صنع
القرار.



عمر عبد
الرحمن
الجلود
القطانية

ولا بد - بعد هذه المثولة - من إضافة مهمة
هي أنه على قلة المناسبات التي يتحدث فيها
السياسيون الأمريكيون بصانعو القرار عن
الشان الإسلامي فإنه نمايزد من صورة فهم
أرائهم وواقفهم أن حسابات كثيرة تجعل من
الضرورة التزام الحذر في تصديق أو عدم
تصديق ما يقررون... أي في التمييز فيما يقال
بين ما يهبر حقيقة عن الآراء والمواقف
الأمريكية وبين ما يهبره المسؤولون
الأمريكيون.

أن افتراض التناقض بين ما يقوله المسؤولون
الأمريكيون في هذا الشأن وما يعتقدونه
فعلا - أو ما يخطبون .. مخاطرة تستوجب
الحذر في أقل تقدير. ذلك أن الحذر من جانب
المسؤولين الأمريكيين من «حسابات»
الموضوع هو حذر من يخطو داخل حقل أنغام
كثيف لا يملك خريطة واضحة له.

ولعل أسرح ما قيل في هذا الصدد كلام
بدأ به يهبر وروصان الاستاذ في معهد
الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة «جونز
هوكينز» الأمريكية والديبلوماسي السابق -
صالح علي... أو حتى مع دراسة كان قد عقدها
معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى
(المعروف بعلاقته الوثيقة بأجهزة السلطة في
إسرائيل). فقد قال رومانا:

«ليس هناك نوع من القضايا مسبب
لغضب صانع السياسة مثل هذا الموضوع. أن
الناس في الحكومة قادرون على التعامل مع
الأسور التكتيكية... أما هذا النوع من
المشكلات فيجبرهم على أن يفكروا ليس فقط
بشان الاستراتيجية أمّا أيضا بشأن المسائل
الأساسية للفلسفة السياسية. ولهذا فإنهم
بطبيعة الحال يوجهون إلى الدارسين يطلبون
الارشاد. ولكنهم أيضا لا يستطيعون الاقتلا
من مسئولية توجيه أسئلة فجأة مثل: هل
تشكل السياسات الإسلامية خطرا علينا؟ وإذا

*** هل صحيح أن
"التيار الإسلامي
المتطرف" هو البديل
مخاطر استراتيجي
بعد انهيار النظم
الشيوعية؟**

كان الأمر كذلك فماذا يمكننا أن نفعل؟.
إلى هنا ينتهي الحد الأقصى من المصارعة
التي يمكن أن يتحدث بها مسؤول أمريكي
سابق... وأما إلى المسؤول الأمريكي حالي فإن
الحظ الأوفر يقع قبل ذلك بكثير. ولهذا فإن
الطوفان الأخير من التصريحات المثنية من
جانب عدد من المسؤولين في إدارة الرئيس
كلنتون بشأن «المشكلة الإسلامية» أو
«مشكلة المسلمين» قد لفت الانتظار والانتباه
واستدعى التوقف من جانب المحللين والمعلقين
لهزيمة ما إذا كان يحمل دلالات أو مؤشرات
على سياسة جديدة للدارة الأمريكية أو
تغييرات في الاتجاه هنا أو هناك... إلى هنا حتى
مجرد توجيهات إلى قرارات سياسية في
مرحلة الاضداد أو مرحلة الانعراج من
التنفيذ.

وطبيعة الحال لم يكن طوفان التصريحات
والمستشارين من رجال إدارة الرئيس كلنتون
البارزين في هذا الشأن طوفانا حقيقيا...
خاصة إذا قيس مثلا بتصريحاتهم عن هاييتي
أو كوروا الشمالية أو المشكلات التجارية مع
اليابان... أو حتى مع دراسة رواندا. ألقا
اعتبر طوفانا بالمقارنة بسياسة الصمت
السابقة.

فقد تحدث من موقف أمريكا من مشكلة
و«التيار الإسلامي» وخلال فترة لم
تزد على عدة أيام كل من النعوى ليه
مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي -
وهو رجل «قليل الكلام» بشكل عام وإن كان
من المعروف أنه «أكثر الأذمة» في إدارة
كلنتون، وصاروا يابقي مساعد وزير
الخارجية الأمريكية بالوكالة لشئون الشرق
الأوسط. وأيضا وزيرت بالمعروف مساعد
وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط والذي
يعتد من أبرز خبراء الإدارة بشئون المنطقة
العربية (كان سفيراً في تونس وفي
مصر... وخدم قبلها في عدد من الدول
العربية والإسلامية في مناصب وديبلوماسية
أدنى). بل كانت للرئيس كلنتون نفسه
إشارات شديدة الإيجاز لكنها نادرة حول
موقف أمريكا من الإسلام من ناحية.. من
نظر المتطرفين من ناحية أخرى.

وشملت التصريحات أيضا كثيرين من
يعدون في الدوائر السياسية في واشنطن
«خبراء غير حكوميين» في شئون العالم
الإسلامي... وخلافا في غالبيتهم من
المستقرين السابقين الذين يتنقلون في المناسبات
الرسمية إلى مراكز الأبحاث و«مصانع
الأفكار» ويبقي لهم - ولو بصفة شخصية -



عن أعمال إرهاب ارتكبتها جماعات
محسكة أخرى بعضها يتخالف مع
هذه الجبهة على السلطة.

* أما روبرت بلليخو فكان حذيقا
أمام «مجلس سياسة الشرق الأوسط» - وهو
واحد من مراكز الأبحاث الجديدة الكثيرة في
واشنطن - وفيه قال كلاما شبيها للغاية بما قال
زميله باريس: «لا يستطيع قادة الجنازات
أن يخلقوا هذه الأزمة عن طريق
الاعتماد المفرط على السياسات
القسمية». أن الولايات المتحدة
تشجع على قيام حوار بين طرفي
الأزمة وتأمّل بأخلاق أن تساهل
الانحلال أقوال حكومة الرئيس
الجزائري الأمين زروال عن عرضها
الحوار في حوار مع جبهة الخلاص». و
أكد بلليخو عبارات ليك السابقة وأنها
كحكومة لسا في نزاع مع الاسلام أن هناك
جماعات اسلامية كثيرة شرعية ومسئولة
اجتماعيا وذات أهداف سياسية مشروعة.
ولقد تركت تصريحات المسؤولين في إدارة
كلنتون - خاصة وأنها تواتت خلال أيام
معدودة - انطباعا أساسية لدى كافة المراقبين
والحللين.

الانطباع الاساسي إن إدارة كلنتون
تريد أن تجنب نفسها الوقوع في
ورطة استعمال أكثر من مليون مسلم
في أنحاء العالم أنها في الوقت نفسه
تستعد بإمكان التصوفيق بين
والاصولية الاسلامية والعقائدية
الغربية للديمقراطية. وأنها لا ترى
بدلا عن الحوار بين «الاسلاميين»
وغيرهم، وخاصة بينهم وبين السلطة،
بالاضاف الجنازات حيث تبدو الأزمة
أكثر إلحاحا وخطورة

وقد اختلف كثيرين على هذه
الانطباع العامة.

لكن الخلافات تبدأ عندما يبدأ الدخول
في الاستنتاجات السياسية من هذه
التصريحات: هل هي تشكل تحولا أو تغيرا
في سياسة الإدارة الأمريكية؟ هل هي تحذير
مقصود من واشنطن للأطراف التي تواجها
أزمات من «المتطرفين الاسلاميين»
الاعتقاد بأن الولايات المتحدة يمكن أن تقف
في صف هذا الجانب أو ذلك في هذه الأزمات؟
أم أنها بمثابة إظهار استعداد لدى واشنطن
لاستقبال مرحلة جديدة ترى أنه سيكون
الحسن فيها التعامل مع «حكومات اسلامية»
.. سواء كانت على غرار حكومة الجمهورية

حزبهم الاستشاري في بعض أجهزة السلطة
حيث تناقش السياسة وتتخذ قرارات.
وفي كل الحالات التي تحدث فيها هلا
خلال الأيام السابقة كان المدخل للوضع
الراهن في الجنازات... وإن اختلفت المناير
التي تتحدثها فيها:

* انطوني ليك قال أمام «معهد
واشنطن» ما يتوقعه أي طالب جامعي في
سنة الدراساتية الأولى: الاسم ليس
المسألة. خصوصا هو الجمع
والطرف. وقال أيضا: وهو مالم يتوقعه
أحد: أن الادارة الأمريكية مستعدة
لهد الأيدي إلى «المتطرفين الاسلاميين»
من الجنازات إلى الجنوب، من الضفة
الغربية وغزة إلى شمال الأردن إذا
هم كفروا عن حملات العنف... إن
واشنطن «مستعدة للاعتراف بدول
اسلامية تظهر من خلال انتخابات
سليبية أو من خلال حوار مع
السلطات القائمة وتصنعت دور
الطرف الذي تسهر فيه ليهما
والسودان وإيران والعراق...»

وسنر ليك من إلهاد «تقسيم جذري
يضع التقاليد الديمقراطية الليبرالية للغرب
ضد الاسلام والتقاليد الدينية الأخرى... كذلك
فاننا نرفض الفكرة القائلة بأن التعاكيد من
جديد على القيم التقليدية في العالم
الاسلامي لا بد في النهاية أن تتصارع مع
الغرب أو مع المبادئ الديمقراطية... وحتى
فحذر من «التزعة الاسلامية المتطرفة التي
تحدث بلفة ذكية قوامها الكراهية والحرف
والتعصب».

بشارك باريس قال في شهادة أمام
اللجنة الرعية لأفريقيا التابعة للجنة الشئون
الخارجية في الكونجرس أن الادارة
الأمريكية تحت حكومة الجنازات وبجبهة
التصهير العنصري الجنازات على
توسيع قاعدة الحكم لعظم القادة
الاسلاميين من أجل نزع فتيل
الصراع... وأن على الحكم أن يجد وسيلة
لادخال العناصر غير الموالية من السكان في
عملية لرسم مسار ديمقراطي جديد للجنازات.
وأهاب باريس بحكومة الجنازات أن تجسرى
محادثات ومع الجماعات الاسلامية التي
تشجع العنف والتكتيكات الارهابية.

بل لقد ذهب باريس إلى حد ابلاغ
الكونجرس ردا على سؤال من أحد النواب بأن
الادارة الأمريكية لا تعتبر جبهة
الخلاص الاسلامية الجنازات مسئولة

الاسلامية في إيران أو لم تكن؟
وقد لا يبعد التفسير الأقرب إلى الصواب
لتصريحات المسؤولين الأمريكيين أن يكن
اعتبارا صريحا بأن الولايات المتحدة لا ترى في
المرحلة الراهنة حلا لمشكلة «المتطرف
الاسلامي» سوى بادماجه في العملية
السياسية - الديمقراطية كطريق لتوجيه نحو
الاعتدال... مع ذلك فإن هذا التفسير لا يظهر
من تعديلات. فان التصريحات الرسمية
الأمريكية لم تحل صعوبة التعيين بين
ما هو معترف وما هو غير معترف.
بين المتطرفين والمعتدلين في «التصار
الاسلامي». وهي فضلا عن ذلك لم تحل
مشكلة التناقض بين «العقائدية
الديمقراطية الليبرالية للغرب
والعقائدية الدينية كما يظنهم
الاسلاميين على اختلاف مواقفهم.
أن حل هذا التناقض لا يأتي بمجرد الادعاء
بأنه لا تناقض... أو بأنه ولا صراع بين الحكومة
الأمريكية والاسلام.
إن ما تعكسه التصريحات الرسمية
الأمريكية في الحقيقة - بنظر كثيرين من
المسؤولين السابقين والحجباء والمؤسسات
البحثية الخاصة - هو حالة قلق عميق لدى
الادارة الأمريكية من التطورات المسيحية
بحركة التيار الاسلامي السياسية، ويزيد من
عصقه شعور لدى الإدارة الأمريكية بحدود
قدرة الولايات المتحدة على الفعل، في وقت
تشعر فيه بضغوط أكيدة تتعلق بأهلها من
مصالح خارجية في مناطق الأزمات وعلاقاتها
بحكومات هذه المناطق. وتتعلق - من ناحية
أخرى بمحاولة تهديد «مركز الخطر الرئيسي
وما إذا كان هذا المركز هو إيران... وطبيعة
الخطر على الولايات المتحدة نفسها، وما إذا
كان مباشرا أو غير مباشر.

وبالنسبة لكثيرين من المسؤولين وغير
المسؤولين في واشنطن فإن السؤال عن طبيعة
الخطر من «التيار الاسلامي المتطرف» وما إذا
كان يهدد الولايات المتحدة مباشرة أم لا.. لم

يعد قائما منذ أن وقع انتجار «مركز التجارة العالمية» في نيويورك وكشفت «المراجعة» لمتهم فيها الشيخ عمر عبد الرحمن الزعيم الروحي للجماعة الإسلامية وأتباعه لتنفيذ تفجيرات ماثلة وعمليات اغتيال واختطاف سياسية وأعمال تخريبية أوسع نطاقا.

ولقد كان من الطبيعي أن تصدر التعليلات من أعلى مستويات الإدارة الأمريكية إلى المسؤولين فيها بأن يوضحوا سياسة الإدارة بطريقة أكثر صراحة ووضوحا، بالطريقة المألوفة.. أي بواسطة تصريحات تنسب فقط إلى «مسؤولين في الإدارة».. وذلك بعد أن أثارت التصريحات الرسمية المتسلسلة إلى أصحابها - من فيهم مستشار الرئيس للأمن القومي - موجات وراء موجات من الأسئلة والتفسيرات «مسؤولون أمريكيون» قالوا: وليس هذا قصدا سحلا أن المعتدلين خائفون من أن يظهرها للعلمان. الراديكاليون وللمتطرفون في صحبة هي كيف تفكك هذا الوضع. الطريقة الوحيدة هي من خلال نية جادة للحوار.

مسؤولون في الإدارة الأمريكية قالوا أيضا: أحضروا رسم خطوط موازية بين الجزائر وإيران، ليس لوانشطن تاريخ من التدخل في الجزائر ولم يتوحد موقفها من جهة التحرير الوطني الجزائرية كما كان الحال مع نظام حكم الشاه في إيران. الاستثمارات الأمريكية في الجزائر محدودة والساعات الأمريكية للجزائر محدودة أيضا.. ولم يكن الرض كذلك إلا بحكم الشاه.

والمنع «الصريح» لهذه التصريحات إن واشنطن لا ترى خطر صدام على الطراز الإيراني تجاه الولايات المتحدة إذا ما وقع ما تخشاه وهو أن تسقط السلطة في الجزائر بأيدي جهة الإنتفاضة الإسلامية. فهل هذا المعنى رسالة موجهة إلى جهة الإنتفاضة... أم أنه تخيير موجه إلى الحكومة الجزائرية؟

وقد تعارضت هذه التصريحات الأمريكية بصورها ودرجاتها المختلفة - مع موقف فرنسا الرسمي في وقت كان فيه الآن جوهري وزير الخارجية الفرنسي يجري محادثات مع الوزير الأمريكي كريستوفر في واشنطن وكان جوهري قاطعا في صراحة على الرد على أسئلة الصحفيين في ختام محادثاته مع كريستوفر: «إذا تولت جهة الإنتفاضة الإسلامي السلطة فإنه سيكون لذلك عواقب لا يمكن حصرها.. قد يكون هناك مغل إسلامي في الجزائر يمكن التحدث

إليه. ولكن الحركة في مجموعها متطرفة، لإرهابية، معادية لأوروبا ومعادية للعرب».

ولم تفسر محادثات كريستوفر جوهري عن نتيجة «غريبة» فيما يتعلق بالجزائر أو بالحركة الإسلامية.. بقيت المواقف - أعتقد الأسوأ على أظنها - كما هي: فرنسا تعارض بوضوح وأمريكا تبقى على حراها مع المسلمين الجزائريين وتدعو الحكومة الجزائرية للتفكير في حرامهم بغير إبطاء.

ويعتقد المسؤولون الأمريكيون أن هناك مايخيف فرنسا ولا يخيف أمريكا من احتمال استيلاء جهة الإنتفاضة على السلطة في الجزائر. وهو نحو مليون مهاجر جزائري من بلادهم إلى فرنسا عبر وقرع مثل هذا التطور.. وحتى إذا لاح قرب الحدوث.

ولعل من المهم أن نلاحظ أن هناك أمريكيين - خارج إدارة كلنتون طعا - يتبنون إزاء هذه القضية موقفاً متساهلاً.. لا موقفاً أمريكياً.

دانيال باييست - رئيس تحرير فصلية الشرق الأوسط التي بدأ صدورها مؤخرا - وهو من خبراء الشرق الأوسط الأمريكيين ذوي الميول البسيطة - قال في الموقر نفسه التي تحدث فيه بملء فيه أنه يهتف على الولايات المتحدة أن تتاهض كل الحركات الأصولية في الشرق الأوسط بغض النظر عما إذا كانت تعمل أولا تعمل داخل الأطر الديمقراطية... هل الإسلام هو العدو؟ لا. لكن الإسلاميين الأصوليين أعداء.. كل هذه الحركات متطرفة في عذاتها للأمريكيين، خلافا للأشكال التقليدية الأكثر اعتدالا في الإسلام.. بل ذهب باييست - المصني - إلى حد الدعوة للفساد مع اليسار ضد الجماعات الإسلامية المتطرفة.

جيمس إيسنبرغر مدير مركز التفاهم

*** الإدارة الأمريكية تواصل بحثها عن «المعتدلين» في قلب ظاهرة التطرف.. والجماعات الإسلامية تعلق آمالها على عودة التعاون مع واشنطن إلى سابق عهده..**

الإسلامي والمسيحي في جامعة «دورج تاون» الأمريكية و أحد أبرز المؤلفين الأمريكيين في قضايا الإسلام السياسي - اتخذ موقفا معاكسا تماما لموقف باييست - حلو - وإشياء صورة شيطانية على الحركات الأصولية الإسلامية. انكم إذا ما سألتم لجماعات إسلامية بالعمل علنا في المجتمع فإنها تظهر مع الوقت لاتعد تشكل تهديدا للحكم.

ديرك فاندربول - الأستاذ بكلية دار ثورم الجامعية - قال أمام اللجنة التي تحدث أمامها حارة بايوس في الكونغرس: أن كلا الطرفين (في الجزائر) - الحكومة، والإسلاميين مسلح ويزداد تنظيما من أجل هدف محدد هو القضاء - على الطرف الآخر المعارض - وهذا الموقف وسط بين موقفي بايوس وإيسنبرغر السابقين.

كل إضافة من مسئول أو دارس تزيد تعقيد المسألة. وتطرح من جديد من التساؤلات مع موقف الإدارة الأمريكية وعن دوافعها.. وما ترمي إليه - خاصة وأن الجانب غير المعلن من الأفكار الرسمية الأمريكية - التي تسهم بالمقدّر الأكبر في عملية صنع القرار الأكثر أهمية بكثير من الجانب المعلن الأمر الذي يمكن إدراكه في ضوء «الحساسية» الشديدة للموضوع.

لقد جاء وقت.. حسب تولى إدارة كلنتون المسؤولية مباشرة - شعر فيه الاستراتيجيون من داخل الحكومة الأمريكية بأن والمتطرفين الإسلاميين قد أدخلوا أنفسهم أمريكا في مرحلة خطيرة من المراجعة عندما أقدموا بعد أقل من شهرين من بداية رئاسة كلنتون على تنفيذ الانتفاخ في مركز التجارة العالمية في ٢٦ فبراير ١٩٩٢. كان هذا العمل في نظر الاستراتيجيين الأمريكيين بمثابة خطوة البداية في عملية وأمركة الصراع الذي يشهه المسلمون، وذلك بشن هجمات داخل الولايات المتحدة، القصد منها رفع الهمم التي تلقى واشتنطن مقابل تأييدها للحكومات التي يعمل لاطلاق المسلمين ضدها.

كان هذا أول مؤشر على أن التغيير الإسلامي المتطرف - خاصة في الشرق الأوسط - سيفرض على أمريكا وعلى مركزها في الشرق الأوسط أخطارا مباشرة. وكان في الوقت نفسه - وفي رأي المحللين الاستراتيجيين داخل الحكومة الأمريكية - دليلا على أن المصالح الأمريكي تتصميم التجربة الديمقراطية على الطريقة الأمريكية في العالم يمكن أن ينتج تقسيمه.. أي أن

يسمح لمجموعات «مناهضة للديمقراطية» بأن تأتي على السلطة لتفجر الديمقراطية. سواء جاءت إليها بقوة السلاح... أو بالوسائل الديمقراطية.

مع ذلك فإن الرأي السائد بين هؤلاء الاستراتيجيين هو أن الاستقرار هو سمة الأوضاع في الشرق الأوسط منذ سنوات طويلة. خلافا لما كانت تتميز به من فترات في الماضي. فالحكومات القائمة معتقرة في السلطة منذ نهايات الستينات - بل إن الأردن على سبيل المثال - استقرت السلطة فيه منذ أن كان الجنرال ايزنهاور رئيسا للولايات المتحدة. وقد أعقبت ثمانية رؤساء. وفي الوقت نفسه فإن المتطرفين الاسلاميين لا يملكون الأدوات اللازمة للحكم.

مهما كانت قدرتهم على التصبغ في متاعب للحكومات القائمة. وأنهم يرتبطون بقوى خارجية أكثر مما يهتمون على قاعدة شعبية داخلية.

مع ذلك فإن استراتيجيين في الحكومة الأمريكية لم ياروسا علنا النقد الذاتي - أو الاعتراض - اللازم. حتى بعد أن تبين لهم أنهم هم أنفسهم من بين القوى الخارجية التي يعتمد عليها المتطرفون الاسلاميون في حركتهم. وهو أمر لم يعد يمكن إغفالها بعد أن تبنت الجزائر والافغانيا - للجمهورية المثلثة حول الشيخ همد عبد الرحمن والتي بدأت خطتها «الأمركة الصراخ» حين نفذت اجتياح مركز القذافي في نيويورك.

بدلا من ممارسة النقد الذاتي ظهرت تفسيرات ومعتمة من المحللين الأمريكيين من نوع: الصراخ وراء هذه الصلفيات. وأغرب التفسيرات متاويل - في جلسات سرية للكونغرس الأمريكية - أن بعض حكومات الشرق الأوسط تريد إدخال أمريكا في صراعها مع التطرف الاسلامي.. ليس فقط لحسم معركتها ضده، بل لحجب أي تفكير لدى الحكومة الأمريكية في خلع مساعديها. وكان هذا التفسير مريباً لإسرائيل.. كما لغيرها ولأنه طال إسرائيل فإنه لم يكتسب شعبية كافية في الكونجرس.

وعلى الجانب الآخر من التل كان هناك من يأخذ بالتحليل القائل بأن «المتطرفين الاسلاميين» يشغلون في التفكير الأمريكي الفراغ الذي نشأ عن سقوط الشيوعيين، أن أمريكا في صراعها مع عدو استراتيجي أو خطر كبير جديد لمرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة تجد في المتطرفين الاسلاميين غايتها. لهذا

تجد أن هناك من يعتقد أن تصريحات المسؤولين الأمريكيين التي تلاقت أخيراً «وحدثت باعتماد شديد عن المتطرفين» إنما تصمد إلى نقي النظرية القائلة بأن الولايات المتحدة تهوى نفسها لصراع طويل ضد المتطرفين الإسلاميين على غرار صراعاها السابق ضد الشيوعية العالمية..

لكن هل يصل النقي الرسمي الأمريكي لهذه النظرية إلى المدى الذي يتطلبه عملياً؟ هل تكف واشنطن عن اعتصار إيران مركز الخطر؟ هل تواصل واشنطن سياسة محاصرة العراق حتى لا يقلل أنها تستمد لأحيا. دوره ليكون جزءاً من حرب ضد تيار التطرف الاسلامي... وقد قيل هذا بالفعل في مناقشات واشنطن العديدة لهذا الموضوع؟

وعى آخرون أن إسرائيل هي صاحبة المصلحة الأولى والاساسية في تلقين الادارة الأمريكية النظرية القائلة بأن خطر المتطرفين الاسلاميين هو الخطر الموازي للتهديد الشيوعي... لأن إسرائيل تبحث لها عن عدو استراتيجي في الشرق الأوسط بعد زوال التهديد السوفيتي.. وفي هذا الاتجاه نفسه تظهر تحليلات من الظن بصحة أو صدق رؤية الولايات المتحدة في أن ترى الديمقراطية تسود الشرق الأوسط فعلا. ليس هذا في مصلحة أمريكا.. وليس - بالأخص - في مصلحة إسرائيل.

في هذا كله لاتستطيع الادارة الأمريكية - بما قالته رسمياً وماقولته بأساليب غير رسمية.. وما تقولوه - أن تزعم أنها تعرف من جذور الصراع وحقيقته أكثر مما يعرفه من كانت أيديهم في النار. ولهذا فإن التصانع الأمريكية ينبغي أن تؤخذ على أنها تتجرعه بدوافع المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى بحرف النظر عما تنمته بالنسبة للحكومات أو الحركات المتطرفة التي تزجها بالعنف.

وراء الادارة الأمريكية تاريخ - يحوطه غموض لا يمكن «الاستعانة به» من العلاقات مع الحركات الاسلامية (المعتدلة والمتطرفة على السواء).. ولم تكن افغانستان بأي حال بداية هذا التاريخ. ولتأنيته وهي تقيم هذه العلاقات على أساس اقتناع عميق، وإن لم يعبر عنه بوضوح بصراحة. بأن «الحركات الاسلامية» ليست بطبيعتها أو بأهدافها مناهضة لصالح أمريكا والقرب في المناطق التي تشتت فيها..

أو هي على الأقل لتلك برنامجا اقتصاديا أو اجتماعيا معلنا يهدد مباحريه عليه الغرب بتمكينه من المشروع الاقتصادي كأساس للتنمية والتجارة العالمية.

وإذا كان بالإمكان وسط كل هذا التعقيد والغموض في الموقف الأمريكي المعلن وغير المعلن أن تلح بوضوح سمات محدودة.. فإن أوضح مظاهره هو أسيرة التعامل مع المشكلة بمنايير مزدوجة. تريد أن يكون لها امتياز الاستفادة من الشيء وتقيضه وتبقى المعضلة مستمرة. لقد قطعت واشنطن وحال مصتها بشأن «التجار الاسلامي المتطرف».. لكنها في ذلك لم تقل شيئا ولا تزال تقيض على حبل منسود من الحساسيات السياسية والفكرية..

في إنه لا تنسى أن ساقطوه واشنطن ليس كل شيء.. بل أنه ليس بالضرورة ما تمنيه. وليس بالضرورة ما تنه لاي من الأطراف. قد يؤدي ماضي التصان بين الولايات المتحدة وبعض الجماعات الاسلامية في مصر والسودان والجزائر وأفغانستان وغيرها إلى تجرية الحرب الافغانية لمظم سنوات الثمانينات، إلى شعور بالهتتان لدى قيادات هذه الجماعات إلى إمكان عودة التعاون إلى سابق عهده وقد يشجعهم ويريد جماعات أصولية أمريكية (مسيحية يهودية) تتحدث بلغة ومفاهيم مشابهة - وحتى مماثلة - للغة الجماعات الاسلامية المتطرفة. وبعضها يدافع عن الجماعات الاسلامية المتطرفة باسم الديمقراطية أحيانا، وباسم حقوق الانسان أحيانا أخرى..

لكن السياسة الأمريكية لاتقدم ضمانات لأحد. والظروف مختلفة تماما عما كانت عليه في الماضي. والجماعات المتطرفة الأمريكية لا تستطيع - إن أرادت - أن تستغلم أساليب العنف المسلح التي تستخدمها الجماعات المتطرفة في بعض البلاد الاسلامية..

مع ذلك لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار أن صانع القرار الأمريكي في عهد كلتن أو أي عهد - قبله أو بعده - يستند إلى قاعدة التعامل مع الواقع. ومنهجية والفلسفة الاساسي هو «الوارجاهية».

إذا تغير الواقع هنا أو هناك فإن صانع القرار الأمريكي يفكر أول ما يفكر في كيفية التعامل معه... بمعنى البحث عن وسائل تكيفه مع مصالحه.

ينطبق هذا على المتطرفين الاسلاميين.. كما انطبق من قبل على غيرهم.

اليمن

يتقدم في أوروبا

مجدي عبد الحافظ

رسالة أوروبا

المنطوق نسبة ٥٧-١٠٪ (انظر تفاصيل النتائج الفرنسية والتعليق عليها في رسالة فرنسا)

إيطاليا: ويبلغ عدد السكان ٥٩ر٦ مليون نسمة، مسجل منهم ٤٥٧ مليون ناخب على قوائم الانتخابات موزعين على خمسة مناطق قتل إيطاليا بكاملها، ولها ٨٧ مقعدا وقت الانتخابات في ١٢ يونيو، وأسفرت عن تأكيد نتائج الانتخابات البرلمانية السابقة، وتغيير موقف بولسكوني رئيس الوزراء بالنسبة لخلفائه في الحكم والذين تراجعت نتائجهم، فحزب رئيس الوزراء فورزا إيطاليا تقدم إلى ٣١٪، بينما حقق التحالف الوطني (اليمن المنطوق) حوالي ١٢٪، وحزب رابطة الشمال حوالي ٧٪، بينما حقق اليسار مجتمعا حوالي ١٩٪، وهو تراجع بسيط عما حققه في الانتخابات البرلمانية السابقة.

أسبانيا: يبلغ عدد سكانها ٣٩ر١ مليون نسمة، مسجل منهم ٣١ مليون ناخب على القوائم الانتخابية ومخصص لأسبانيا ٦٤ مقعدا. وقد أسفرت النتائج التي دارت في ١٢ يونيو، وبلغت فيها نسبة المشاركة إلى ٥٩٪ عن هزيمة الاشتراكيين إذ حصل الحزب الاشتراكي العالي الأسباني PSOE على ٢٢ مقعدا بتراجع خمسة مقاعد عما كان يحوزو من قبل، بينما حصل الحزب الشعبي PP (اليمن) على ٢٨ مقعدا. ١٣ مقعدا عما كان يحوزو، وحصل حزب التحالف والوحدة CIU على ٣ مقاعد بزيادة مقعد واحد. هناك خاسرون آخرون فحزب الوسط الديمقراطيون الاشتراكيون CDS خسروا مقاعده الخمسة، وخسرت أيضا الحركة السياسية القريبة من منظمة ETA المقعد الواحد الذي كانت تحوزو.

هولندا: يبلغ عدد السكان فيها ١٥ر٣ مليون نسمة منهم ١١ر٧ مليون ناخب موزعين على ١٩ دائرة إنتخابية، ولكن بحسب الأصوات على المستوى القومي، ولها ٣١ مقعدا وأسفرت الانتخابات التي قمت فيها في ٩ يونيو وشارك فيها ٥٦ر٦٪ فقط من الناخبين عن حصول المسيحيين الديمقراطيون CDA على ٣٠ر٨٪. حاصلين على عشرة مقاعد، وحصل اليمين المنطوق على أقل نسبة حقتها إذ بلغت ١٪. ولان يحصل على مقاعد، بينما حافظ الاشتراكيون الديمقراطيون PVDA على مقاعدهم الثمانية بتحتيقتهم نسبة ٢ر٠٪، واستطاع الليبراليون VVD أن يضاعفوا عدد مقاعدهم مسدودا من ثلاثة إلى ستة مقاعد، واستطاع الاصلاحيون أيضا D66 أن يصعدوا بمقاعدهم من مقعد واحد حتى أربعة مقاعد بينما

أخيرا انتخب الأوروبيون ٥٧٦ نائبا هم مجموع ممثليهم في البرلمان الأوروبي مقرة في ستراسبورج (منطقة الألزاس بفرنسا). وتعود أهمية هذه النتائج، للسلطات الجديدة التي سيطرت بها ذلك البرلمان في أعقاب تعديل الصيغة التي جعلت الأوروبيين في ماستريخت وتوزع عدد النواب على دول الاتحاد حسب عدد سكان كل منها:

ألمانيا: ويصل عدد سكانها إلى ٨٠ مليون نسمة، وعدد الناخبين ٦٤ر٤ مليون ناخب منهم ١٥ مليون من الجزء الشرقي من ألمانيا وبرلين، وألمانيا ٩٩ مقعدا. والمعروف أن هذه الانتخابات تتقدم فيها الأحزاب بقوائم، ولا قتل القائمة إلا بتجاوزها حد ٥٪ من عدد المقترعين، وقد جرت الانتخابات في ألمانيا في ١٢ يونيو وأسفرت عن أن الألمان يريدون الاستثمار على طريق الوحدة الأوروبية بعد أن أكدوا ذلك بالتصويت للحزب الديمقراطي المسيحي CDU بزعامة المستشار هيلموت كول، إذ بلغت نسبة المشاركة حوالي ٦٠٪. وحصل الحزب الديمقراطي للحزب الديمقراطي المسيحي وحليفه الليفاري على ٣٩٪، بينما تراجع خصمه الحزب الاشتراكي الديمقراطي PSO على عكس استطلاعات الرأي السابقة.

المجر: ويصل عدد السكان إلى ٥٨ر٢ مليون نسمة، مسجل منهم على القوائم الانتخابية ٤٤ر٩ مليون ناخب، ولاخيارا ٨٧ مقعدا موزعين كالتالي: ٧١ مقعدا للأتاليك الإنجليزية، ٨ مقاعد لاسكوتلندا، ٥ مقاعد للفال، ٣ مقاعد لارلندا الشمالية، وقت الانتخابات في ٩ يونيو، وأسفرت عن تراجع حزب المحافظين وهزيمة وتقدم حزب العمال البريطاني الذي كان يملك ٢٢ مقعدا، ووصل في هذه الانتخابات إلى ٥٤ مقعدا، ولان يمثل الأحزاب الديمقراطيون لعن تخطيهم حاجز ال ٥٪ بينما سيأثر مصر جون ميجور رئيس الوزراء بشدة من جراء هذه الهزيمة وتعتبر الثالثة منذ تسلمه للسلطة.

فرنسا: ويبلغ عدد سكانها ٥٧ر٥ مليون نسمة، ومخصص لها ٨٧ مقعدا، وأقيمت انتخاباتها في ١٢ يونيو بنسبة تغيب بلغت ٤٦٪ وقد أسفرت عن تقدم قائتين خارج قوائم الأحزاب الكبيرة محققة مفاجأة، ففي اليمن فازت قائمة (أوربا الأخرى) بنسبة ١٢ر٣٨٪. ولى اليسار فازت قائمة الراديكاليين MRG بنسبة ١٢ر٣٪. بينما حقق الحزب الاشتراكي تراجعا كبيرا هو أركانه بفن محققا ١٤ر٥٠٪، وحقق الحزب الشيوعي نسبة ٦ر٩٪، بينما حققت قائمة الأغلبية الحاكمة URF+RPR نسبة ٢٥ر٥٠٪، بينما حقق اليمن



بوركسلي

بروكسل، ومقعد واحد للجزء الألماني، ويعتبر الانتخاب إجباريا، وقد أسفر الانتخاب الذي تم في ١٢ يونيو عن حصول اليمين المتطرف في الجزء الفرنسي على حوالي ١٠٪، وتراجع أنصار اليمين، واحتفاظ الحزب الاشتراكي بتأثيره كأكبر قوة سياسية، بينما في الجزء الفلانكي استطاع اليمين المتطرف أن يحسن من وضعه بما يجعل عليه من السهل الحصول على مقعد آخر غير الذي شغله في البرلمان الأوروبي، وفي العاصمة بروكسل حققت الجبهة الوطنية ١١,٠٪، بينما بدأ أن الاحزاب الفلانكية سيحصلون على مقعد ثالث.

البرتغال: ويبلغ عدد سكانها ٩,٣ مليون نسمة مسجل منهم على قوائم الانتخابات ٨,٥ مليون ناخب، وذلك بالتمثيل النسبي على المستوى القومي، والبرتغال ٢٥ مقعدا، هذا ودارت الانتخابات في ١٢ يونيو، وبلغت نسبة التغييب إلى ١٦,٤٪، وأسفرت عن تحقيق الحزب الاشتراكي البرتغالي انتصارا محدودا على الحزب الاشتراكي الديمقراطي PSD اليساري وهو حزب رئيس الوزراء، إذ حصل الاشتراكيون على حوالي ٣٤,٧٪ من الأصوات وبذلك ضمنوا حوالي عشرة مقاعد، وكانوا يحوزون على ثمانية مقاعد في الانتخابات السابقة. بينما حصل حزب رئيس الوزراء PSD على حوالي ٢٤,٣٪ محتفظا بتسعة مقاعد، وحصل الحزب الشعبي CDS وهم مسيحي اليمين على ١٧,٥٪ وضمنوا ثلاثة مقاعد بتناقص مقعد واحد عن الانتخابات السابقة، بينما حصل تحالف الشيوعيين CDU مع أنصار اليمين على نسبة ١١,٢٪ من الأصوات، وضمنوا أيضا ثلاثة مقاعد.

المالغوك: ويصل عدد السكان فيها إلى ٢,٥ مليون نسمة منهم ٤ مليون ناخب (يخرج عنهم جزيرتا الفجيرة والفجيرة التابعة للاندلس ولا تنبعا الاتحاد الأوروبي) وللاندلس ١٦ مقعدا، وتقبل الترشح الفردي، وقد قُتلت الانتخابات في ٩ يونيو، ووصلت نسبة المشاركة فيها ٥٢,٥٪. وقد حقق فيها الحزب الاشتراكي الديمقراطي ١٥,٨٪، بينما حقق الراديكاليون ٨,٥٪، والمهاضون ١٧,٧٪ والحزب الاشتراكي ٨,٦٪ بينما حققت حركة بورتية

خسر أنصار اليمين اليساريون مقعدا محتفظون بمقعد واحد. اليونان: ويبلغ عدد سكانها ١٠,٣ مليون نسمة، وعدد ناخبيها ٨,٥ مليون ناخب، وتعتمد الانتخابات فيها على التمثيل النسبي الكامل على المستوى القومي بعد ٣٪ من الأصوات. ويعتبر الانتخاب إجباريا، واليونان ٢٥ مقعدا. هذا وقد قُتلت انتخاباتها في ١٢ يونيو وأسفرت عن تأكيد فوز الحركة الاشتراكية PASOK والتي فازت في انتخابات الحزب الماضي حيث حققت ٤٦,٩٪ من الأصوات، وكان يتراجع عشرة نقاط عن الانتخابات الماضية وبذلك ضمنّت الحركة عشرة مقاعد، بينما تراجع خصصها الحزب المحافظ للديمقراطية الجديدة خاسرا ٦٪ عن الانتخابات الماضية وسيحتفظ بتسعة مقاعد. بينما تقدم الشيوعيون KKE ١٥٪ عن الانتخابات السابقة ووصلوا إلى ٦٪ وسيحصلون على مقعدين بينما حقق تحالف اليسار ذو التأثير في أوساط المثقفين تقدمًا كبيرًا حصل على ٦٪ من الأصوات، بينما كانت نسبته في الانتخابات السابقة ٢,٩٪ وبذلك ضمن مقعدين، ويعتبر الرابع الأول في هذه الانتخابات هو اليمين الديمقراطي POLA وهو حزب ذو انجاء وطني لم ينجح على تأسيسه ستة واحدة بعد انشقاقه على المحافظين، واضعين لسياسة هذا الحزب تجاه المطالب القومية اليونانية في مقدونيا، وكان قد حقق في الانتخابات السابقة نسبة ٤,٩٪، إلا أنه في هذه الانتخابات الأوروبية أستطاع أن يقلص إلى ٨,٥٪ ويحصل على مقعدين.

بلجيكا: التي يبلغ عدد سكانها ١٠ مليون نسمة، وعدد الناخبين فيها ٧,٨ مليون ناخب ولها ٢٥ مقعدا، ويسمح النظام الانتخابي فيها في أن يعدل الناخب في ترتيب قوائم الأحزاب الانتخابية، بحيث يربط الأسماء تبعًا لرغبة. وتنقسم المقاعد تبعًا للأكثر: ١٤ مقعدا للجزء الهولندي (فلاندرز) بروكسل، ١٠ مقاعد للجزء الفرنسي (الوالون)



ميهلر كرل

١٥٢/٠، وحركة ضد الوحدة الأوروبية ١٠,٣٪ الحركتان معاشرتان لمعاداة ماستريخت، وبهذا يحققان معا نسبة ٢٥,٥٪. محققين بذلك أربعة مقاعد، بينما حقق الحزب الليبرالي نسبة ١٨,٩٪. أيرلندا، ويبلغ عدد سكانها ٣,٦ مليون نسمة منهم ٢,٤ مليون ناخب ولأيرلندا ١٥ مقعدا موزعين كالآتي: دبلن ٤ مقاعد، ومشتستر ٤ مقاعد، ولانستمر ٤ مقاعد، وكونناكت أليستمر ٣ مقاعد. ويمكن التوزيع على أساس فردي بشرط الحصول على الحد الأدنى المسموح به، هذا وقت الانتخابات في ٩ يونيو، وحصل التحالف الحاكم الذي يضم الرافضيين، وحزب العمال على ثمانية مقاعد. وكانت المفاجأة هي تحقيق أنصار البيئة نسبة ٤,٠٪ من جملة الأصوات في دبلن وحصلوا على مقعدين وتوزع باقي المقاعد على أحزاب أخرى، إلا أن رسالة الناخبين التحذير على ما يبدو موجهة ضد التحالف الذي يحكم منذ سنتين تقريبا ولم يقدم شيئا حتى الآن لحل مشكلة بطالة تصل إلى ٢٠٪.

لوكسمبورج، ويبلغ عدد سكانها ٤٠٠ ألف نسمة، مسجل منهم على القوائم الانتخابية ٢٤٠ ألف، ويحق فيها للناخب أن يخلط فيما بين القوائم المختلفة لاختيار مرشحه كما يريد، ومخصص لهذه الإمارة الصغيرة في قلب أوروبا ٦ مقاعد. وقد أسفرت الانتخابات التي دارت في ١٢ يونيو على احتفاظ التحالف الحاكم بين الإشتراكيين والمسيحيين الإشتراكيين على نفوذهم السياسي، بالرغم من تقدمهم لمقعد واحد، وحق الإشتراكيون POSL مقعدين، والأحزاب DP مقعدا واحدا، وتميزت الانتخابات بنجاح أنصار البيئة إذ حصلوا للمرة الأولى في تاريخ الإمارة على مقعد واحد في البرلمان الأوروبي.

الفرصة الجديدة للبرلمان الأوروبي

في ضوء النتائج السابقة تصبح تركيبة البرلمان الأوروبي على الوجه التالي:-

عدد المقاعد	اسم المجموعة
١٣	اليمين المتطرف DR
١٤٨	المسيحيون الديمقراطيون PPE
٢٤	المحافظون RDE
٤٤	الليبراليون LDR
٣٧	غير المسجلين NON INSCRIT
٨	انصار البيئة الاقليمية ARC
٢٢	الحضر V
٢٠٠	الإشتراكيون PSE
١٢	الشيوعيون CG
	مجموعات أخرى (أفعال ثابتة)
٥٩	وفيلية، وويلسكوني AUTRES

تحليل النتائج الأوروبية:

بلغت نسبة التثقيب في مجملها في دول أوروبا الأثنتي عشرة ٥٤٪، بينما وصلت في انتخابات عام ١٩٨٩ إلى ٥٨,٥٪ مما يدل على انخفاض إهتمام الأوروبيين بهذه الانتخابات، خاصة في ضوء الإغلاقات التي كتألف ستفاهي في رسالتنا في الشهر الماضي عن الأوضاع الأوروبية. كما أن من الملاحظ أن عدد مقاعد البرلمان الأوروبي في ١٩٩٤ بلغ ٥٦٧ مقعدا موزعين كما أوضحنا في النتائج، وذلك بزيادة عن عدد المقاعد في البرلمان السابق، وكان عدد مقاعد ٥١٨ نتيجة لزيادة عدد مقاعد ألمانيا التي حازتها بعد الوحدة وإعادة إنضمام شرقها.

ونظرة على هذه النتائج، وعلى الرغم من أن مجموعة الإشتراكيين هي أهم مجموعة في البرلمان الأوروبي المنتخب، إلا أن الواضح أن

البرلمان يقترب أكثر من اليمين وذلك إذا حاولنا جمع مجمل مقاعد اليمين في المجموعات المختلفة فنستجد أن اليمين يحوز ٢٩٠ مقعدا بينما إذا جمعنا بقس المحاولات في اليسار فنستجد ٢٩٠ سيحوز جمعهما على ٤٤٠ مقعدا، ومع هذا فالمعروف أنه لامتلاك الأغلبية ينبغي احتلاك ٢٨٤ صوتا، ومع هذا فيبدو أن التغييرات التي ستفر عنها هذه النتائج ذات حجم أقل مما هو متوقع لها، ذلك إذا وضعنا في الاعتبار أن الحزب الشعبي الأوروبي PPE وهو أهم التجمعات المحافظة سيكون في حاجة إلى أغلب الأحيان لحزب أغلبية أو يبعث عن بعض أصوات الإشتراكيين، بالرغم من أن الاتجاه الاقتصادي المحافظ للمحافظين يمكن أن يلقى دعما من بعض الأصوات الجديدة القادمة للبرلمان من إيطاليا المتصلة في حزب فورزا إيطاليا، أو من أسبانيا والمتصلة في التحالف الشعبي الأسباني مما سيدفع (ربما) إلى ليبرالية جديدة بغير حدود، وإن كان من الممكن أن يتمكن اليسار من معارضة مثل هذه السياسات إذا استطاع تكثيف جهوده.

الوجه الآخر لهذه التركيبة الجديدة تبرز أن هذا البرلمان يبدو أقل أوروبية من سابقه حيث تخطت في أغلب دوله بعض القوائم المعارضة لأوروبا حازت نسبة ٥/٠٪ ومثلت فيه. ولعل الحركة الأولى ستكون رئاسة البرلمان في الجلسة الأولى التي ستعقد في ١٩ يوليو، والرسائل هي ستعقد نتائج تلك الانتخابات الصيغة القديمة المعمول بها حتى الآن، على تبادل رئاسته بين اليمين والإشتراكيين كل عامين أم سيستمر الجديد بقوته الجديدة ويعيد بنا صيغة جديدة تحقق إنفرادا بالرئاسة كل هذا إذا استطاع اليمين بمختلف مشاريه داخل المجلس أن يرحل صفوفه ويلقى تناقضاته وهذا يبدو صعبا، إذا احتفظ بالصيغة القديمة فمن المتوقع أن يتراأس المجلس القادم شخصية إشتراكية تحمل محل إيهون كولشي الرئيس السابق المنتمي لليمين، وبعيدا عن الانتخابات التعددية في البرلمان الأوروبي، نلاحظ أن هذا البرلمان على وجه التحديد أمامه تحديات كبيرة، خاصة في ضوء تطبيق معاهدة ماستريخت التي بدأت في أول نوفمبر ١٩٩٣، إذ بناء على تلك المعاهدة سيامرس البرلمان الأوروبي لأول مرة في تاريخه إلى جانب التشريع سلطاته في اتخاذ القرارات أما يفرض عليه تحديات جديدة وهامة: أهمها كيفية مشاركته وممارسته لهذا الحق الجديد؛ وكيف سيعمل على ألا يكون هناك تدخل أو صراعات خاصة في علاقاته الجديدة في إطاره الجديد بمجلس الوزراء الأوروبي، وبلان المجلس المختلفة؛ وما هو مدى حجم تأثيره في الموضوعات الهامة والإشكالية الخاصة بالتشريع. خاصة وأن هذا البرلمان ذاته سيكون من مهامه القادمة الاعادة لمؤقر الحكومات الأوروبية، وفي عام ١٩٩٦ سيعمل عن رأيه في التنظيم السياسي والمؤنس للإتحاد، بالإضافة إلى رأيه في المرشح القادم لرئاسة المجلس الأوروبي بعد وهيل جاك ديلور في نهاية هذا العام كما تخوله معاهدة ماستريخت.

ولعل التحدي الأكبر لهذا البرلمان سيكون بناء أوروبا الموحدة، خاصة في ظل قبول دول الاتحاد لأعضاء جدد كالبرونج والسويد وفنلندا، وهي دول لم يتم الاستفتاء فيها بعد على الانضمام، بينما تم الاستفتاء في النصاريا أخيرا في ١٢ يونيو وأسفر عن موافقة الشعب النصاروي على الانضمام للوحدة الأوروبية بنسبة كاسحة هي ٦٦,٣٩٪. ونسبة مشاركة كبيرة للناخبين بلغت ١٨,٢٪. في ضوء هذه التحديات الجديدة والكبرى هل تستطيع التركيبة الجديدة للبرلمان الأوروبي الاسراع بالوحدة أم ستكون على العكس عقبة جديدة وضعتنا أوروبا في طريق وحدتها..؟

هذا ما ستجيب عنه الأيام القليلة القادمة.

الانتخابات الأوروبية في فرنسا

رسالة فرنسا

الحزب	رأس القائمة	النتيجة	عدد المقاعد
اليمين الاتحاد اليميني UDF+RPR	دومينيك بوردس	٢٥.٠٪	٢٨ مقعدا
الاجل أوروبا الأخرى (منشقة من الاتحاد) اليمين المتطرف F.N	فيليب دلفيلة	١٢.٢٨٪	١٣ مقعدا
البيئة	جان ماري لوين	١٠.٥٧٪	١١ مقعدا
جبل البيئة GE	بييرس لالوند	٢٪	-
الحزب الاشتراكي PS	أن ليزيريجان	٢٨٪	-
الطاقة والادوية MRG	ميشيل روكار	١٤.٥٠٪	١٥ مقعدا
حركة المواطنين MC	برنار تاني	١٢.٠٣٪	١٣ مقعدا
الحزب الشيوعي PCF	جان بيير شينافاه	٢٨٪	-
	فرنسيس ويرتز	٩.٩٢٪	٧ مقاعد

بينما لم تحقق قائمة، أوروبا- تبدأ من ساراييفو- وهي قائمة وضعها المثقفون لتدافع عن حق المسلمين في البوسنة سوى ٩.٥٧٪ والتي كان على رأسها البروفيسور هواتليرج . ولم تحقق قائمة (العهد والطبيعة والعدالة) التي برأسها أندريه جوسسوار سوى ٢.٩٨٪، وحقق اليسار المتطرف نسبة ٢.٧٢٪ وكما أوضحتنا سلفا أن القوائم التي تحقق أقل من ٥٪ لا تدخل في البرلمان الأوروبي.

وعكست تصريحات السياسيين الفرنسيين هذه النتائج ، فقرأى

وصل عدد القوائم بفرنسا الى عشرين قائمة موزعة بينا ويسارا، مما أثر على قوائم الأحزاب الكبيرة ، بشكل تحقق فيه كل مائتين في مائتين السابقة، وقبل الانتخابات والتي وصلت نسبة الغياب فيها الى ٤٩.٥٥٪. ومن الثلاث للنظر أن القوائم التي تهيئ لانتخابات ماستريخت سواء كانت في اليمين أو في اليسار حقلت معجزة ٥٤٪ من الأصوات، وذلك بتقديم ٣٪ عن الاستفتاء الذي أقر المعاهدة في فرنسا. وعلى الرغم من أن الانتخابات الأوروبية هنا، لا تحظى بنفس الاهتمام من المواطن العادي الذي تحظى الانتخابات التشريعية مثلاً أو الرئاسية ، إلا أن نتائج هذه الانتخابات سوف تكون لها انعكاساتها الخطيرة في تشكل الحياة السياسية الفرنسية في الأعوام القادمة. أولاً: لأن هذه الانتخابات قد أسفرت عن خروج فصل من اليسار، وأخر من اليمين عن الخط العام للأحزاب التقليدية ، وحصولهما على نسبة لا يستهان بها، وبمثل لها ألف حساب في تحديد مرشح رئاسة الجمهورية المقبل. وثانياً لأنها أظهرت هشاشة التحالفات ، وعمق الاختلافات بين صفوف كل فريق في اليمين أو في اليسار. وثالثاً لأنها كرست- على ما يبدو- النموذج الشعبي الإيطالي (الفرقة بولسكوني) ولتتأمل أولاً في النتائج:-

كان لقطع الطريق على هيسكار وهستان زعيم مخالفهم في التقدم للترشيح لرئاسة الجمهورية، وذلك لانهم اظهروا اكثر من مرة- ولو بشكل غير مباشر- تأييدهم رئيس الحركة ادوار بلاهير كمرشح للرئاسة يتمتع بقوتهم بالإضافة إلى أن قائمة هيليه وديفيليه النشقة والناطقة بحقت المفاجأة بحصولها على نسبة كبيرة من أصوات اليمين كان بساندها، ويشهد من أزوها من وراء الكواليس شارل باسكارا وزير الداخلية، وديفيليه سيجان رئيس الجمعية الوطنية وهم شركاء. وديفيليه في حلة رفض إثنافية ماستريخت والمعروف أن تصريحات وزير الداخلية لم تستبعد وديفيليه ولم تنته بل اعتبرته من تحالف الحكم القائم، إضافة إلى التصريحات غير الراضية التي أدلى بها هاله شيراله كحل للانتخابات ولم تنت صراحة هذا الانشقاق، وهذا ما أدى إلى أن هيدنا من الناخبين صوتوا لصالح قائمه. وديفيليه كما رأينا أعلن عن رغبته في أن يكن مؤثرا ومسموعا داخل صفوف اليمين، وخاصة فيما يتعلق برشح اليمين في الانتخابات الرئاسية القادمة في مايو من العام القادم، ولما سجدنا عمليا محاولات كل طرف من أطراف اليمين لكسب تأييده، بما سيؤثر بشكل كبير وحاسم على برامج المرشح اليميني القادم بحيث يستوعب مطالب هذه الحركة الجديدة والتي تقف لمحددا على بين اليمين وقيل اليمين للتحرف.

وفي اليمين المخطف الذي تراجع بنسبة ١٢,٢ نقطة من انتخابات ١٩٨٩، استطاع مع هذا الاحتفاظ بنفس مقاعده السابقة في البرلمان الأوروبي في وقت أصبحت فيه شخصية يمين زعيم الميمنة تواجيه باعتراضات لارل مرة منذ عشر سنوات داخل حركته السياسية ذاتها. وفي اليسار تراجع الحزب الاشتراكي- كما رأينا- إلى أسوأ مما كان عموما له، في وقت وضع فيه ميشيل ووكار سكرتير الحزب مسئوليته السياسي مرتبطا بهذه النتائج، بما يرضع إلى أن تلك الهزلة القاسية للحزب جعلها ووكار بصفته السابقة وعضفه كان على رأس القائمة. وبالتالي ليس مؤكدا أن أن يكون المرشح القادم للحزب في الانتخابات الرئاسية القادمة. وبالتالي ليس مؤكدا أن أن يكون المرشح القادم للحزب في الانتخابات الرئاسية القادمة، حتى وإن نفى المقربون منه ذلك، أو نفى هاله ديلور أيضا ذلك وهو الذي بدأت تتجه اليه الاطوار في الحزب خاصة في ظل إتهائه لمدة رئاسته المرعدة الأوروبية في نهاية هذا العام. والواقع أن هزلة الحزب لم تصنعها شخصية ووكار فقط ولكن صنعها كبار رجال الحزب ذاتهم نتيجة لصرامتهم الداخلية، إضافة إلى العلاقة المتوترة دائما بين ووكار سكرتير العام الحزب وبين قوائمها هجران رئيس الدولة الاشتراكي، الذي لعب دورا كبيرا من وراء الكواليس، ومن خلال مقربينه ضد ووكار. إضافة إلى أن مساندته من وراء الكواليس أيضا لقائمة الراديكاليين الاشتراكيين MRG والتي قادها رجل الأعمال المعروف اعلاميا بفرانز جادى والواقع أن هذه المساندة لم يكن لها من هدف سوى قطع الطريق على ميشيل ووكار لتصدر الاكزيمه وبهذا تقل فرص ترشيحه للرئاسة، حيث أن الراديكاليين الآن ويتسبهم الجديدة من الأصوات سيكون لهم صوت مسموع، بل وحاسم في تحديد مرشح اليسار القادم. مما يعلق بنتائج الحزب الشيوعي فقد استطاع بصفته تلك أن يتعدى الأسوأ وذلك باحتفاظه بتسهيله في البرلمان الأوروبي مع تراجع نسبة من الانتخابات السابقة في ١٩٨٩ بنقطة واحدة.

حقا كانت انتخابات أوروبية، إلا أن نتائجها سوف تعيد رسم الخريطة السياسية المحلية في فرنسا، وسوف تغير كل الموازين في السياق القادم نحو الترشيع للإنتخابات الرئاسية.

د. مجدى عبد الحافظ

أدوار بلاهير الذي ساند قائمة اليمين أنه بالرغم من كثرة القوائم إلا أن قائمة دوميستيك يوديس استطاعت تخطف الاشتراكيين بعشرة نقاط، وأضاف أنه مع اهتمام الفرنسيين بمصير أوروبا، إلا أنهم يتساطون عن أهمية أوروبا لهم. كما أعرب دوميستيك يوديس رأس القائمة اليمينية عن أن قائمة وديفيليه المنشقة كانت عبارة عن جواز حقن، إلا أنه مغلوط، وأضاف أن قاضيه لم يحقق ما كان آمرا منها. وأعرب هاله شيراله عن ضرورة أن يتسم النواب الناخبين لقائمة الوحدة اليمينية بالبطقة والقدرة على التخليص لكي يعيدوا ربط جسور الثقة بين المؤسسات الأوروبية والشعب الفرنسي. كما أشار هيسكار ديسان إلى أن الطريقة التي أقيمت بها الوحدة الأوروبية لا تحيى على ما يتنظره الرأي العام منها. وأعترف ميشال ووكار بتخلف اليسار، وقال أن عليه أن يجد من جديد معنى كل ما هو واقعي، ومستقبلي، ومعنوي، وألغى إلى أن واجبه سيتحدد في هذا. وقال هاله لاج وزير التعليم والثقافة في الحكومة الاشتراكية السابقة والمقرب من قوائمها هجران فلتتلم أن تتوجه بالحدث إلى القلب وإلى المخيلة، وإلى شباب هذا البلد، وصرح هيليه وديفيليه الذي حقق المفاجأة بانتشاقه عن قائمة اليمين وتحقيقه لنسبة لا يستهان بها قائلا: أقل لهؤلاء الذين أرادوا أن يفرضوا علينا الصمت، أن المارك الكبري القادمة لن نكسبها دون صراحة ودعم ومشاركة تلك العائلة التي تشكلت من خلال تلك القائمة، وذلك في إشارة واضحة للانتخابات الرئاسية القادمة ودوره فيها. ومن ناحية أخرى صرح برناتايي الذي حقق المفاجأة أيضا في مصير اليسار عندما أقرت نسبة من النسبة التي حصلت عليها القائمة الاشتراكية قائلا أنه ليس مغولا من قبل ناخبيه للفراسة على أي شيء غير برنامجهم الأوروبي، وأن اليسار لم يعرف أن يشرح الاختلاف الحقيقي بين اليسار واليمين، وأنه ليست لديه نية للترشيح للرئاسة، أن اهتمامه القادام سيكون بصموده مرسيليا. كما صرح فرنسيس هيرتز رأس قائمة الحزب الشيوعي بأنه كان هناك تطيب يدل على رفض السياسة الحالية والطريقة التي قارس بها، وينهى أن نستعمل إلى ما كان يريد الفرنسيون قوله، خاصة في ضوء القوائم المنشقة والتي حققت نجاحا، ورأى جان ماري لوين زعيم اليمين المخطف أن الانشقاق الذي حدث في اليمين ما هو إلا تعبير عن أفكار وتضايي طرحها بجتهته من قبل، وأن الحال في الانتخابات الرئاسية المقبلة سوف يتغير وسوف يعاد توزيع الأوراق في ضوء خريطة جديدة، أنظر فيها عقد الأحزاب التقليدية.

تحليل النتائج:

- أسفرت هذه الانتخابات عن أن الخريطة السياسية الفرنسية سوف تتغير فعلا، إن لم تكن قد تغيرت بالفعل، حيث كشفت عن التناقضات الأساسية والتي طالما حاول قادة اليمين أو اليسار إخفاها والتعصيم عليها، أو على الأقل التقليل من شأنها، إذ كشفت في حشاشنة التحالف الحاكم بين اليمينيين RPR و تحالف أحزاب الوسط C.D.S مع الحزب الجمهوري (UDF)، وكشفت عن التصاريات بين الآراء المختلفة التي تعدت كل نقاط الاتفاق وجعرت بعض القضايا الجديدة والتي لم تكن واضحة، فحدث ما يتأبنا به فعلا في رسالة سابقة، وهو خروج ٢٧ نائبا عن أحزاب الUDF وهم أعضاء الجمهوريين RP ليشكلوا كتلة برلمانية جديدة ومستقلة، ومازالت المفاوضات قائمة لانتهاهم من هذا القرار الذي أطلوه بالفعل، وهو قرار جاء للتصوير عن رفضهم السابق لدوميستيك يوديس على رأس قائمة الوحدة اليمينية، معضلين عليه فرانسوا داتو، ورأوا أن النتيجة المخاضة التي أسفرت عنها قائمة اليمين تصدر في الأساس إلى شخصية يوديس التي رفضوها من قبل وشكروا في قدرتها على التجميع. إلا أن الهدف الحقيقي- في نظرا-

عودة اليسار المجري إلى السلطة

مجدى نصيف

عندما جرت الجولة الأولى في الانتخابات المجرية في الثامن من مايو حصل الحزب الاشتراكي المجرى على ٣٣٪ من أصوات الناخبين، بينما لم يحصل حزب اليمين الحاكم إلا على ١٢٪ من الأصوات، بل وبما ترتيبه الثالث بعد وتحالف الديمقراطية الذي حصل على ٢٠٪ من الأصوات، لذا توقع المراقبون أن الجولة الثانية ستؤكد هذه النتائج أو يشكل الحزب الاشتراكي حكومة تألف مع وتحالف الديمقراطيين.

لكن مفاجئة الحزب الاشتراكي بزعامة جيولا هورن يوم ٢٩ مايو فاق توقعات كل المراقبين، بل توقعات قيادة الحزب الاشتراكي نفسها، إذ حصل على الأغلبية المطلقة بزيادة ١٦ مقعداً في مجلس النواب المجرى. ويؤهله هذا لتشكيل حكومة مفردة أو إن كان يسعى إلى مشاركة والتحالف الديمقراطى.

لقد أصبح جيولا هورن الذي رأينا على شاشة التلفزيون يدلى بصوته، وقد أحاط برأسه إطار من الصليب بسبب وقصر حادث لسيارته قبلها بثلاثة أسابيع، أقوى سياسى في المجر.

كان هورن آخر وزير خارجي في حكومة المجر الشيوعية، وكان هو الذى أمر عام ١٩٨٩ بفتح الحدود مع النمسا، فتدفق منها الألمان الشرقيون الذين كانوا يقضون

أجازاتهم، من المجر إلى النمسا. وسقط «سور برلين».

«كانت نسبة الذين أدلوا بأصواتهم في صناديق الانتخابات مرتفعة إذ وصلت إلى ٦٩٪ من الذين سجلت أسماؤهم، وهى أعلى من نسبة الذين أدلوا بأصواتهم منذ أربع سنوات في أول انتخابات عامة تجرى بعد سقوط الشيوعية، عام ١٩٩٠. آنذاك كانت النسبة ٦٥٪».

«الظاهرة الملفتة هي صعود الحزب الاشتراكي». وسقوط «المنبر الديمقراطي الحاكم ليس إلى المرتبة الثانية بعد الحزب

الاشتراكي، ولكن إلى المرتبة الثالثة. «لم تحصل الأحزاب القومية-المتطرفة، وعلى رأسها «حزب العدالة والحياة» بزعامة إيفتقان سوركا المنشق عن الحزب الحاكم- بين اليسار- بعد أن لم يستطع السيطرة على قيادته، لم يستطع الحصول إلا على نسبة ضئيلة جداً من الأصوات. وهذا ما يميز السياسة المجرية بعد الشيوعية، عن دول أوروبا الشرقية الأخرى وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، التي استقل فيها الشيوعيون (القدامى الذين وقفوا ضد تغيير ايدولوجيتهم) والدياجوجيون والقوميون المتطرفون، سحق شعورهم بسبب تروى الأوضاع الاقتصادية في بلادهم.

«أسباب الدهشة المراقبين، لاداء «فيلدرالية الشباب الديمقراطي» الذي جاء ترتيبه في آخر قائمة الأحزاب الستة التي وضعت البرلمان، وتعدى نسبة الخمسة بالمائة بهامش ضئيل.

«كان حزب صفشار الملاك بزعامة السياسى الدياجوجى جوزيف توريان قد حصل على ٩٪ من الأصوات، وقال المراقبون انها نسبة أكبر من تلك التي توقعوا أن يحصل عليها. وانخفضت هذه النسبة في الجولة الثانية بالفعل، فلم يحصل الحزب إلا على ٧,٧٪ من الأصوات.

دروس في الديمقراطية

وكانت هذه النتائج درسا قاسيا ليمن- اليسار الحاكم، الذي قام بعمليات سياسية سيئة ضد أحزاب المعارضة، وخاصة بعد وفاة رئيس الوزراء المجري السابق **جوزيف أنتال** على أثر مرضه بالسرطان. فاستجرت الديمقراطية الحقبة تعتمد على السماح للجميع بالتعبير عن آرائهم.

استغلت حكومة اليمين وسائل الاعلام الحكومية لشن حملة شعراء على الحزب الاشتراكي وقادته، بعد أن أدركت منذ بداية الحملة الانتخابية أن خيبتها أن يتحسّر في السلطة. وصف لي صحفي غربي كان يتابع المتحركة في بودابست، أن المذيع المصري الجماهيري **إيستفان بالثاي** خرج على المشاهدين في برنامجه «الاسبرج» ليقول: «مأساة لكم بشئ هام. إن الشيوعيين يريدون الإطاحة بحكومة بين الوسط الحالية. والتي ظلت في السلطة منذ انهيار الشيوعية عام ١٩٩٠، يتوهم طردى من منصبه عندما يتخلون السلطة».

وفي برنامج ثان، قال المذيع «أحنوا القطة الذين يريدون العودة إلى السلطة مرة أخرى وليلة إجراء الجولة الانتخابية الأولى أذاع تليفزيون الدولة برنامجا بعنوان «الجولاج» يتحدث عن مسكرات العمل أيام الستالينية.

لكن جاءت هذه الحملة بنتيجة عكسية. فقد استغللت حكومة اليمين نفس الأساليب الدعائية التي كانت تستخدمها الحكومات الشيوعية. لقد ركز حزب اليمين الحاكم، والمثير الديمقراطي، على الماضي، وتهرب من الأوضاع الاقتصادية ومعاناة الجماهير التي بدأ سطحها يزداد، رغم أن المجر أكثر دول أوروبا الشيوعية السابقة استقرارا، لكن في الفترة الأخيرة ازادت المشاكل الاقتصادية وأصبحت ينشأ الأمراض التي تعاني منها بولندا وسلوفاكيا

وغيرهما: الأسعار المرتفعة، ونسبة البطالة التي ازدادت ووصلت إلى ١٣٪، وازدياد الهوة بين الأغنياء والفقراء اتساعا. كان أداء حكومة اليمين هو خير دعابة للحزب الاشتراكي المعارض الذي ركز دعائيه الانتخابية على مشاكل الناس. واتهم الحكومة بالفساد، وانها غير قادرة على إدارة الاقتصاد والانتقال بالبلاد إلى اقتصاد السوق.

لكن تبلور اليسار واليمين هنا، هو تبلور سياسي وليس له علاقة بالاقتصاد. وإذا كانت بعض وسائل الاعلام الغربية مازالت تتحدث عن «هودة الشيوعيين»، فهي أول من تعلم أن هذه أكاذيب وخاصة تلك التي روجت كثيرا للرأسمالية، وهملت لسقوط الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفيتي فكل الأحزاب السياسية، وعلى وجه الخصوص تلك التي دخلت البرلمان للمجري، تؤمن باقتصاد السوق. وقد تغيرت الحزب الاشتراكي المجري وتغير برنامجه، رغم أنه يضم الشيوعيين السابقين. وأصبح إلى الاشتراكية- الديمقراطية الأوروبية، أقرب إلا أن برنامجه يركز على كفاءة حكم البلاد وإدارة اقتصادها، وعلى ميزانية محكمة أكثر للدولة، مع التأكيد على إعادة توزيع ثروة البلاد والاستهلاك، أكثر من التركيز على الاستثمارات والمخدرات.

حكاية المناوين المثيرة لصحف الغرب إذن هي خرافة من الخرافات التي تروجها صحف ليس لها علاقة بالعمل الصحفي الشريف، وإلا ما معنى والعودة إلى الماضي، وأن للمجريين يفضلون العودة إلى الستالينية؟ لا أحد يريد العودة إلى الروراء. إفا هم يريدون ألا يستمر الضيقة الاقتصادية ويتعطّل أبناؤهم.

وينبغي أن نذكر أن حكومة يسار- اليمين التي قادها في البداية رئيس الوزراء الراحل **جوزيف أنتال** الذي توفي في شهر ديسمبر ١٩٩٣، استطاعت أن تحقق الاستقرار على مدى السنوات الثلاث منذ عام ١٩٩٠، وقاد حكومة حققت الاستقرار للفسح، وأبعدته عن الانتفاخ الأحق وراء القومية-

المتطرفة، ووراء أي إيديولوجية اقتصادية مكتسبة. وجذب هذا إلى بودابست نصيب الأسد من الاستثمارات التي تدفقت على أوروبا الشرقية، حتى وصلت إلى سبعة بلايين دولار.

لكن المجريين لا يبهيمهم هذا الاستقرار، وهنا التندق لرؤوس الأموال، بعد تحديثهم الطويلة. وما زاد من حجم معاناتهم، الحديث المعاد عن إنجازات الحكومة الاقتصادية. ولذا لعب الحديث حول الماضي دورا عكسيا، وكان طرد ١٢٩ صحفيين من تليفزيون الدولة احتجاجا على عدم استقلالية جهاز الاعلام المؤثر الذي تملكه الدولة، هو القشة التي قصص ظهر البعير.

لقد تصرف «المثير الديمقراطي» الحاكم بعبقرية سياسية، ولم يعلم أن الديمقراطية التي أوصلته إلى السلطة، هي نفس الديمقراطية التي قد تسقطه عن السلطة. لقد تصرف «المثير الديمقراطي» الذي أسقط الحزب الشيوعي المجري عام ١٩٩٠ على أساس أنه حزب «شورلي»، فحق عليه السقوط.

وفي أوكرانيا
وقبل عودة الاشتراكيين في المجر، عاد الشيوعيون وحلفائهم في أوكرانيا في الانتخابات التي جرت في جولتها الثانية العاشر من أبريل. وكانت النتائج كالتالي

(أ) الشيوعيون
الحزب الشيوعي الأوكراني ٨٦ مقعدا
حزب الفلاحين ١٨ مقعدا
الحزب الاشتراكي الأوكراني ١٤ مقعدا
(ب) الوسط
كتلة الإصلاح بين الاقاليم ٤ مقاعد
حزب النهضة الديمقراطي الأوكراني ٤ مقاعد

المؤتمر المدني لأوكرانيا ٢ مقعد
الحزب الاشتراكي- الديمقراطي الأوكراني ٢ مقعد
حزب العمال ٤ مقاعد
الحزب المسيحي الديمقراطي الأوكراني ٤ مقعد واحد

(ج) القوميون المعتدلون
روخ ٢٠ مقعدا
الحزب الجمهوري الأوكراني ٨ مقاعد
مؤتمر القوميين الأوكرانيين ٥ مقاعد
الحزب الديمقراطي ٢ مقعد
(د) القوميون المتطرفون
التجمع القومى الأوكراني ٣ مقاعد
الحزب الجمهوري المحافظ ٢ مقعد
(هـ) المستقلون ١٦٣ مقعدا

* شعوب أوروبا الشرقية استأثرت بسبب «العلاج الاقتصادي بالصدمة».

رقم	اسم الحزب	% نسبة الأصوات التي حصلت عليها	عدد المقاعد
١	الحزب الاشتراكي المجري	٥٣٫٩٪	٢٠٩
٢	تحالف الديمقراطيين الأحرار	١٨٫١٪	٧٠
٣	النزير الديمقراطي المجري (الحاكم)	٩٫٦٪	٣٧
٤	حزب صغار الملاك المستقلين	٦٫٧٪	٢٦
٥	حزب الشعب المسيحي الديمقراطي	٥٫٧٪	٢٢
٦	فيدرالية الشباب الديمقراطي	٥٫٢٪	٢٠
٧	أخرى	٥٪	٢

تتكون جبهة الشيوعيين في أوكرانيا من الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي وحزب الفلاحين، وقد حصلت مجتمعة على ١١٨ مقعدا من ١٧٥ في مجموع المقاعد التي حصل عليها الحزبين (حصل المستقلون على ١٦٣ مقعدا). ويؤيد هذا التحالف إقامة علاقات سياسية واقتصادية قوية بروسيا، والعودة إلى التخطيط المركزي. بينما لم تحصل كل أحزاب الاصلاحين الا على ٣٥ مقعدا. وذهبت خمس مقاعد الى القوميين-المتطرفين.

يعتمد الكثير في البرلمان القادم إذن على مايقضه النواب المستقلين وهم مجموعة من مدبري مصانع الدولة والمزارع التعاونية ورجال الأعمال والأكاديميين، وبذلك لا يمكن تحديد اتجاهاتهم منذ الآن عند التصويت على مشروع ما. وهذه خسارة فاصلة للرئيس الأوكراني ليونيد كرافتشوك الذي كان يريد إلغاء الانتخابات إذا لم يحضر ٥٠٪ من الناخبين، لكن أدلى ٦٦٪ بأصواتهم، فكانت النسبة مرتفعة هذا رغم أن نسبة كبيرة من الأصوات كانت باطلا ٤٤ ألف نتائج مائة مقعد ستعاد الانتخابات في دوائرها في شهر يولييه القادم.

ظاهرة ملفقة

عاد الشيوعيون لأول مرة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والشيوعية في ليختوانيا إحدى جمهوريات البلطيق الثلاث، عندما أصبح الزعيم الشيوعي السابق الجيرداس برازوكاس رئيسا لليتوانيا في نوفمبر ١٩٩٢. ثم تبعتهما بولندا في شهر سبتمبر ١٩٩٣ عندما فاز وتحالف اليسار الديمقراطي-الحزب الشيوعي السابق- به ٢٠٪ من المقاعد وحصل حزب الفلاحين على ١٥٪ فشكلا تحالفا حكم البلاد مع وجود الرئيس ليخ فاليسيا الذي كان قد قاد تحطيم وإسقاط النظام الشمولي. وفي بعض دول أوروبا الشرقية لا يحتاج الشيوعيون إلى العودة، فقد طُردوا في السلطة بهذا الشكل أو ذاك، مثلما هو الحال في رومانيا وفي سلوفاكيا التي استقلت منفصلة عن الاتحاد الفيدرالي اليوجوسلافي.

والظاهرة العامة أن هذه الأحزاب تفكر الآن. وتعمل بطريقة مختلفة تماما عن الأسس عندما كانت في السلطة منذ ما بعد الحرب

العالمية الثانية وحتى عام ١٩٨٩. فقد بدأ الحزبان المجري والبرلندي في الإصلاح منذ الثمانينات. ومنذ ذلك الحين تحرك الحزبان بعيدا في مسارهما الجديد عن الدوجما-الستالينية، والأيديولوجية القديسة. ودخلا في تحالفات في أحزاب مختلفة بما في ذلك والأعداء-القديم على بين قوس قزح السياسى، فحكومة بولندا والشيوعية-تتصرف مع «صندوق النقد الدولي» كما كانت تتصرف معه الحكومة اليمينية السابقة، وهي تطالب بدخول حلف شمال الأطلسي «والناتو».

بل أن الشيوعيين في ألمانيا الشرقية والذين أصبح أسم حزبهـم، حزب الاشتراكية الديمقراطية استعادوا توازنهم إلى حد ما رغم الهجوم الدائم. وفي ولاية براندنبيرج فازوا في انتخاباتها المحلية بـ ٢١٪ من أصوات الناخبين. وعندهم أمل في الوصول إلى «البروندستاج» - البرلمان في الانتخابات

*** * * عَمَّ السخَطُ بسبب تدنى الأوضاع الاقتصادية وتطبيق اقتصاد السوق دون مراعاة لظروف الشعوب وبسبب انتشار الفساد والجريمة المنظمة ونهب التراث القومي**

العامة التي تجرى آخر العام الحالي. ويرجع السبب الأساسي لاستعادة الشيوعيين السابقين بعض مراكزهم إلى رفض الناضحين لأسلوب والصلاح الاقتصادي بالصدمة، وهم يريدون أن ترهبهم الرأسمالية وجهها الإنساني. أما السبب الثاني لصورة هذه الأحزاب، فهي أن الأحزاب الجديدة التي تولت السلطة في هذه الدول الشرقية، بعد سقوط «سور برلين» والشيوعية، قد ارتكبت أخطاء عديدة، ففي بولندا تحالف اليمين-الاصلاحي مع أحزاب الكاثوليكية اندخلت في معارك غير شعبية ضد الاجهـاض عملا. وفي المجر استطاع الجناح اليميني-المتطرف أن يثير الغبار القومي-المتعصب حول الحزب الحاكم. ومع ذلك يظل رئيس وزراء جمهورية التشيك، فاسلاف كلارس وحزبه أكثرهم شعبية واستقبالا رغم أنه يطلق أكثر الإصلاحات ليبرالية. وعلى أية حال فقد انخفض إنتاج كل دول أوروبا الشرقية بنسبة ٢٠٪. لكن أرض التشيك لم تصل فيها البطالة إلا إلى نسبة ٤٪ وتقدم حكومته بالخصخصة بالكرهونات التي تشرك الجماهير التشيكية في ملكية الدولة لكل مواطن بينما كان الطريق أمام الخصخصة مغلقا لهذا السبب أو ذاك في دول أوروبا الشرقية الأخرى.

ثم تلاشت أن الشيوعيين السابقين لهم باع في السياسة بشكل عام، أما الأحزاب الأخرى فخيرتها لاتزيد عن خمس سنوات أوئيف. هذا إلى جانب أن تنظيماتهم دقيقة تصل إلى كافة قطاعات الشعب ولهم علاقات وطيدة بالمؤسسات الاقتصادية الصناعية والزراعية، وبالثقافات العالية وغيرها.

منطق الضراوة والخنوع في القفزة الروسية نحو الجنوب

علارة على تأسيس الجيوش القومية لكل بلد، طرح ضرورة ولادة مذهب عسكري روسي مستقل تبلور عند اقرار وثيقة «المبادئ الأساسية للمذهب العسكري للاتحاد الروسي» التي ظهرت برسم رئاسي في ٢ نوفمبر ١٩٩٢- وتنص الوثيقة على أن روسيا: «لا تعتبر أية دولة من الدول عدوا محتملا لها» وهي إشارة المتصدرة بها أمريكا والدول الغربية وحلف الناتو فقط.

ومع غياب العدو: تتعرض الوثيقة أن مصادر الخطر المحتملة على روسيا هي: «الادعاءات الحدودية على روسيا وحلفائها» أي أن روسيا مازالت تتحرك بصفتها جهة وصاية وحماية بالنسبة لحلفائها- وهي «قمع حقوق الروس في الدول الأجنبية»- أي دول الرابطة حيث يعيش حوالي ٢٥ مليون روسي- وهي: الهجوم على المشاريع العسكرية في أراضي الدول الأجنبية»- أي في دول الرابطة. وتضيف الوثيقة مصادر خطر أخرى مثل «الارهاب الدولي» و«خطر استخدام الأسلحة النووية» وغير ذلك. ولكن النشاط المشار إليها من قبل تين بوضوح التشبث الروسي بدمر عسكري قمعي في دول الرابطة. وقد احتاجت روسيا إلى الحروب الصغيرة «لإتقان» دول الرابطة بالحق الروس في التواجد العسكري. الحروب التي غذتها روسيا فانذلت غيابات ولزمن طويل بين الأرمين والأذربيجان في كرس باخ، وبين جيجورجيا وأبخازيا، وبين منطقة الدنيستروب ومولدوفا. وبعد أكثر من خمسة أعوام من القتلى والجرحى، بدأ أنه قد أن الألوان لتتطف روسيا الشار التي نصبت على نيران الاقتتال بعد أن تمت أذربيجان من استبعاد الناتو إليها أو تركيا دون جدوى. وبعد أن تعبت جيورجيا من دعرة طرف آخر دولي للمنطقة. أما أرمينيا فكان الحلال الوحيد بينها وبين القادة العسكريين الروس أن الرئيس يهجرجوسيان كان يريد المزيد من القواعد العسكرية الروسية على أرضه، لكن الروس من الذين رفضوا- لأن عملية واحدة مثل نشر القوات بين أبخازيا وجيجورجيا ستكلف روسيا ملياري روبل، ومن ثم فإنهم لا يريدون المزيد من التفتتات.

ورقعا لاتفاقيات التي توصل إليها الجنرال جراتشوف مع قادة جيجورجيا ستخدم إحدى القواعد الروسية على طول

احمد الغنسي

رسالة موسكو

واشتتت في أرمينيا وأخرى للتلز المجر في أذربيجان. وفي نفس اليوم بدأت جولة وزير الدفاع الروسي ماوراء القوقاز في الجمهوريات الثلاث المشار إليها للاتفاق على تلك التواعد ولم يفتح أحد- من الذين يشغلون ليل نهار بلعن جيجورجيا- فسه بكلمة احتجاجا ليس على أفكار جيجورجيا، بل على تطبيقها الذي تتولا، القادة الروسية السياسية والعسكرية.

وقبل أن يصوغ جيجورجيا على نحو فح مائسمة نظريته لتقسيم العالم- كان المذهب العسكري الروسي الذي أعلنته الدولة رسميا قد صاغ لنفسه أهداف جيجورجيا منذ أن بدأت روسيا تبحث لنفسها من مذهب عسكري جديد منذ إعلان بيان السيادة في ١٢ يونيو ١٩٩٠. وقد أصمى تجسيد ذلك المذهب ضرورة خاصة بعد قرار يلتسين في ٧ مايو ١٩٩٢ بانشاء الجيش القومي الروسي. ولم تكن بلورة ذلك المذهب ضرورة داخلية للجيش يفرضا تشكيل الدولة الروسية في ظروف جديدة، بل وضرورة خارجية أيضا فرضتها حقيقة أن روسيا بالذات هي التي ورثت دوليا تركة الاتحاد السوفيتي وماله وماعليه في المجتمع الدولي الذي راح يتطلع باهتمام للمذهب العسكري الذي سترفضه روسيا لنفسها على ضوء العلاقات الدولية الجديدة. وقد ولد ذلك المذهب من بطن «المذهب العسكري المشترك لرابطة الدول المستقلة، والقادة المشتركة لقوات الرابطة». لكن غياب وضع مصدر الرابطة (إن كانت شكلا كونفيدراليا أو فيدراليا) مع عدم اعتراف الغرب بها (فهي مازالت تشغل مجرد وضع مراقب في الامم المتحدة لا أكثر)-

ولا يمكن للجيش أن يكتسب قوة بينما يلام الفكتات العسكرية. إن الجيش بحاجة إلى هدف محدد وإلى مهمة يقوم بها. وقد ولد الجيش الأحمر السوفيتي عندما ظهرت أمامه مهمة محددة هي القضاء على العدو الألماني، واليوم يجب أن يبحث الجيش الروسي من جديد من خلال مهام وعمليات محددة: القضاء على القاتلين في آسيا الوسطى، والقوقاز، ومولدوفا، ومن خلال عملية رسم حدود جديدة لروسيا في الجنوب... لقد تسنى للأميركيين إلى الآن أن يسيطروا على جميع نقاط الكرة الأرضية، لكن فكرة السيطرة العالمية الأبدية تلك، فكرة خاطئة، فالأفضل العمل بصيغة التعاون الأقليمي، وتقسيم مناطق النفوذ... ولذلك لابد من الاتفاق، وليس ذلك على أساس معاهدة عالمية تنص على أننا سنقسم الكرة الأرضية كلها. ونقسم أيضا مجالات النفوذ الاقتصادي»

للاذهر جيجورجيا /من كتابه «القفزة الأخيرة نحو الجنوب».

ولقد حلت على رأس جيجورجيا كل لعنات «الديمقراطيين» الروس الجدد لقاء أفكاره التوسعية الزنة، وتمتدوا بالهتيرة والقافية، وكان ذلك خلال رحلتهم نحو الجنوب لنشر القوات والقواعد العسكرية الروسية هناك. ولم تكن صدفة أن الكاتب الكبير سوبهينتشين- الوحيد الذي عاد لروسيا ليس عبر العاصفة ولكن عبر مدن التسمال الروسي القسيرة- صرح بأن «الديمقراطيين الروس لم يجدوا وسيلة لعلاج روسيا من الشوهة الا بنهبها وسحقها». وفي ٨ يونيو صرحت يلهنا أجابوفا مساعدة وزير الدفاع الروسي بالق جراتشوف بأن روسيا تخطط لكي يكون لديها ثلاث قاعدة عسكرية في دول الرابطة- منها ثلاث قواعد في جيجورجيا

ساحل البحر الأسود الجيولوجي لتشرق على الساحل من باطومي حتى أبخازيا ، وعلى مناطق البحر والبر الخاصة للساحل، بينما ستقام قاعدتان أخريان في العاصمة بلبس وفي مدينة أشكالاكي الواقعة عند الحدود التركية. وفي أرمينيا انتق الجنرال جراتشوف على إقامة قاعدة روسية في أرمينيا مع تطبيق أساسيين للرابط في مدينة يريفان (العاصمة) ومدينة جوموري، مع تعزيز الحاميات الروسية في أرمينيا بمعدات ومجموعات من طيران الجيش الروسي. وفي أذربيجان تم التوصل للمرافقة على البورتوكول الروسي الذي ينص على إدخال القوات الروسية لمناطق النزاع. أما في مولدوفا فإن الجانب الروسي يتحسك بالبيان المشترك للرئيس يلتسين والرئيس المولدوفي الصادر في ١٥ مايو ١٩٩٢ الذي نص على الربط بين مراعيه سحب الجيش الروسي رقم ١٤ من مولدافيا وبين التقدم الذي سيتم احرازه في التصوية السياسية بشأن النزاع على منطقة الدنيستروب.

وفي القفزة الروسية نحو الجنوب يعتقد الجيش الروسي للغطاء القانوني سواء على المستوى الدولي، أو المحلي. فقد رفضت الأمم المتحدة في شخص بوشين هالي خلال زيارته لموسكو في أبريل ٩٤ منح روسيا ترخيصا للقيام بعمليات صنع السلام داخل دول الرابطة. كما رفض مؤخر الأمن والتعاون من الأمم بها في الإنفاط من «قوات السلام أن تقرضا من هذا النوع بحاجة الى قرار من مجلس الأمن. وعلى المستوى المحلي اصطلحت موسكو بعدم وجود قاعدة قانونية دقيقة يستند اليها ذلك التدخل، ولهذا رفض مجلس التقديرية قرار يلتسين ادخال القوات الى أبخازيا- ولكن الكلمة الحاسمة ترجع الى الرئيس الروس ومن ثم أصبح قراره ساري المفعول منذ لحظة صدوره. ولا تغفل روسيا حركتها تلك للإنفط من «قوات السلام التابعة لدول الرابطة» وهي قوات روسية في الواقع التسعلي، على الرغم من أن الرابطة نفسها لاتتمتع بوضع «المنظمات الإقليمية» المعترف بها في الأمم المتحدة.

ولا يتقبل دور الشرطي الروسي الشرس هذا سوى التجمعية الروسية للثان وللدول القريبة خلال عملية التكامل التي تتم بين روسيا والنظام الرأسمالي العالمي. فقد عرض الثائر على موسكو خلال قمة وزراء الحلف في اسطنبول لاثبات وتثبيت روسيا في الحلف.

لا لأية اتفاقيات خاصة من نوع

اتفاقية يالطا الشهيرة التي وقعت بعد الحرب العالمية الثانية لا حق القوي لا لاية مفاجأة.

وعني الثائر يرفض لأية اتفاقيات من نوع يالطا أن روسيا ليست في الموقع الذي يمكنها من طرح تصوراتها بالنسبة لتقسيم العالم، ويقصد يرفضه لحق الثائر أنه ليس لروسيا أن تعرض على عمليات الثائر. أما عن المفاجآت فيقصد بها ضرورة التشاور الروسي القريب. وقد صرح كوتيفيك بأن موسكو ستوقع اتفاقية أطر التعاون والشراكة مع الثائر التي وقعها كافة الشركاء الآخرين قبل روسيا- أي أن روسيا لن تحصل على أي وضع مميز في علاقتها بالحلف وهو ماجادت طرلا للقفزة برون جولي. وقد أعد الروس خططهم للتكامل الأوروبي- بالشروط الأوروبية- على النحو التالي: التوقيع الذي تم في ٩ يونيو على اتفاقية مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ثم توقيع اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي في جزيرة كورفو باليونان في ٢٣ يونيو، ثم توقيع اتفاقية مع الدول السبع الصناعية الكبرى في قمة نابولي سابين ٨ الى ١٠ يوليو **تحول بوشينا السياسية الكبرى، الى «لجانة»** بحلول روسيا اليها. أما عن منظمة التعاون فإن روسيا انضمت اليها بصفتها عضوا مراقبا. الا أن المنظمة تستدعي في تحديد سيناريوهات الإصلاح الاقتصادي لروسيا سنويا لتتضمن بذلك الى **البنك الدولي** وصندوق النقد في رسم السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية روسيا.

أما عن الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي فقد دارت المفاوضات بشأنها لمدة عامين، وكانت هناك مشكلتان تعترضان طريق الاتفاقية: **الموقف الفرنسي** المتشدد من الأشراف الروسي للأسواق الأوروبية باليونان والروسى بصرخص، **والموقف الأوروبي** في ضرورة أن تسمح روسيا للبنوك الأجنبية بالعمل فيها. وقد حلت المشكلة الأولى حلا وسطا مقابل سماح يلتسين للبنوك الأجنبية بالعمل داخل روسيا. وتذكر **موسكوفسكايا براغا** «أن ميزانية البنك السبعة التي حصلت على تصريح بالعمل في روسيا تفوق بعدة مرات ميزانية الحكومة الروسية، فإذا استمر تناقص القوي ذلك، فإن هذا سيعني فقط سيطرة رأس المال القريب على اقتصاد البلاد». أما عن قمة الدول السبع فإن روسيا ستتمتع **اليها- سياسيا** فقط- بينما ستتمتع

الى المجلس الأوروبي- اقتصاديا فقط. وهناك- مع الدول السبع- حيثما تكون الأهمية كلها للاتفاقية الاقتصادية مستخرط روسيا في السياسة، وهناك- مع المجلس الأوروبي- حيثما تكون الأهمية كلها للاتفاقية السياسية- فإن روسيا ستناقش الجانبان الاقتصادية، وفي كل أشكال التكامل الروسي الأمريكي تلك يتضح ماقلت عنه صحيفة البرافدا من أن: «قصة انضمام روسيا الى المنظمات الدولية لا تقل مهانة عن المعاولات الروسية لاقطاع الثائر بالاعتراك لروسيا بوضع خاص، والوقوف في طابور طويل أمام أبواب المجلس الأوروبي».

فهل علاقة بين «مهانة المعاولات الروسية في الخارج» وبين «قفزة الجنود الروس نحو الجنوب»..

ثمة علاقة واحدة: **أن القفزة الصكرية تعاقب الجنوب قتل بدرجة كهيبة** تتفوق روسيا للقيام بدور وكسبل المصالح الغربية في الجمهوريات القريبة. وما يؤكد ذلك أن الغرب- الذي يقف ضد رابطة الدول كمنظمة إقليمية- يقف النظر عن التدخل الروسي في القوقاز بل ويؤيده.

وما أن روسيا تقدم بدورها هذا لصالحها هي؟ ولكن لا تقتضي «مصالح التوسع الروسي» مع نفسها جسلة من المرات المختلفة في علاقة روسيا بالغرب؟

ولكن لو أن روسيا - في وجهتها تلك نحو الجنوب- كانت تبحث عن مصالحها هي، لبعثت عنها في الخارج أيضا، في علاقتها بالأزمة الكورية، وفي علاقتها بالدول العربية التي ساءلت مدينة بالمليارات لموسكو، وفي علاقتها بالهند وغيرها، ولا يعقل أن تبحث روسيا عن مصالحها في منطقة بوضراء، وهي تتراجع عن نفس هذا النوع من المصالح في مناطق أخرى، ثم لاتنتشل الا بقبول الشروط التي تفرض عليها لانضمام للمجتمع الدولي.

إن الجمع بين «الضراوة والخنوع» سمة للشرطي وكسبل المصالح الأخرى فقط. والأرجح أن روسيا خلال سنوات معقدة ستكون قد هيئت للتدخل في مناطق أخرى، لمواجهة مناص عليه مذهبها العسكري من ضرورة: «مواجهة الأرباب الدولي الذي يتم عنتمنا ترشق حجارة الأطفال البرج الميث الذي لا يحس للشر الذي يحمل باقة زهر سوداء ونشر البرد في الأرض.

الشباب القبطي

سير مرقس

والمشاركة في الحياة السياسية

مصطفى النحاس



الحديث عن دور مشاركة الشباب القبطي لابد أن ينطلق من تأملنا للتطور التاريخي للمشاركة السياسية في مصر فكريا وعمليا. فأى محاولة للاقترب من مشاركة الشباب القبطي لابد أن تأخذ في الاعتبار السياق التاريخي العام لأنه يغير ذلك ستكون الرؤية مبسطة وسوف يتم التعامل مع الشباب القبطي وكأنهم يتحركون في فضاء اجتماعي وسياسي منفصل عن الواقع المصري ككل. فالشباب القبطي - كشرعية من شرائح الشباب المصري - جزء لا يتجزأ من التركيب الاجتماعي للمجتمع المصري ككل يتأثر بما يلوح فيه من أحداث اجتماعية وسياسية

وتغيرات اقتصادية، وتأثر بذلك أدوارهم وودود أعمالهم ومدى تراجدهم أو ابتعادهم عن الساحة، وستحاول اكتشاف جدلية المشاركة بالنسبة للشباب المصري عامة والقبطي خاصة وذلك من خلال نقطتين أساسيتين هما: الأولى هي المبادرات العامة للمشاركة والتي أتصورها بحكم حركة المشاركة للشباب المصري ومن ضمنهم القبطي. الثانية، الصعوبات الخاصة التي تعوق مشاركة الشباب القبطي لأسباب خارجة عنهم. وتعرف مرحلة الشباب- المصري القبطي على حد سواء- بصورة عامة، بالفترة الزمنية ما بين أواخر المراهقة وأوائل سن الرشد وهي في تقديري ذات أهمية خاصة من المنظور السياسي، ففي هذه المرحلة من دورة الحياة فإن الشباب، وهم يحاولون الانتقال إلى مرحلة الرشد، يصبحون أكثر إدراكا للسياسة ويكونون مواقفهم الاجتماعية والسياسية الأساسية وهي المواقف التي قد يمتد بعضها طوال العمر. ونوع المواقف الاجتماعية والسياسية التي يكونها الشباب تعتمد إلى حد كبير على تجاربهم الاجتماعية وظروف المجتمع عند بلوغهم من الرشد والتي تتحدد بشكل أساسي بما يلي:

- ١- نظام التنشئة الاجتماعية والسياسية في المجتمع.
- ٢- التطور التاريخي للديمقراطية في المجتمع.

وأحسب أن قراءة سريعة لأثر هذين

المحدثين في واقعنا المصري قد تكون مفيدة.

نظام التنشئة الاجتماعية

السياسة في المجتمع المصري

بالرجوع إلى أدبيات المشاركة، نجد أن «المشاركة سلوك متعلم». عبارة أخرى هي سلوك يتعلمه الفرد ويتكسبه خلال عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية، ومن ثم فإن هناك علاقة وثيقة بين إتاحة الفرصة للفرد ليحلم دورا فعالا داخل مؤسسات التنشئة الفكرية، كالأسرة والمدرسة، وبين قدرة الفرد على أن يشارك بفعالية في الحياة السياسية فيما بعد. وكما يذكر في الكتاب ذائع الصيت THE CIVIC CULTUE فإن الأطفال الصغار تكون احتمالات مشاركتهم السياسية أكبر عندما يدخلون الحياة السياسية.

إذن هناك علاقة طردية بين التنشئة من جانب والمشاركة من جانب آخر، فكلما تضمنت مناهج التنشئة الاجتماعية- السياسية قيم المبادرة الإيجابية كلما ارتفعت درجة ونوعية ونسبة المشاركة والعكس صحيح. وفي ضوء ذلك فإنه ليس من العسير أن نقول أن تفشي السلبيات السياسية بين الشباب المصري إنما يرجع إلى افتقار مناهج التنشئة الاجتماعية- السياسية إلى القيم الدافعة إلى المشاركة، وتشير الأرقام التي ضمتها د. سيد غانم في دراسة له بعنوان «المشاركة السياسية» بأنه طبقا للبيانات المتحصلة عن انتخابات الهيئة التشريعية في مصر عن الفترة ١٩٥٧-١٩٨٤ لم تتجاوز نسبة المقدمين بالقوائم الانتخابية ٥٠ بالمائة من السكان في سن التصويت، وكانت نسبة المقترعين إلى المقدمين أقل من ٥٠ بالمائة حيث تفرقت بين ٣٩٪ و ٤٣.٨٪، ويعني هذا، أن نصف السكان في سن الانتخاب ليست لديهم بطاقات انتخابية، وأن كهلها من الذين يحملون بطاقات يعزفون عن التصويت.

يضاف إلى ذلك ما سبق أنه لا يمكن فصل مضمون نظام التنشئة كمحدد أساسي للمشاركة عن النظام القيمي- الثقافي السائد في المجتمع والذي يعد عملا مرجعيا حاكما للواقع وسلوك الأفراد فيه خاصة وإذا كانت «الأبوة- السلطوية» تثل قلب هذا النظام القيمي- الثقافي والتي تتكسب في سن متكامل من المحرمات والواجبات، وفي هذا الصدد، يشير د. همام شراي بأن التخلّف كان في أعماق الحضارة الأبوية، ويسرى في



جمال عبد الناصر

الطاعة والمخضوع أكثر من تركيزها على مبادئ المشاركة والمبادرة والاختلاف في الرأي، وكلها مبادئ ضرورية لتربية مواطن مشارك.

الديمقراطية في مصر

إن «المشاركة السياسية كقيمة عليا للديمقراطية في أي مجتمع، من جانب، وتكجسيد عملي للمواطنة، من جانب آخر، إنما تنبثق إلى حد كبير على ظروف الواقع المجتمعي وعلى مستوى قدرته البنية السياسية (الدولة مؤسساتها وكيانات المجتمع المدني) على الاستجابة للبناء الاجتماعي- الاقتصادي، فكلما كان البناء السياسي متقاع مع البناء الاجتماعي والاقتصادي كلما ارتبط ذلك بدرجة أكبر من الاستقرار السياسي المعزز على المشاركة، وفي المقابل إذا شهد التطور العائلي عدم توازن بين البناء الاجتماعي- الاقتصادي من ناحية والبناء السياسي من ناحية أخرى فإن ذلك يعني أن هناك أزمة تمتصها العملية الديمقراطية والمشاركة التي هي جوهرها بالتالي.

في ضوء ما سبق أتصور أنه من المفيد أن نتتبع المسار التاريخي للديمقراطية في مصر المعاصرة باعتبارها محمدا هاما للمشاركة صعودا وهبوطا (المصريين همرا وللأقطاب من ضمنهم) ويمكن تقسيم هذا المسار إلى ٤ مراحل أساسية وذلك كما يلي:

- (١) المرحلة الليبرالية (قبل ١٩٥٢).
- (٢) المرحلة الناصرية: مرحلة الزعيم/ النظام (١٩٥٢-١٩٧٠).
- (٣) المرحلة الساداتية: مرحلة تدين

لحرية السياسية ١٩٧٠-١٩٨١.

- (٤) المرحلة الماركسية: مرحلة إعادة التوازن (١٩٨١.....).

- (١) المرحلة الليبرالية (قبل ١٩٥٢).

استطاع النظام السياسي الليبرالي الذي قاده حزب الوفد والذي تأسست مشروعيته مع ثورة ١٩١٩ بوضع دستور ١٩٢٣، أن يتغلب على القوى الاجتماعية والسياسية في المجتمع المصري آنذاك، ودفع الجميع بما فيهم الأقطاب إلى المشاركة السياسية الفعالة. ومن خلال الواقع العملي أقرزت المساواة بكل أبعادها السياسية والقانونية والاجتماعية وممارسة الجميع حق المواطنة على أرض مصر، استطاع الوفد أن يعبر عن الإجماع الشعبي لانتزاع الحقوق الوطنية.

وفيما يتعلق بمشاركة الأقطاب

أطراف بنية المجتمع والفرد، ويتنقل من جيل إلى آخر كمرض المصال. ويخذ هذا التخلّف أشكالاً عدة تتميز عن بعضها بصفتين مترابطتين: اللاهاتلية والعجز. وهكذا يعيش شهابنا في ظل «الأبوة- السلطوية» فلا يعطى اعتبارا كافيا باعتباره إنسانا وإنما يتم إخضاعه إلى العجز كما تصبح الحراسة مصدرا أساسيا من مصادر قهره للواقع والتعامل معه أي اللاعقلانية. وحول مدى تأثير النظام القيمي- الثقافي على عملية المشاركة بالنسبة للشباب المصري تؤكد الباحثة هاجلة أحمد شفيق شعثمة (جامعة ميريلاند- كولج بارك) في دراسة ميدانية أجرتها مؤخرا بعنوان «المشاركة السياسية للشباب المصري» على أن الطبيعة السلطوية للثقافة المصرية مسئلة إلى حد ما عن تصور الشاب لنفسه، بأنه مشارك قادر أن يلعب دورا فعالا في توجيه دفة الأمور في دولته، إذ تركز أجهزة التنشئة الاجتماعية على أفكار

يقول: «أطرق البشري في معرض حديثه عن تكوين برلمانات ما قبل الثورة : إن مشاركة الأقباط ارتبطت دوماً بالحركة السياسية الديمقراطية وما يعترضها من تصاعد أرتخافاض يعنى أنه (وباستثناء الانتخابات الأخيرة سنة ١٩٥٠) فإن الانتخابات التي يحصل فيها الوفد على الأغلبية، وهذا يعنى أنها كانت انتخابات حرة- كانت هي التي يصل فيها عدد القبط أكثر ما يكون بنسبة تتراوح بين ٨٪ و ١٠.٥٪ والعكس بالعكس. فحين يقاطع الوفد الانتخابات أو لا يظفر فيها بالغالبية، يقل عدد القبط في مجلس النواب بنسبة تتراوح بين ٥.٥٪ و ٤٪. ولهذه الإحصائيات دلالة هامة هي أنه حين تتحرك لإرادة الشعبية حرية التعبير عن نفسها في انتخابات حرة قلعة رضا منها بوجود نواب من الأمة من القبط في المجالس النيابية، إن هذه الفترة يمكن اعتبارها إلى حد ما فترة توافق بين البناء الاجتماعي والاقتصادي والبناء السياسي، لهذا كانت المشاركة متوفرة من الجميع ومن ضمنهم الأقباط.. صحيح أن هذه المشاركة كانت محصورة بين طبقتي كبار ملاك الأراضي والرأسمالية المصرية إلا أن أحزاب هذه المرحلة وعلى رأسها الوفد كانت تسعى بدرجات متفاوتة للحصول على تأييد الجماهير أو لطاعات عريضة منهم.

المرحلة الخامسة: (١٩٥٢-١٩٧٠). الزعيم-النظام

بقيا في ثورة ٢٣ يوليو كان من الطبيعي مع تأسيس نظام وطني بدون سلطة الملك وسطرة المحتل أن يتم استكمال ما يتم إنجاز سابقا في المرحلة الليبرالية، ولكننا نجد النظام في هذه المرحلة يهتم بالمشروع الاجتماعي على حساب المشروع السياسي حيث استبدلت التعددية السياسية بالتنظيم السياسي الواحد الذي يستمد حيويته ومشروعيته من الزعامة الكاريزماتية لعبد الناصر أكثر من أن يكون تنظيميا سياسيا شعبيا ومنذ وقت مبكر قامت الثورة بعمل الاحزاب وذلك في ٢٣ يناير ١٩٥٣، وحسب د/أمانى قنديل لم يكن حل الاحزاب السياسية هو التصفية الوحيدة لمؤسسات المجتمع المدني، ولكنه كان في المقدمة، فالجسميات الأهلية التي كانت قد شهدت إزدهارا في العهد الليبرالي قبل الثورة، صدر قرار جمهوري عام ١٩٥٦ بشأنها ينص على إلغاء المراد

من ٥٤ إلى ٨٠ والتي تضمنتها القانون المدني بشأن الجمعيات . وقد قرئ هذا القرار حل هذه التنظيمات جميعا وتعديل نصوصها وقد كان هذا الاجراء بداية إخضاع كافة الجمعيات الأهلية للرقابة الكاملة والاشراف عليها من قبل الدولة ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٤ ليكرس مفهوم هيمنة الدولة على العمل الأهلي، ومن المصروف أن الجمعيات الدينية تمثل نسبة غير قليلة من إجمالي عدد الجمعيات الأهلية العاملة في المجالات الاجتماعية والثقافية.

في هذا السياق خضع الأقباط شأنهم شأن باقي مكونات الجماعة الوطنية لقرارات المرحلة الجديدة وذلك على المستوى السياسي، وأما في إطار المشروع الاجتماعي الذي طرحه نظام ٢٣ يوليو لتحرير البلاد ، وإعادة بنائها فلقد استفاد الأقباط من فرص التعليم والعمل المتاحة كما شاركوا في المراك التي فرضها تنفيذ هذا المشروع.

وفي هذه المرحلة هلت المساواة والمواطنة كقيم مكتسبة عبر التاريخ كما هي دين انتقاص، ولكن نقصت المشاركة السياسية للجميع. نعم حققت ثورة ٢٣ يوليو إنجازات

بالغة الأهمية في مجال بلورة فكرة المواطنة عا عليها وعلى مستوى المشروع الاجتماعي إلا أنها شهدت تراجعا في المسألة السياسية خاصة فيما يتعلق بقضية المشاركة السياسية وقد تأثر الأقباط كثيرا بهذا الامر خاصة بعد ان استحدثت مبدأ التعيين ولأشخاص غير محسوبين بل كانوا في الأغلب الأعم من التكنولوجيا، وهو الامر الذي مثل انتكاسة للظهور السياسي في مصر خاصة بعد ان رفض الأقباط التمثيل النسبي في العشرينات من هذا القرن.

المرحلة السادسة : مرحلة تدوين الحركة السياسية (١٩٧٠-١٩٨١).
في إطار التحالفات السياسية من أجل تكريس شرعية الحكم نجد النظام الجديد وقد اعتمد كليا على القوى الدينية لتدعيم وجهه الشرعي وتقويته في لعبة الصراع السياسي ، وقد اتجهت بمجمل سياسات هذه المرحلة لثارة بالتدريج وتارة بالصدمات الكهربائية المفاجئتي الثأثير بصورة مباشرة على موضوع المشاركة السياسية هذا رغم التحول إلى نظام التعددية الحزبية في إطار ليبرالية اقتصادية مشروعة ، يضاف إلى ما سبق صيغ كل القرارات السياسية بالبردة الدينية واجراء تعديل دستوري يحدد ان الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، وبعد ذلك وهو فيما يحاول معالجة الاحداث الطائفية تهدد بكرس ويؤكد علنا خلال سلسلة من الخطابات الرسمية والاحاديث الصحفية والتلفزيونية فكرة المواجهة بين الأقباط والمسلمين.

وفي ظل المناخ بدأت تتار قضايا لم تكن مغارة من قبل فيما يتعلق بالمواطنة والمساواة وبدأ التشكيك في قيم أصيلة اكتسبتها معا مكونات الجماعة الوطنية عبر التاريخ من خلال النضال المشترك لبعاد طرحها من جديد ، لقد صار عقد السبعينات بالنسبة لتاريخ مصر هو البداية لعصر الاحتكاكات والصراعات الطائفية. كل هذا وكية تزايد متصاعد لنفوة الجماعات الدينية والتي طرحت تصورا لنا، الجماعة الوطنية يختلف عن ذلك الذي استقرت عليه الحركة الوطنية المصرية.

كانت الحصلة النطقية لموقف كل من النظام والجماعات ان اعتبر الأقباط ان هناك تراجعا عن الاتفاق الضمني حول المساواة والمواطنة ومن ثم المشاركة والتي تم التوصل اليه من خلال

أنور السادات





حسن صبار

التأكيد على قيم المواطنة والمساواة من قبل النظام السياسي ، الا انه وعلى ارض الواقع تغيير بعض الشئ امكنية تجسيد هذه القيم عمليا من خلال مشاركة فعالة.

مشاركة الشباب الليبي.. صعوبات خاصة

في ضوء هذا الواقع متعاور الاقتراب من الصعوبات الخاصة التي تعوق مشاركة الشباب القبطي ، وهي صعوبات ليس له يد فيها حيث ترجع هذه الصعوبات لطرف خارجة عن إرادته ، وأتصورها طارئة ، وإن كان هذا لا ينفي أن هذه الصعوبات فعالة ومؤثرة ، وواقعية ولا يمكن أن تغض البصر عنها.

وعن رصد هذه الصعوبات كما يلي:

- ١) المناخ الطائفي.
- ٢) تدني الحركة السياسية.
- ٣) التراجع التاريخي عن المواطنة.
- ٤) الاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص في الحياة العامة.

- ٥) التشكيك في العقيدة الإيمانية.
- ٦) التحديث المغلوط من الأقباط وكنيستهم الوطنية.

١) المناخ الطائفي

إن الاستمرار المتصاعد للممارسات الطائفية الموجهة ضد الأقباط (فكري ومادي) - كما وكيفاً ، كما من حيث مرات حدوثها وكيفية من حيث نوعية واسلوب تنفيذها- على مدى ما يقرب من ربع قرن الآن (من المحادثة ١٩٧٢ إلى الحرق ١٩٩٤) أثره ولا شك في تردد الشباب القبطي من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية خاصة وقد رافق هذه الممارسات إعادة النظر في الموقف من الأقباط من حيث طرح التعامل معهم على أساس «أهل الفمة» و«الولاية»

إن الطائفية من حيث هي تقسيم للبشر كل حسب دينه وما يرافق ذلك من تعجيد لقيم الطائفية وصعوة الوعي الذاتي الديني فإنها تتضمن تجاهلاً لتقييم الآخرين وتحمل في جوهريها بطلو عدم المساواة والرغبة في التمييز والتسديد على الآخر ومن ثم يجعله يسلك مسلحاً سلبياً تجاه الغير.

فبدلاً من أن تؤدي الصعوبات الدينية إلى دعم الجماعة الوطنية بحيث تقل استمراراً للمنجزات المشتركة التي حققتها معا مكونات الجماعة الوطنية فإنها وكما يقرّد ، أدت أسيمة الفزالي إلى حرب «أودت إلى تزايد الشعور بالذات في مواجهة الآخرين وإلى الرغبة في إبراز أوجه التمايز عنهم مما يخلق مناخاً عاماً

التفاد المشترك عبر التاريخ.

(٤) المرحلة المبكرة : مرحلة إعادة التوازن (١٩٨١...)

تتمثل مرحلة حكم الرئيس مبارك ، على مدى ١٢ عاماً ، محاولة لإعادة التوازن للحياة السياسية المصرية ، فبعد مرحلتى اللهايات القروى ، الناصرية ، والنهايات القروى ، الساداتية ، كان من الطبيعي أن تصمم حركة القيادة بالحفر الشديد بهدف ضبط الإيقاع والبطء الشديد في معدل التغيير واستخدام اسلوب القروى ودراسة الموقف بكل إبعاد قبل اتخاذ القرار حتى لو كان ذلك على حساب الخسب المباشر في العديد من القضايا . أنها مرحلة يمكن أن توصف بحسب تعبير د. أحمد همد الله بالادكتاتورية واللامركزية ، فرغم التأكيد المستمر من قبل القيادة السياسية على ضرورة المشاركة السياسية غير المؤسسات السياسية القائمة لم تزل غير متوافقة مع هذا الامر ، ورغم حرية التعبير المتاحة للجميع الا ان ذلك لم يترجم على ارض الواقع إلى فاعليات سياسية تدعم العملية الديمقراطية في مصر . يضاف إلى ما سبق محاولات عدم التشريعية القائمة من خلال الاعمال الارهابية المتعاقبة والتي يوجه بعض منها نحو الأقباط . وعليه فإن النتيجة العملية سابقة هو انه رغم

قابلاً للاستشارة والاشتمال على أيدى العناصر المتعصبة أو المتطرفة التي ترى في نفى الآخر واضطهادهم مسجراً لأزماتها المدينة.

وفي تقديرى أن استمرارية المناخ الطائفي تعتمد على البتين

أولاً الطاقة التصويبية والفكرية

وأقصد بها التعامل مع التصور وتفسيرها بما يدعم المناخ الطائفي فالقراءة الثانية لأدبيات الحركة الإسلامية المعاصرة حول الموقف من الأقباط تعكس ، على حد تعبير د. محمد الدين إبراهيم قراءة قلقة ليست واضحة ومتسقة فالاختلاف في الآراء مسألة يشترط عليها نقاشات في الحيز والواجبات في الدنيا وفي الأخرى من وجهة النظر الإسلامية ، صحيح أن هناك رافدا من روافد الفكر الإسلامي يؤمن بإطلاق المساواة في كل أمور الدنيا وفي مقدمتها حق المواطنة الكاملة وما تنطوي عليه من حقوق وواجبات ، من التكافؤ في الفرص بما في ذلك تقلد جميع المناصب العامة الا ان هناك رافداً آخر في فكر الحركة الإسلامية لا يسلم بهله للإسلام الكاملة بين المسلمين وغير المسلمين ، فالإسلام لا يرتب لأهل الكتاب غير الحماية وحرية الاعتقاد ، والممارسة الدينية والرحمة والبر ، في مقابل أدلتهم لجزية.

وكمشروع لأدبيات هذا الرافد ، تقرأ لعبد الجواد حسن في كتابه ومقدمة في فقه الجهادية المعاصرة أن المجتمع المصري اليوم في حقيقة امره مجتمع جاهلي محصن ، وأن البصرة اليوم يصدد الفرج إلى هذا الشعب بالاسلام من جديد.. وأن على الدعوة ان تنهض لفتح في مصر جديد .. الجهاد والفتح ولا وسيلة للاسلام لابلاغ الناس ودعوتهم ، ويراصل الكاتب لذلك يعطى للأقلية المصرية في مصر ان تتحدث كثيراً عن الوحدة الوطنية، فهم في ظلها والمسلمين سواء ، فلا جزية يعطونها عن يد وهم صاغرون ، ولا احصاس بالهزيمة لحكم المؤمنين ، وأما في ظل دولة الاسلام - أيما كان أسماها- فلا مفر من الهزيمة ، ولا مشاركة في الحكم ولا اعحام عليهم في دلع ولا جهاد وإنما هم دوماً في حالة يتسقى أن تحترقهم بقرة الاسلام وعظمته وسوره ويرد وخيره وكرمه وسماحته ، أي في حالة تدفعهم -على الجملة- للدخل فيه اختياراً.

ثانياً: الطاقة العنيفة

وأقصد بها عمليات العنف الطائفي التي



د. سعد الدين إبراهيم

واقع متناقض. تناقض بين ما يقال ومعلن وبين ما يمارس عمليا، تناقض بين ما هو متصوص عليه ويتضمن فيما إيجابية اختبرت تاريخيا، وبين تطبيقات مخالفة حاليا، تناقض بين توقعاته في ضوء الخبرة التاريخية والترات المصرية لوحدة الجماعة المصرية وبين ما يراه أمامه على أرض الواقع.

إن الشباب القبطي يصبح في النهاية أمام أمرين: إما التواجد والمشاركة واستكمال المسيرة الوطنية أو بمعنى الاصطلاح، الانسحاب حفاظا على وحدة الجماعة وسلامتها، فتجده يؤثر الانسحاب.

٤٤ الإخلاق لهذا تكافؤ الفرص في الحياة العامة

أبرزت الحركة الدينية أنشائها اقتصادية وتعليمية خاصة بها، وعليه فمن الطبيعي أن يرتبط العمل والالتحاق بهذه الانشاق بالانتماء الديني وأنصوب أن هذا يولد شعورا بمتناهي على الأقل - يتنازل فرص العمل أو التعليم بالنسبة للشباب القبطي، خاصة وأنه يركب ذلك رجوع الدولة عن مبدأ التعميم وارتفاع معدلات البطالة من ٨٥٠ ألف فرد عام ١٩٧٦ إلى ٢.٠١١ مليون فرد عام ١٩٨٦ أي أن معدل البطالة ارتفع من ٧.٧٪ إلى ١٤.٧٪ من إجمالي قوة العمل خلال نفس الفترة.

بالطبع فليس إذا كانت أزمة البطالة أزمة عامة لمس الشباب جميعه فإنها تتضاعف بالنسبة للشباب القبطي مع تنامي الكيانات ذات الهوية الدينية.

يرافق ذلك ضعف القدرة التوظيفية بصفة عامة التي تعكس قصورا عن استيعاب القادرين على العمل والاندماج نحو «المختصة» وتبني صناعات تعتمد على ما يعرف «بالعمالة الكثيفة».

٤٥ التشكيك في العقيدة الإيمانية:

تعد العقيدة الدينية بالنسبة للمصري من الأركان القسمة والعزيزة إلى نفسه وقلبه ووجدانه، وبالتالي فإن التنازل أو التجرع الذي يمس معتقد المصري الديني لقا يسببه له ألما شديدا. لذا صارت محاولات التشكيك في العقيدة الدينية بالنسبة للشباب القبطي من قبل البعض من خلال وسائل الإعلام المختلفة واحدة من أشد المعوقات التي تسبب إحباطا لدى الشباب القبطي وتجعل دون مشاركة.

إن العقيدة الدينية لمكونات الجماعة الوطنية كانت دائما خارج النقاش عبر تاريخ حركة هذه الجماعة. وأذكر هنا كلمات هامة

تتل النتيجة المنطقية للطائفية التصوصية والفكرية، فهي تفسيرها للعنف الموجه للأغيار الدينيين (غير المسلمين) يؤكد أن تهييل عبد الفتاح على أن «هذا العنف يكشف علاقة غير مرتبة بين الصلوك ونظام التفكير الديني لصورة الآخر وجوده واضفا» التصوصية على الأساس المادي والمعنوي بكسائه، نفس المعنى يؤكد د. أسامة الغزالي حرب في معرض دعوته إلى ضرورة الإصلاح الديني حيث يقول: إن في ذلك الحضور الديني المتعكس كما وتتنوع، لا يركبه تحسن كيني سواء في السلوكيات السائدة في المجتمع، أو في الشروح والتفسير والافتراء حول التصوص الدينية.

وجدير بالإشارة أنه يلاحظ كيف أن أحداث العنف الديني الموجه للأكباط قد تزايدت بشكل مكثف في الأعوام السبعة السابقة وإن عدد القتلى من الأكباط في عامي ١٩٩٢، ١٩٩٣ قد قارب الثلاثين قتيلًا.

٢) تدن الحركة السياسية وأقص تحول العمل العام السياسي والاجتماعي إلى عمل ديني أصبحت يرميه حلبة الصراع السياسي والاجتماعي مجالا للنفاذ لآيين تيارات سياسية متعددة بل بين إسلام والإسلام، بين مسلمين وغير مسلمين، وقد أدى هذا إلى أن ينظر إلى الأكباط باعتبارهم جماعة طائفية مستقلة يجب التعامل معهم ككتلة واحدة بدون تنوعات واعتبارهم بجماعتهم طرفا من أطراف العملية السياسية. وكان كاتب هذه السطور قد نيه لهذا الأمر منذ عشر سنوات في مقال بجريدة الأهالي عنوانه: «الفاعل مع الأكباط كجماعة انتخابية شرح للوحدة الوطنية»، وذلك عشية الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٤. إلا أن هذه الأمور تكثف بشكل ملحوظ على المستويات بشكل أصبح يؤلم كثير الشباب القبطي ويمعلن على تجنيه.

٣) الصراع القاري في المواطن:

لقد ترسب لدى الشباب القبطي شعور بأنه من في الموسم في أغلى وأعز ما يجتره الجماعة الوطنية معاً لا وهو مبدأ المواطنة. فرغم أن هناك مبادئ ونصوصا مقررمة صاغتها مكونات الجماعة الوطنية معاً كحصوله للنضال المشترك حول المساواة والمواطنة إلا أنه يجد تراجعا عنها على أرض الواقع وفي المحاربة العملية. وهكذا يجد الشباب القبطي نفسه أمام

حول هذا الأمر للصكر الإسلامي الكبير الاستاذ فهمي هويدي يقول فيها: «واسمها لنا بأن نسجل اعتراضا صريحا على ما يصدر من بعض الدعاة الاسلاميين من مقولات تنسب الأكباط وتقال من عقائدهم. فنبطل علمنا أن ذلك ليس من تعاليم الاسلام ولا من أده. فضلا عن أننا لا نتصور من مقتضى حسن الخطاب أو الفسيرة على الدين الذي يأسسه ترتكب حماقات بغير حصر في زماننا، لا نكاد نجتاز واحدة، حتى ندفع إلى أخرى، واسمها لنا بأن نقرر أيضا أن مقولات هؤلاء - مهما حسنت نياتهم - تقع الباب لمفاسد ثلاث على الأقل. كل منها أسوأ من الأخرى، فهي تهدم علاقة البر والقسطن التي دعا القرآن الكريم إلى إقامتها مع غير المسلمين، وهي تنسف وحدة الوطن وتزق شمله، وهي مفسدة ينكرها العقل ويؤدها النقل، .. وهي تجرح وجه الاسلام ذاته، وتشوه مشروعه الحضاري الذي نزع جادين بأنه قادر على صياغة حاضر الأمة ومستقبلها، في ظل تنوع مكوناتها الدينية والسياسية. وفي مقابل هذه المفاسد فأننا لا نكاد نرى مصلحة واحدة، إيمانية أو عملية، سيحققها ذلك المصلك، اللهم إلا إذا اعتبرنا أن قتل الدبة لصاحبها - في النصرة

ظاهرة العسكرية.. قراءة جديدة (٦)

التبرير السوسيولوجي للميثولوجيا العسكرية



في الحلقة الأولى من سلسلة دراسة (ظاهرة العسكرية.. قراءة جديدة) طرحت عدة تساؤلات كان على أسسها: هل تكون العسكرية تاريخاً مرحلة تاريخية في بعض النظم، أم أنها ظاهرة ملازمة حتماً لأي نظام سياسي، ولا سيما إذا تعلق الأمر بدولة عظمى أو عظمية تبلغ حد الامبراطورية، وتبعاً لذلك لابد وأن تشمل أية دراسة جادة لهذه الظاهرة بحث الأمور الآتية:

* الدور التاريخي للعسكر في نشأة الامبراطوريات والدول.. وكذلك انتهيارها أو سقوطها.

* وهل يشغل العسكر في الدولة القانونية أو الديمقراطية الحديثة موقعاً أساسياً، وهل للعسكر دور أساسي أو ثانوي في هذه الدولة؟

* وهل يتخلص حقيقة دور المؤسسة العسكرية في الديمقراطيات، ويتحقق ذلك باختصاص هذه المؤسسة للسلطة المدنية؟ أم أنه صار لهذه المؤسسة دوراً الجوهرى في الداخل والخارج؟ وماهى الظروف التى هبأت للمؤسسة العسكرية اختراق الدولة الدستورية ومؤسساتها؟ وكيف أمكن للشعب صاحب السيادة -اسماً- أن يتقبل هيمنة أحد أجهزة السلطة التنفيذية؟ بل كيف تقبل النظام الديمقراطى الغربى إهدار أحد أصوله الأيديولوجية والنسبوية وهو الفصل بين سلطة الحكم المدنية وبين جيش قومى يتم

في قيام الانقلابات العسكرية حيث لا يواجه العسكر أية صعوبة دستورية أو مادية في فرض سيطرتهم بالقوة على شعوب ضعيفة أو متخلفة مغلوطة على أمرها، ومع ذلك يستعين العسكر بالمهربين أو المنظرين الذين يزعمون بأن العسكر هم رسل الثورة والحركات التحررية.

إن الفاشيات الغربية في نزعتها العسكرية المتطرفة تهرس عدوانها على النساتير والشرعية الدستورية الديمقراطية بفلسفة قوسية متطرفة تتبنى دين القوة والاستعلاء العنصرى.. وأما النظم العسكرية الانتدابية فإنها تطرح ميثولوجية أو أيديولوجية ثورية أو تحريرية مفهومة للجدل.

هذه هى بعض المشكلات التى تشهدها ظاهرة العسكرية، وقد لفت النظر إلى أن دراسات ومؤلفات وأبحاثاً كثيرة ظهرت في الغرب تناولت بالتحليل والتعليق معالم تلك المشكلات.. وأما مكتبتنا العربية فليس فيها سوى القليل من تلك الدراسات والأبحاث وما ظهر منها انصرف بصفة أساسية إلى دراسة الانقلابات العسكرية، وكانت عنايته أقل بظاهرة العسكرية ذاتها، وربما كانت الدراسة العلمية الوحيدة (وإن كانت قهشيدية) هى دراسة الصديق د. أنور عبد الملك فى الجزء الثانى من كتابه والمجلدات الاجتماعية» بعنوان (التسوية والاشتراكية) وعنوان الفصل الثانى (الجيش والأمة جوهر السلطة الاجتماعية) (ص ٢٩-٧٠).

ظهور علم الاجتماع العسكرى

ويصعب فى مقال محدود (للغاية) أن أقص جهداً شاقاً بذله د. أنور عبد الملك فى تأكيده ظهور علم العسكرى فى العلم الاجتماعى. سواء فى مرحلة علم الاجتماع الكلاسيكى «حيث ساد الاتجاه المعادى للعسكرى»، أو المرحلة التالية وهى مرحلة حرب ١٩١٤-١٩٤٥ وفتره تالية حيث ظلت العلاقة بين الجيش والمجتمع يمتدحها الواسع فى الظل، فى نفس الوقت الذى خرجت فيه

اتصاؤه قاصاً عن كافة الشئون الداخلية المدنية؟

ولئن كان وضع العسكر أو المؤسسة العسكرية فى الدولة الديمقراطية يقجر كثيراً من المشكلات الدستورية والقانونية.. إلا أن هذه المشكلات تظل محكومة نظرياً وبمستورع وبأصول قانونية وتقاليده وأعراف تاريخية.. والأمر مختلف تماماً، فى دول العالم الثالث التى تختلف كثيراً (سواء فى تاريخها السياسى أو نظمها القانونية، عن الديمقراطيات الغربية.. وهذا هو السبب

مفاهيم مثل الدولة في ظل سيطرة الجيوش، والحرب الشاملة، والموارد الخاص من القياض والظلام حتى رغم أنها لم تكن قد نجت بعد في النفاذ إلى دائرة البحث العملي والنظري» ص ٣٤. ويعجب د. أنور ويدي دةشته من أنه على الرغم مما أظهرته الحرب العالمية الثانية للأهمية الحاسمة للقوة العسكرية، فإن معظم الدراسات أو كلها أبرزت الدور الحاسم للقيادة السياسية والبنية الاقتصادية.

وينص لاتحاد نجد إلتادرا عسلا بهتم بدراسة ماسسى بعد ذلك «بالمركب العسكري الصناعي» (ص ٣٣، ٣٤) إلى أن حل المناخ أو الضرورة الاجتماعية الذي جعل من الممكن أخيرا الاعتراف بالدور الهام لعنصر العسكرية في الحركة الموضوعية للمجتمعات الراقية في العالم الزاهن. ومنذ عام ١٩٦٠ وما بعدها أصبح علم الاجتماع

العسكري- علما مقلعنا به كفرع من فروع العلم: في الولايات المتحدة من خلال «المعهد الجامعي للتنظيم العسكري» والتي تحول أخيرا إلى «المعهد الجامعي للقوات المسلحة والمجتمع». وفي بريطانيا المظى وفرنسا وألمانيا الغربية والدولة الاشتراكية الأوروبية، أو ذلك نتيجة نشر عدد متزايد من الدراسات والمشروعات الاجتماعية ومن خلال إنشاء لجنة بحث على مستوى عالمي تخصص بموضوع «القوات المسلحة والمجتمع» تحت إشراف الرابطة السوسيولوجية الدولية (المؤقر السوسيولوجي العالمي السادس- إيفيان ١٩٦٦) ثم بصورة أشمل نتيجة الاهتمام المتزايد من جانب علماء الاجتماع وعلماء السياسة في

القوات المسلحة في القارات الثلاث التي هي مجال الحركة الضخمة والتجديد وموضوع الملاحظة المضطربة.

الظاهرة العسكرية وتفسيراتها المتعددة

إن نخوض في تعقيدات وتفسيرات مأساوى علم الاجتماع العسكري، والصبر المختلفة التي عرضها د. أنور عهد الملك في دراسته- وإن كنا نرى من الضروري أن نورد ملاحظته الهامة عن طريقة دخول عنصر العسكرية في الرعى السوسيولوجي، فهو يقول:

«يسد أن عنصر العسكرية قد دخل الرعى السوسيولوجي بطريقة عكسية. فبدلا من ظهوره نتيجة العمليات الراقية في العالم نجد أنه نشأ على أساس وعي زائف وتطور بطر بالغ وفي الحدود المتبعة للمناخ الثقافي التقليدي. وإذا كانت الماهير العادية حسيما تزعم هي بالفعل المتعلقة بالمدنية واللمانية والإنسانية. فإن عنصر العسكرية يمكن اعتباره عندئذ عنصرا غير هادي أو جمسا غربيا أو ابتاعا شاذا في حركة التطوير السلمية المتنامية تجاه التقدم.» ص ٣٥

«... إن المناقشة تدور كما لو أن الدور الأساسي للجيش هو دور عسكري ضمني منفصل- طبقا للتحليل التصوري عن جهاز السلطة- رغم في إطار مركب والدولة- الأمة- الطبقة». كذلك يبدو الأمر وكأن الجهاز العسكري في اغترابه من هذه العملية الغربية للسلطة أصبح جيبس لدواته فادار ظهره للتحاليد القديمة والتي بنفسه في عظم مفاخرة أو على أفضل الأحوال في عمل لم يسبق له مثيل».

«هذه هي بكل تأكيد نظرية الاستثنائية ولكن في إطار مايرصد بالفضل بأنه «مقل» علم اجتماع الجيش»

«وفي عام ١٩٧٠ كان هذا الحقل الدراسي يعرض عتاده بأنه «بشكل كافة الأوضاع والتركيبات التي يتخذ فيها عنصر العنف المنظم دورا رئيسا وشرعيا». والملاحظ أنه في الفترة ما بين ١٩٦٥ و ١٩٧٠ تطورت مفاهيم جديدة مثل «الأوضاع» والتركيبات



د. أنور عهد الملك

والشرعية» ص ٣٦... وإذا اعتبرت دول العالم الثالث (أو الأمم الجديدة) هي الميدان المفضل للدراسة علم الاجتماع العسكري، فقد يظل هذا العلم قائما على أساس نظرية الاستغنائية، وعندئذ يحدو السؤال عما إذا كان يمكن لنظرية الاستغنائية هذه أن تكون أساسا لوضع نظرية عامة، (ص ٣٧) ويؤكد د. أنور عبيد الملك: أن العالم الثالث أو عالم القارات الثلاث هي المنطقة التابعة، وهي عالم الثورات والحركات الوطنية...، وهي بذلك الميدان الذي يحدو إضافة معاصرة إلى المجال السوسيولوجي الواسع، غير أن النجاح لن يتحقق إلا عندما يقوم رأس جسر على الخصلة الأخرى من النهر مبدئيا بعلم الاجتماع العادي كمثل أكثر ضمانا وأمانا). ومع ذلك فإنه لا يجوز إطلاقا قصر عنصر العسكرية، على المجتمعات أو التكوينات القومية بوصفها الحقل المفضل لممارسات العسكرية حيث تكثف الحركات القومية الطالفة بالاستقلال، ذلك أن هؤلاء العسكريين ذاهم الذين يلمعون دورا كبيرا في اتخاذ القرار السياسي في الولايات المتحدة (ص ٣٧) وفي معظم الدول الأوروبية، وينتهي د. أنور عبد الملك (إلى القول:

إنه باستعانة الدراسة السوسيولوجية لعنصر الجيش أن توفر بصورة طبيعية عناصر المقارنة الاجتماعية الكبرى طالما جعلت مسترلية التصرف على كل المجتمعات التابعة والمجتمعات المهينة التي تسيطر عليها، وهي أيضا الوحيدة التي باستطاعتها أن تضع أساس نظرية عامة لظاهرة (الجيش في المجتمعات القومية»

الجيش في قلب سلطة الدولة

يسود إن د. أنور عبد الملك يعيد طرح الميثولوجية العسكرية في ثوب علمي جديد أسماه «علم الاجتماع العسكري» مؤكدا في نفس الوقت أنه ليس ذات صلابة استثنائية، وإنما هو امتداد طبيعي لعلم

الاجتماع حيث يتناول عنصر العسكرية وهو في نهاية الفصل الثاني من مؤلفه يقول:

«وبمع الجيش بل ينفي عليه أن يصبح بمثابة الوسيط بين الفئات المعنية بالنظام والتقدم، بدلا من محاصرة نفسه داخل حدود مجال النظام وهدو. ومن الواضح أن التقدم التكنولوجي والعلمي قد منح هذا التصور لرسالة الجيش! مصداقية لآباس بهائي عصر الالكترونيات والأسلحة والطاقة النووية أو عصر الامبريالية المهينة والثروة الوطنية والاجتماعية المعظم»

«... ومع أن المثقفين قد أحالوا الجيش إلى مرتبة هامشية إلا أنه يحد نفسه الآن وير يفهميات جلوية ورغم أنه قد تكون تاريخيا كاداة للحفاظ على استمرارية النظام ككل، إلا أنه نادرا ما يحد نفسه الآن في وضع يمكنه من المشاركة في عملية إعادة التعقيم الجلوية المجارة الآن» ص ٦٠.

ويؤكد د. أنور ضرورة التعليم برسالة الجيش في ضوء ما أصاب بنية الدولة من تغيير جوهري فهو يقول:

«إن الدولة المعاصرة قد أعادت صياغة نفسها بسهولة نسبية فيما يتعلق بعنصرها الاقتصادي والشعافي. ولكننا لا نجد هذه المتغيرات بين النظام والعسكرية، بين الاستمرارية الجدلية إلا في جوهر الدولة أي داخل الجيش. ومن هنا جاء متناخ الصراع والثورات المتتالية وانعدام الفهم والإحساس بالهامشية التي تسيطر على الجيش وهنا أيضا تجد تفسيرها لظهور عامل العسكرية كوشكالية سوسيولوجية (إن بروز الجيش كإشكالية سوسيولوجية يعني نقطة الوسيط بين العلوم الاجتماعية المختلفة جاء مصاحبا للتدخل المتعدد العمق الذي طرأ على طبيعة الدولة المعاصرة ووظائفها بالإضافة إلى وضوح وجلاء هذا التدخل أمام الطبيعة السياسية ومثقفها.

«إن هذين التحولين يمثلان نهاية الوم الفلسفي والوظيفية الحالية في تلك العلوم المعنية بدناميكية المجتمعات الانسانية. وهو اتجاه يختلف جذريا عن محاولة عزل الجيش في مجال علمي منفصل يسمى «علم

الاجتماع العسكري» فليس هناك من يتحدث عن «علم اجتماع البوليس» أو علم اجتماع القضاء وهما جهازان أساسيان من أجهزة الدولة أن المطلوب وهو بالفصل اسم وحصل علمي محدث بوضوح وهو: «علم اجتماع السلطة أو سوسيولوجيا السلطة... وهذا النهج سرف يؤدي في المرحلة الأولى إلى وضع الجيش في قلب سلطة الدولة... وهكذا نرى أن الدراسة السوسيولوجية للجيش هي جزء متكامل من علم الاجتماع العسكري والمقارن للسلطة السياسية يعبرها شأنها في ذلك شأن علوم المجتمع ككل مفهوم الحصرية الذي يعد هو وحده النادر على التوسط بين الجدليات الاجتماعية على امتدادها وعلى الربط بأسلوب منطقي جلي على الحصرية، وماهر قومي» والصومى وماهر شائع بين الانسانية ككل» ص ٦١.

فالجيش في نظر د. أنور عبد الملك (هو جوهر السلطة في كل مكان حتى لو كان ذلك بدرجات خصوصية متفاوتة من الفعالية... والجيش هو إحدى الدعامات الأساسية لعملية الاستمرارية الاجتماعية القومية أو العنف المنظم» ص ٦١

ولما اعتبر د. أنور عبد الملك أن الجيش هو جوهر السلطة فلم يكن غريبا أن ينتسب إلى القربى بأنه يصبح من الطبيعي أن يحد الجيش نفسه في قلب هذه الأزمة الصعبة حيث أنه يضطلع في التحليل النهائي بمهمة حماية استقرار مؤسسات الدولة، والقومية واستقلالية سلطة القرار لديها وعلى أنه جيش الشعب الذي يناضل من أجل تحرره وثورته. ومن هنا نجد يضطلع بالدور التقليدي للمؤسسة العسكرية في نفس الوقت الذي تجعل فيه وظيفة كحامل رسالة المستقبل» ص ٤٦

ولكن يحد أن إتهام الانهيار السوفييتي كسلطة متناحسة للامبريالية الغربية (أمريكية وأوروبية)، وانفراد أمريكا بالهمنة العالمية، لمثل يكون الحديث عن ثورات التحرير حديثا مجديا! أم أن ما تلقاه الامبريالية الأمريكية من نظم حكم عسكريتسرف تكون حريا على الشعب وليست ثورات تحريرية ويكون منطق د. أنور عبد الملك بالدفاع عن رسالة العسكر الصهرية... مبرره الصورة السوسيولوجية «وللميثولوجيا العسكرية»؟

سيد حميدة العشري



بطل سباق الموانع

وقت المسيرة

ثمة أناس قضى بهم الحمية، وآخرون تشغل الحياة أمامهم طريقاً مفروساً بالموانع، وتصبح الحياة ذاتها تحدياً، والاستمرار فيها - نجاح - يمثل تعبيراً عن إرادة صارمة، خاصة، لا تعرف التردد، فيستحيل الإنسان سيقاً، ويعتاد على أن يكون حاداً متمثللاً قول واحد من سيوف مصر الحادة والقاطعة وعبد الله التميمي:

صليت يا همام فقد علمنا
بأننا الصلح صلحاً لا يائنا
لنا جلد على جلد يقيتنا
إذا زاد البلا زدتنا يقيتنا
وهكذا كان قاما .. سيد حميدة العشري
الاسم: سيد حميدة العشري
تاريخ الميلاد: ١٩٠٥-١٩٣٠
المنهة: محام

الوالد: تاجر صفي - مزارع
الاسم الحركي: سامي
تاريخ الرقابة: ١٩٠٩-١٩٩٦ كان الأب ميسور الحال.. فلذاتنا ونصف هما كل ما يمتلك في زمام قربة التطوري مركز الصياط، لكنه حاول أن يصبح أكثر قدرة على مصارعة الحياة فانتفع محلاً لتجارة الأقمشة ولكنه ذلك من أن يصبح ميسوراً، لكنه فرض عليه أن يتعامل مع الحياة بجدية صارمة تستهلك كل الوقت، وكل الحمية فيسبب بين الدكان والزراعة، وهكذا أراد أن يكون ابنه سيد. كان الولد سيد يورثه أن يتعلم النطق، فأصر الأب أن ينطقه بالقرآن، وهو طفل صغير لم يزل .. أصر الأب أن يصرمه كل إمكانيات المرح الطفولي.. وأن يرض عليه حياة جادة حادة يلقف فمها الفتى طوال يومه

هي المسافة، لكن القارق هنا فقد تميزه فلا حصار ولا شغل ويجري خلقه، بل هو أمام أقرانه مجرد ولد فلاح.

لكن الصور لم تترسبها الطبعي، فالأب يعاني من كساد التجارة ومن صعوبة الحمية، وفي جلسة هادئة وقلقة أمام دكانه حسم أمره. فقد حسب السنوات الباقية لسيد في سلم التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي.. ياء كل هذه السنوات وحسبها الأب بطريقته.. فهو لن يستطيع احتمال كل هذه السنوات، وكما تته اتخذ هو القرار، سافر إلى القاهرة أخذ الولد من «ينبأقادن» الابتدائية، إلى مدرسة المعلمين الأولية في إمامة فمن هذه المدرسة سيتخرج سريعاً ليعلن مدرساً الزامياً، ولم يكن الفتى راضياً، لكن أحداً لم يسمأه رأي.

لكن الفتى استخدم ضد تصلب الأب، ذات الآداة التي غرسها الأب في صدره، كان يعلم بدراسة جامعية، وثقافة، ومعرفة مفتوحة، وليس مجرد عدة سنوات في مدرسة المعلمين ليتخرج مدرساً إلزامياً.

وأقصى سنوات الدراسة الخمس على مضض، ولم يتبق سوى أشهر كي يخرج، لكنه صمم على المعاندة هو يريد لنفسه طريقاً آخر، أكثر صعوبة رعباً، ولكن أكثر إثارة، عناده القديم والاصل عاد، تشبب عن المدرسة متعمداً، وقضى الأشهر الأخيرة من العام الأخير في البيت.. يقرأ روايات وكتباً ومقالات بعيدة قاما عن كتب الدراسة الجافة والتي تؤهله لمستقبل به مستقبل، فجعل الأب بخطاب من المدرسة يلقفه بحرمان ابنه من الامتحان بسبب الغياب، وأسرع ليجد الابن وقد اشتق حسام التحدي والأصرار، علمه الاب كيف يكون الأصرار، فاستخدم الأصرار ضد إرادة الأب سيفان حادان يتصادمان، وغرّبه الأب بين أسرين مدرس إلزامي، وأن يصمد للقرية فلاحاً ورفض الفتى الأسرين.. وبدأ سباق الموانع المثير بالجميل في أن واحد.

سنوات خمس ضاعت من حياته، تناسها وحصل على الابتدائية (منازل) عام ١٩٤٩ وأتى إلى القرية حاملاً معه بداية انتصاره، لأن الأب ورضع لإرادة الفتى، ويعرض الفتى ما فات كله في فترة واحدة، فيحصل على شهادة الثقافة (منازل) في عام واحد، أربع سنوات دراسة قفزها في عام واحد.

ويستمر سباق الموانع، يحصل على الثانوية العامة في العام التالي، وتبقى آخر مراحل السباق ... الجامعة

وليله يحفظ القرآن. في الصباح.. الكتاب وسيدنا، وبعد الظهر على باب الدكان يحفظ ويحفظ، ويصعد... حتى ختم القرآن وهو لم يزل في الحامية والنصف من عصره، في هذا السن المبكر يجتاز «الولد» مرحلة حفظ القرآن بأكمله، ولكن هذه الساعات والليالي والأيام التي قضاه في حفظ دائب لا ينقطع تحت وطأة عصا «سيدنا»، وإلحاح الأب... نزعته منه إمكانيته مجارة أطفال القرية، لم يلعب في الجمن، بل وحتى لم يعرف فنون اللعب، وعندهما ختم القرآن تباها به الأب على الجميع فعلمه أن القسوة على النفس تكفل بل وتفرض للإنسان احترام الآخرين.. ويزهوه الولد «يحفظ القرآن مبكراً، ثم يكتفل له الأب ما يزهو به أكثر، فقد التحق بالمدرسة الأولية، والمشوار طويل إلى المدرسة، فأعارة الأب حمارة، يركبه ويجري خلقه أحد الشغافين ليعود بالحمارة بعد أن يوصل «سيد» إلى المدرسة.

القرب من هذا التميز أدهشه بأكثر مما أعجب، وظل يتساءل لماذا هو يركب الحمار بينما الأولاد الآخرون يقطعون هذا المشوار الطويل سيراً على الأقدام، وجاءت الإجابة على دهشته آيات القرآن «يعز من يشاء» لكن السؤال الحميم ظل يؤرقه ولازله طوال حياته.

والأب يطمع أن يتعلم سيد فيأخذ من المدرسة الأولية إلى الثانوية، ستون كيلو متراً

الأب أنهكه الألام والكساد ولم يعد قادراً ، والفنى مصمم على انتحام المرائع . أكثرنى بالانتساب لكليته الحقوق ، وعمل سكرتيراً فى مدرسة السعيدية القريبة من الجامعة ، وذاكر بحماس منحة تفرقاً كفى له تعليمًا مجانيًا . واستمر فى الدراسة يتفوق ليحصل على المجانية حتى تخرج عام ١٩٥٦ بتقدير يكتفيه للتصنيف فى النيابة . كان الفتى قد تزوج وهو فى سنة ثانية حقوق ، وأصبح مسئولاً عن «صقبة» زوجته وسامى ابنه الأول وفي الجامعة .. وعلى سلم كلية حقوق القاهرة الشهير شاهد نقاشات حادة وصراعات عنيفة بين طلاب من مختلف الانتماءات .. شيوعيين ، وولبيين ، هيئة تحرير ، وشاهد تقلب الأمور ، ومعارك عنيفة يحاول فيها الإخوان فرض سطوتهم بالقوة ، وشارك فى الحوار ، أسعفته ذاكرته المحافظة للقرآن الكريم جادلهم بالثبوتى هي أحسن فردوا عليه بالهدوء .. وويذاً وويذاً وجدتم استطاع

ان يستجيب إلى مناقشاته الصارمة ، الراغبى طريق محدد ، مستقيم ، عاد ، صارم لا يعرف الانكسار ، وأصبح شيوعياً .. وعضى سبب سنوات الجامعة فى كدح منهاه يقفز فى الصباح مسرعاً الى المدرسة السعيدية ومن هناك يقفز مسرعاً إلى الجامعة ، ثم يقفز الى اجتماعات الرفاق ، ثم يقفز الى البيت ليلاكر .. كى يتفوق كى يحصل على المجانية فى العام الذى يليه ، انه ماثرون معش لا يتقنه إلا غنى حفظ القرآن وخفته فى الخامسة من عمره ، وقفز أربع سنوات فى سلم الدراسة فى عام واحد . وخرج سيد .. ويرشح وكيلًا للنيابة لكن العدوان الثلاثى يهدد مصر وينسى سيد كل شئ ، ينسى صفة وسامى وأحلامه بأن يصبح قاضياً ، ينسى ذلك كله ويتذكر مصر .. يرتدى الكاكي ، يتطوع فى الحرس الوطنى ، يحمل الكلاشنكوف على كتفه ليوافق العدوان ، لكن «صفة» لا تتركه وحده

تقتطوع هي أيضا فى الهلال الأحمر .. وتحول البيت إلى معسكر . ينتهى العدوان ، وتبدأ تصفية الحسابات ، لم ينس له النظام انه شيوعى ، ولعل إصراره بالتطوع مصعب ضده وليس له . تقدم للملك القضائى لكن تقارير الأمن سبقتة ، فصره حقه ، ثم تقدم لامتحان المحققين بالسلك الدبلوماسى ، ولجح يتفوق .. لكن تقارير الأمن تلاحقه . هنا لا يصلح سياق المرائع العادى ، فالأمر ليس مختصراً على الإصرار والاجتهاد والتفوق ، بل المطلوب هو الاحتيا ، والتخلي عن المبدأ ، ان تمنحني كى تتسبىق ، ورفض هذا الاحتيا لمطين . ورفض سيد . يتجسد الإصرار موقفاً ، ويرك كل ما زين له .. السلك القضائى والسلك الدبلوماسى ، وإفتح مكتباً للمحاماة فى العياط . عمل محامياً بعض الوقت ، وعمل شيوعياً كل الوقت ، بذلت المشاورة التى حفظ بها القرآن .

وفى مارس ١٩٥٩ يقبض عليه ، وتبدأ رحلة الساتر الخمس المريعة من سجن مصر ، الى التلعة الى معتقل العزب بالفهرم ، الى أبى زعبل حيث التعذيب الوحشى المتعرض ثم معتقل الحمايرق بالراحات . لكن الاكفر صعبة فى ذلك كله لم يكن السجن ، وفراقه لصفة وسامى ، ولاشتياله لانه أحمد الذى ولد وهو فى السجن ، ولا التعذيب الوحشى غير الإنسانى ، وإنما كان تلك المعركة الخفية بيته وبين زبانية الأمن ، عرفوا ان السيف الحاد لا يهدأ الا اذا كسر ، فثوروا كسره ، من نقطة ضعفه «صفة» واتصلوا بصهره ، وكان لدى صهره والد صفة نقطة ضعفه هو الآخر فإبته ضابط بالجيش ، هددوه إما ان يتراجع «سيد» عن المبدأ ، وإما ان يطلق صفة ، وإما ان يطرده ابنه من الجيش (استشهد الابن فيما بعد باليمن) .

واستدعى سيد فى غرفة المأمور ليقابله واحد من زبانية الأمن عارضاً عليه الانزاج القورى مقابل ان يكتب سطوراً واحداً يستنكر فيه الشيوعية ، والا فالطلاق لصفة ، لا .. هنا ولا ذاك هكلنا صمم سيد ، وكان رده بأن إنزال على حضرة الضابط ضرباً وضع فيه كل ما احتمل من عذابات وتعذيب .. ونال جزاء تلك جزاء ، صارما احتمله راضياً .

وفى الخارج كانت صفة مثله قاما تتصك بزوجهما ، وتتصك بعته فى التمسك بمبدأه ، وغضب الأب وضغط عليها بإسلاح المال ، رافضاً الاتفاق عليها ، فتعمل خياطة



فنونها..

«سباق الموانع» لم يقبل أبداً بالسهل، ولا بالغل الوسط، حتى ولو كان وحده، وحتى لو استمر وحده... والقلب المتعطى حزناً على ما جرى للتجربة الاشتراكية ترهقه كثرة العمل وكثرة الانفعال، وكثرة الصدام، ترهقه أيضاً متخارف مستجدة على الوطن وعلى مستقبله، فالتأسلمون يظلمون النخا المصري بغيرهم كابنة اللون، ويفرضون إرغابهم الفكري والعمل، وهو يصمم على المواجهة الحاسمة والصارمة والقاطعة وتسعفه أكثر من غيره حافضه المحبوبة على آيات القرآن الكريم، والمستريحة الي فهم مستنيرة لها.

ويغضبها إلى حد الانفعال المرقع إن البعض في التجمع لا يري حجم الخطر المتأسلم كما يراه هو..

وكم جلس إلى يشكو أوهام البعوض وأخطأ البعض، وكم حاولت أن أخلف من وقع هذا عليه.. وكم حاولت أن استند إليه وإن أسانده في موقفنا المشترك من جماعات التأسلم.

لكنه كان يضي وكان نارا تشتعل بداخله، وتأتى أن تنطفئ هكذا رغم القلب المريض، وكم حاولت أن أطلب إليه التقليل من الانفعال ومن الجهد ومن الازهاق.. لكن رأسه المشتعل شيباً كان يهتز «عمر الشقي بتي».

وحتى آخر رمق ظل يناضل، حضر اجتماع لجنة محافظة الجيزة، ساقه الحديث إلى موضوعه الأثير.. ضرورة تعبئة كل قوى الوطن ضد تيارات التأسلم السياسي.. انفعلي لأن البعض لم يدرك بعد حجم الخطر، وأصل انفعاله شارحاً وجهة نظره.. ضاق القلب المريض بهذا الرجل الثائر دوماً انصاراً دوماً، الحاد دوماً، ورفض أن يواصل معركة الحياة معه.

في ذات الاجتماع تراجع القلب، وتغلي عنه، تغلوه إلى المستشفى ومن المستشفى غاب عنا.

أو كما تقول جدتي «استراج» فكم كان صعباً ومضنياً أن يقضى إنسان حياته كلها في معركة متصلة يتخطى ماتماً ليجد آخر كي يتخطاه، ويحل من الحياة إذا هدأت وطلت من الموانع.

وكم كان صعباً أن يعيش الإنسان مشدوداً، وحاداً ورافضاً لأي احتواء أو هدوء، أو خطوة للخلف.

آن للفراس أن يترجل، لكنه أبى وصمم أن يظل مناضلاً حتى آخر رمق، وحتى آخر لحظة.



الذي اعتلأ حبا للاشتراكية لم يحتمل فكانت أول أزمة قلبية في ديسمبر ١٩٩١.

... ومنذ الأيام الأولى للتجميع

أنى «سيد» صارماً كعادته، وشارك في كل شئ حاداً كعادته وكأنه يتخيل أن حلولاً لمشاكل البشرية يمكن تحقيقها عبر التصميم والاصرار القوي.

تجاريه القديسة علمسته ان الاصرار يحل مشكلاته، لكن في العالم مشكلات أخرى أكثر تعقيداً وفي اجتماعات الامانة العامة كان «سيد» يثقف خطيباً، لم تصد نحن على الخطابة في الاجتماعات، لكنه كان متفرداً في موقفه، ومتفرداً في أسلوب طرحه والدفاع عنه.

صلياً، حاداً، صارماً كان دوماً، لم يعرف في حياته أي لون من التهادن، ولم يتخيل أن الثوري الحق يمكنه أن يفعلها.. وظل يمارس في حزب التجمع.. ذات المعاناة الأدبية التي أتقن

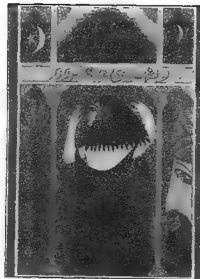
لتأكل هي وابنها وتداول رسائل سيد لصيفة لكن الأب يحتجزها ليواصل ضغطه عليها.. ويصمد الاثنان في مواجهة الصعاب حتى تنتهي المحنة ويفرج عن سيد بعد خمس سنوات في مارس ١٩٦٤.. خرج ولكن ليس كما كان: أسنانه تكسر أغليها من الضرب الوحشي، شعره يتلنى بالشيب ساسى لم يعرف أباه، وأحمد الذي لم يره أبداً خاف منه.. لكن صفيحة كانت في انتظاره، لتبدأ معه رحلة حياة جديدة.

لكن الحياة لم تزل تغيب، له العديد. حل الحزب، صدمه صدمة عنيفة أفقدته هتاه، وصمم على التجديد، وغمده، ورفض قرار الحزب، وكان من الاوائل الذين صمموا على التواصل، ويشتغل في يناير ١٩٧٧ خمسة أشهر.. لكنه يواصل.

ثم كان انهميار الانظمة الاشتراكية... واكتسى وجهه العابس بحزن لا ينتهي، قلبه

غرناطة

رضوي عاشور



فريدة النقاش

منغصات محتملة وأحياناً مبهجة... أما ولحمية القارئة الطيبة ففي يدها الشفاء وفي علاجها ما يطيب البدن والروح والتي تلتقي حفتها في المحركة بعد اتهاها بممارسة السحر. إنهم الناس العاديون، ملجئ الأرض ووقود المعارك، صناع الحياة وروثة الثقافة القادرون على مواجهة ظلم الزمان والحكام... ولكن إلى متى؟

ويكاد ما يتسحب السؤال على التاريخ الذي وقع في الماضي التام، وعلى الحاضر الذي نعيشه، فسوف يكون بوسعنا دائماً أن نجد إجابات كثيرة خاصة أن النص مفتوح مشرع الأبواب نحو المستقبل، على الأقل فيما يخص الحاضر الذي يستدعيه النص بقرة غلاية حتى نكاد وقائمه تشابه في بعض تفاصيلها وصورها مع وقائع وصور يتضمنها النص المتخيل من سقوط الأندلس، وتوزع القرى الطبقية والاجتماعية.. وتشكل الملاحم النفسية والسمات الشخصية.. عن دور الثقافة كأداة مقاومة أو قمع.. ودور أثرها العرب في التنسية الذين قرروا منذ البداية أن يتعايشوا مع الحكماء الجدد، متغاضين من عمليات الإرهاب والتتكيل باخراهم في المدن الأخرى التي أخذت محاكم التفتيش تلاحق أبنائها وتفتش في ضمائرهم بعد أن أجبرتهم على التنصير وتغيير أسمائهم العريية ، وأغلقت حماماتهم وحولت الجوامع إلى كنائس ، وعظمت قادة المجاهدين منهم وأجبرتهم على

مثلاً غير «جورجي زيدان» قبل قرن من الزمان أن يكتب للعرب تاريخهم في روايات تحفظ لهذا التاريخ صوره الجسيمة وتوثق فيه روحاً أخلاقياً مليهاً بالعظاات والصبر، تكتب «رضوي عاشور» روايتها للرواية الواقعية خروج العرب من الأندلس قبل خسمائه عام.. والنظايع التي جرى ارتكابها ضدهم وخاصة ضد من بقي في الأندلس من المسلمين.

وحين ينتهي المرء من قراءة «غرناطة» لابد أن تعثره وقشعريرة في الروح، كذلك التي أحدثها الصبر العالي للمزاييل الكبيرة على أبواب القصر الذي فتحه ليمش فيه أحد الأساقفة الكاثوليك في اليبازين بين المسلمين إعلاناً لحسن النية. ذلك الذي تبين فيما بعد أنه خذعه راح ضحيتها خيرة الشباب العرب.. ولكن «قشعريرة الروح» تتحدّر إلينا من الاتصاف التاريخي إلى الزمن المضارع، الزمن الراقي الذي نعيشه لأن «غرناطة» هي وليدته قبل أن تكون وليدة الخروج السياسي الذي وقع في الماضي التام...

فمع غم الوعي المأساوي بالحاضر يزداد الوعي بالتاريخ ، ويستدعي الضمير الجمعي للأمة وقائمه خاصة إذا بدأ الحاضر الأليم كأنه أبدي. وكأن تكرار الهرطقة قيسه هو شيء بلا نهاية. والزمان التاريخي والحاضر هما زمانا انهيار ، فماداً يفعل البسطاء - لا القادة التاريخيين أو الملوك- في مثل هذا الزمان، ونخص هنا النساء ، اللاتي يفتحن الرواية ويختطنها شهيدات، حيث كانت «مرهقة» تغالب زمانها فتبدو الأيام على ما تبين من

إعلان التعوية والخروج من دينهم وقبول الأسماء الجديدة..

إنها بتحديد هذا الانتقام الذي بدأ واضحاً في النصف الأخير من الرواية تتجاوز الشروط للفترة التاريخية والمصر الذي تقع فيه الأحداث ، ولتقع مشروعية للقرابة المعاصرة والإسقاط السياسي القوي، ولرواية الخارج في الماضي، وإعادة النظر في وقائع الماضي بأدوات الحاضر ، وتجعل فهمنا للتاريخ أكثر عمقا باعتباره الشرط المسبق للمعنى للحاضر.. كما يقول لوكاش

بداية لم يكن من السهل أن تكتب «رضوي عاشور» روايتها هذه أو أن يكتب «أمين معلوف» وقصته الأسبانية رواياتهما التاريخية حيث تنتقل الرواية التاريخية العربية من حالة التسجيل الواقعي كما كانت عند «جورجي زيدان» إلى أن تصبح سيطرة فنية على التاريخ قائمة على الصدق الفني والرواية الموضوعية... لم يكن ذلك سهلاً إلا بعد أن حرثت المدرسة التاريخية الجديدة الأرض وعرف الوطن العربي سبيل من الكتابات التي تعيد صياغة التاريخ في ضوء التفسير الجدلي التاريخي الماركسي ، وظهر الرواية الواقعية والشعر الجديد والنظر الجديد للشقافة ككل، وقد أصبح التاريخ وتجربة جماهيرية تأسست قواعد منهجه العلمي على هذا التصور، ليكون البشر العاديون هم أبطال الروايات كما هم صناع التاريخ الفعلي لا الأباطرة أو الملوك، وإن كان هؤلاء يصوغون القرار ويضعونه موضع التنفيذ، بعد أن تكون فعالية البشر العاديون وتضاهيهم قد أنضجت شروطه، وبعد أن كان هؤلاء البشر قد أصبحوا بشكل فعال- كماهير- لا مجرد أفراد معزولين في القرواات التي شهدتها المنطقة في نهاية القرن الماضي وطيلة هذا القرن وأصبحت تهاجمها حبة ومستدولة بين الناس باعتبارها من إبداع الجدة، يؤثر تأثيراً مباشراً في حياة كل فرد على حد سواء، لتصبح الروايات بين الفرد والمجاعة أكثر وضوحاً وعمقا وبالتالي أكثر قابلية لإعادة التركيب والتصوير عن طريق الفن، وهو ما يجعلنا نضع هذه الروايات التي انطلقت من وقائع التاريخ بعد تجارب «زيدان» والرائدة في مكانة متقدمة من تطور الرواية العربية لأن منظورها جسيماً حتى الآن يختلف اختلافاً جذرياً عن منظور الرواية التاريخية

القديسة، يصصرف النظر عن التساوت في مستويات الأداء، الغنى لكل كاتب على حده، أو طريقة استيعابه للحاضر كتاريخ أو ذك حتى يضيئ الماضي بالصراع العنصري والشرعي للحاضر الذي يمكن رؤيته جوتشد بصورة عقلانية «بعيدة عن التشوهد والتشويق الذي ينهض غالبا على فكرة السلم بين الطغاة لأصراعها وهو الصراع الذي ينتج عنه الدينامية المحركة له، ومن ثم الطابع الغرائبي لمركبه الداخلية، والمخفيات للمحبة الشاسعة لعلاقتها وشخصها ووقاتها دون أن يجري تفسير ذلك العصر التراجمي من وجهة نظر الحاكم أو الإطال المرؤوسين إذ أن بطل الملحمة هو الحياة ذاتها... وسوف يتبين لنا اعتمادا ندرس أعماله فقهى الأصابع دراسة شاملة كيف برز هذا العنصران بقوة في بنى عامة إلى الدرامية والملمحة.

الحكاية الإطارية «لفرغاة» هي وقائع السقوط المدرج للمدينة العربية في أيدي «القتاتالين» وترقيع انتفايات التسليم، وانعكاس ذلك على المواطنين العرب المسلمين الصادقين في اليهاين «وهؤلاء» القادمين من مائة التي سقطت من قبل ومن «بالسية» التي سقطت من بعد وحين نشهد الانحسار الطبقي التدريجي للأسر المسيورة والمستورة وفي الرواية عدة روايات أخرى تتعدد ضماير السرد ويلعب فيها الخمار دورا مركزيا يكتفى العصر الدرامي الأصل فيها. ومنفتح الرواية هو دخول امرأة قش في الطرقات صارية وتستدعى على التوضيرة «أولها» شكمير حين تلقى مصيرها غرقاني النهر، وخاتمة الرواية هي استشهاد امرأة ملأت جويتها ورجاحة عقلها وقدراتها كطبيبة أرجاء الرواية ونفت فيها من روحها، أنها «سلمة» حبيبة أبي جعفر الزرق الذي كان قد اختفى في الكتب وتجليدها وترتيبها بإلذنب.

وتستكمل سلمة مسلسل الاستشهاد... إذ أن اختفاء «موسى بن أبي الفسان» الذي عارض مساعدة تسليم المدينة ودعا لإسقاطها كان فاعلة لمسلسل الاستشهاد. «وتورثت الشائعات من غرق موسى بن أبي الفسان في نهر شهيل»، فهل تكون الصبغة العربية إشارة صادقة كالروى والنووعات... وأخذ «القتاتالين» نساء وأطفالا ورجالا أيضا من قرى مجاورة وبعوهم فأصبوا عبيدا. وكان هناك عبيد من العالم

الجديد الذي فتحة «كولومبس» وتسميه الكاتبة بإسمه الأسباني «كريستوبال كولون» حيث أتى المهاجرين للعالم الجديد بالهنود المرسى لتتلاقى وقائع عملية تجرى على صعيد العالم عسفية انهيار الامبراطورية العربية في أسبانيا بعد انهيار طرق التجارة القديمة واكتشاف العالم الجديد... «كانوا يمشون بخطى وثيدة وأيديهم مقيدة خلف ظهورهم يحيط بهم الحراس من الجانبين، كانت لهم ملاعق دقيقة وأجساد نهضة لتتخلل من هشاشة والرجال كائنات تسدل شعورهم سوداء ملساء طويلة تغطي أكتافهم».

كانت دورة عسدية جديدة تبدأ في التاريخ الصامى مع بدء خروج أوروبا من العصر الوسطي. ويسأل سعد القادم من مائة بعد أن ماتت أخته وسببت أمه على أيدي القتاتالين «ولرى هل حاصروهم من البحر والبحر كما حاصروا مائة؟ هل جرحوهم حتى أكل من جرح منهم لحم حسانه؟»

وكان حامد القفري قائد الثوار في مائة قد تعرض للتعذيب واقتاده جلاوه أمام مواطنيه ليعلم عن تنصره، ويجري تعميده في جامع تحول إلى كنيسة بعد أن أخذها بناهمين الساجد والمدارس ويجمعون مائة من كتب ويأخذونها إلى مكان غير معلوم ليحرقوها وقد أخذ العرب يتفنون في الدفاع عن قناعاتهم ودينهم سرا... فهناك الجنديات والأسمات اللاتي يحفظن الترات ويرثنه للأبناء والأحفاد خاصة بعد أن منوا العرب من ارتقاء لإسهام المميز أو تخفيف الذكور بل تعميدهم في الكتاتس وكما يترك أبو الحسن من صحن الزوان بطل رواية «أمين مغلوب» ليون الأفرقي عن الفترة ذاتها «خعت يمسد مؤن، وعمسدت يمسد أحد البهارات...» واغلقوا حمام أبي منصور، وأغلقوا كل حمامات البيازين وتعد الرواية للورا- قليلا لتسكي قصة بتا- هنا الحسام وطريقة بناته ليصبح نحتة «عربية» إسلامية في الصمارة ويتوارثه الإبن عن أبيه ويرثه لابنه.

وتتوالى الفطائع في العالم الجديد الذي وصل إليه نصم مع مسخدمه القس صجبل... «في ذلك اليوم كانا قد شاهدنا أجساد عشر من نساء الهلاد

تأرجح في مجال مشقة لبتت في هيكل خشبي مستطيل... هيكل عال ترك بين أقدام النساء والأرض من تحتها مسافة تكفي لتعللق صغارهن...»

وكأنما تستكمل أوروبا الاستعمارية خطتها للسيطرة على العالم من طريق الهجمة غير المباشرة، وتكمل دائرة هيبتها بعد سقوط الأندلس وتطلى آل عثمان وحكام مصر والمغرب عن مجده أشتانهم في مركز الأحداث «لفرغاة» وتناقى الحكاية الأولى أبراهما بأحراق «سلمة» لتفتح على مالا نهاية له من الحكايات الأخرى.

«وهم أن مره كانت سفلة القلب ومغفلة لتأخير سعد ومن إلا أنها لم تملك أن ترفض طلب عاشقة بأن تفس عليها حكاية فهدأت همي...»

«في السماء بإعاشة شجرة كبيرة... وكانت الطفلة التي ولدت في غياب أبيها حين التحق بالمجاهدين من الجبل قد حملت اسم أمه التي استبعدا القتاتالين وتكون آخر كلمات الرواية الأولى «واصلت الحكاية...» هذه الخلفية المسيحية تتيح للحكايات الأخرى من الحكاية الأولى وتصب فيها... هناك حكاية سعد القادم من مائة التي أنقطعت بسبب الاتصال بها.

«في تلك السهل على وجهه نهارا وتستقبل المساء جالسا في زاوية المسجد تملك قرعة الجوع ولا يتنقل منها سوى النوم معدثرا بملك الحشن... ما الجديد في ذلك؟» ولكن «سعد» مثله مثل «نعم» الذي وجد أبو جعفر الواق دائما على وجهه بلا أمل أو مأوى أصبح جزءا من الأسرة الكبيرة.

وسوف نلاحظ في هذا السياق أن... الكاتبة... كمداها في رواياتها السابقة تولى لهذا العمر... أي المرافقة- اهتماما كبيرا وتتابع التشكل النفسي، والتعجيب البدني لأبطالها بإحاطة عسقية، تقوى في أسنلتهم من الوجود والعدم عن الله في هذا الكون خاصة وقد أحاطت به الماسة من كل جانب وخروجت مئات الأسئلة دون إجابات شافية فتلجأ الكاتبة لاستحضار العالم عن طريق الكبار «يقول الكبار... وصلا وأقاما مصكرهم خارج أسوار المدينة، وحفروا الخنادق وأنشأوا أبراجا وجسورا ضخمة. ونصروا المدافع الليمباردية. وصل الملك قهرمانه... وصلت الملكة من

فيلم كشف المستور لعاطف الطيب

سينما افتعال الجنس
واستغلال السياسة!

أحمد يوسف



من الصعب عليك أن تتخيل، ولو بتدبر قليل من اليقين، ما كان يدور في خلد صناع فيلم «كشف المستور» عندما كان مجرد فكرة جنونية بسيطة، لكن من الأصعب أن تعرف كيف أصبح هذا الجنين وليداً خرج في النهاية إلى النور، ليصرخ معلنا عن «كشف المستور».

أحياناً قد تكون البداية الأولى عند صناع السينما هي مثل ذلك العنوان المثير للفيلم، الذي يكاد أن يقفز قفزاً إلى وجدان المتفرج وعقله، فيحسر خياله ويأخذه في جبرأة إلى أرض لم يجسر أحد على ارتيادها من قبل، لكن الجبرأة تكون في بعض الأحيان أقرب إلى شجاعة الإقدام والافتحام، أو تصحوله في أحيان أخرى إلى الادعاء الزائف بالمواجهة، وبين هذين النوعين من «الجبرأة» تسير على وقع مشهود سلسلة طويلة من الأفلام المصرية المعاصرة، التي تزعج كل موضوعاتها بالسياسة في «كوكتيل» فريد، وتربع مثل لاعبي السيرك المحترفين في إثارة الإعجاب على سبارة التوازن، وإن كان الأمر كله لا يحدو قلباً من الجسارة، وكثيراً من الشطارة.

تأمل بعض أفلام المخرج عاطف الطيب الأخيرة تجددها في الأغلب تدور في تلك الحليقة، وهو الذي انطلق في بداياته الأولى يبحث عن الحسيوط الميلودرامية في نسج الواقع، بحثاً بدأ للوهلة الأولى وكأنه محاولة فنية من نوع خاص لإلقاء الضوء المبهر على تناقضات الحياة الصارخة في سياق سياسي واجتماعي مضطرب، لكن بحثه اليوم ينتهي إلى نسج من الميلودراما الدموية الصارخة، يبدأ من عناوين الأفلام مثل «هناك عرض» و«إنظار بالطاعة» و«وليلة حمراء» و«كشف المستور»، ويصرخ بالأسلوب الذي يعتمد في تناوله التستير وراء الجبرأة على اقتحام المناطق المحظورة من حياته، وانتهاءً بالفضن الذي يسفر عن استغلال هذه الموضوعات لصنع أفلام تجارية تكاد تتخفى وجدان المشاهد بكسبة هائلة من التواهب السينمائية اللاذعة.



سينما افتعال الجنس، واستغلال السياسة!

بالدلال، لكنها في النهاية لا بد أن تبدى التعنت التامى بعد «تربتها» حتى لوسارت من أجل ذلك في طريق الشوك والالام.

طبع ذلك القناع من التجمسية «أد» نبيلة عبيد يتوج واحد من «الأد» الذي حقق لها الجماهيرية، تأسفت على نفسها لقب «لمحة مصر الأولى». وإن تراجعت عن هذا اللقب في الأونة الأخيرة بعد تراجع جماهيريتها في أفلام كورت فيها نفسها حتى أصابت الجمهور بالكثير من القصور، ومن الغريب أنها في «كشف المستور» لم تطف جديدا على الإطلاق في أدائها التشيلي يجعلها تستحق مائسى جائزة لجنة التحكيم الخاصة، في المهرجان الذي يقيسه مرطفر وزارة الثقافة الكبار لأفئسهم، كنوع من احياء الذكرى السنوية للسنيما المصرية، لكن لجنة التحكيم «المخافة جدا» رأت في دور نبيلة عبيد علامة لاتمتحن من تاريخ الفيل في مصر، لتجسيدها تلك الشخصية المتهورة «سياسيا» وعندما صنعت النجمة على خشبة المسرح، انهضت المدع من عينها مدرازا، فهدت وكأنها الرد المصري على تهدي صوت سيهلبيرج وهو يتلم «أوسكاراته» عن فيلمه الصهيوني «قائمة شذلي»، مذكرا إيانا بالردس التاريخي للقر في كل المناهج الصهيونية المصرية عن أسطورة «الهولوكوست» الزائفة والتعذيب الجماعي لليهود على أيدي النازين!

الجنس، والمزيد من الجنس!

صنع سيهلبيرج فيلما صهيونيا يدافع عن اليهود بكل مايلك من أسانيد التاريخ وضلال التحريف المتعمد وحرورية السنيما «الهوليودية»، بينما اهتم «كشف المستور» بالدفاع عن بطلته وجدها، التي تنال الكثير من التعذيب على أيدي الجمالدين القاتلين على أعمر «الشركة»، فهم لايتروكها السرى، حياتها مع زوجها الطبيب الشهير ماهر عيد الله (حسن كامي)، الذي هجر زوجته وأبنا «ع» من أجلها، لكنها كانت تخفي عنه قصة عملها في الماضي مع ذلك الجهاض السرى، صاهرة محترقة تجتذب الضحايا الى اللغ التصوب في غرف النوم المعلقة، حيث تستطيع أن تصل الى أسرارهم، ويتم تضريضهم في أفلام يمكن إيترازهم بها، كما يكن تديسها للمشاهدين أيضا لتضيق المزيد من «القرية»!

لكنها هي ذاتها تصيح ضحية للإيتراز



لكنها جميعا كانت تهدف إلى إلصاق أبشع التهم وأكثرها تلويشا للنظام الذي يتبنى مثل هذه الأجهزة السرية.

ماهر الجديدي إذن في فيلم «كشف المستور»، وقد قامت تلك الكتب الرخيصة بدورها، حتى تضمنت أن تحتشد بالحروف الأولى للعديد من الاسماء، فلم تعد أسماء أصحابها أمام القارئ ستمرا مستورا، سوا وهكذا أو الضلال؟ الجديدي هو أن الفيلم من بطرلة النجمة نهيلة عبيد، التي أصبحت عبر ثلاثة عقود مجد نفسها دائما في تجسيد تلك الصورة السينمائية المصرية لرابضة العدوية، ويعيدا عن التحقيق التاريخي حول صدق معلومات السنيما المصرية عن «شهيدة الحب الإلهي»، إلا أنها أضحت هي التصوُّج المثالي لصنع فيلم مصري تجاري يقترب من المهادنة التي وضعها «موسيل دي هول» للفيلم الهوليودي الناجح، الذي يتألف من سبع «بكرات» من الجنس والاعراء، و«بكرة» من الكتاب المقدس! وهكذا تبلورت صورة النجمة نهيلة عبيد، لاقرب بين أن تنتمي البطة في أفلامها إلى قاع المجتمع أو صفوته، أو أن تعمل خادمة أو تحترق الضحاة، لكنها دائما تجمع بين الأثوة الطاغية التي يشتبهها الآخرون في شيق مسجون، والترف المصطنع الذي لايلخر من رغبة في إكذاء «غرائز العشاق» والجهاض أيضا «الطبع» فيحاورن في تفسير صدها المزوج

هاهي السياسة- إذن- قد أصبحت بعضا من بضاعة السنيما التجارية، ولا تعجب كثيرا أن تحتشد حتى أفلام المقاولات الرديئة الرخيصة بهذه البضاعة، بل لذلك أصبحت تدرك جيدا لعبة «الكابريهات» السياسية من التوج الرديء التي تنصبها اليوم أكثر المسرحيات ابتذالا، فقد أدرك صناع هذه وتلك أن «الوجع» أصبح أكثر ما يحتمل بشر، وأن حتى أكثر الناس لامبالاة بالوطن، والذين قد يتجهون للمسرح أو السنيما من أجل الترفيه المخلص، قد تات أرواحهم بأفئال هموم التناقضات المصيبة التي تمنع بها الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فأصبحت «الأفئال» السياسية المرفقة في سفرسها وسرارها هي الوسيلة، لكن ماأخطرها أيضا عندما تتحول إلى غاية! وذلك هو السؤال الذي يجب أن نطرحه منذ البداية أمام صناع تلك السنيما، الذين يزعمون لأنفسهم أنهم يصنعون لنا أفلاما سياسية جادة، إذا ماكانت السياسة عندهم وسيلة أم غاية، أو بالأحرى إذا ماكان العمل الفني يجعلنا أقرب إلى فهم الواقع أم أن السياسة تحولت إلى موضوع يستغلونه لصنع فيلم تجاري، أو إن شئت الدقة حول فيلم «كشف المستور» إذا ماكان الفيلم قد نجح حق في «كشف المستور»؟

بين الحقيقة والخيال المريض

لعل من الأفضل أن نسأل أولا ماهر ذلك «المستور» الذي كشف عنه الفيلم، من خلال «قصة وسيناريو وحوار» وحيد حامد صاحب الرصيد الاعلامي الضخم في هذا المجال من الأعمال الفنية «السياسية»، ولن تضع وقتا طويلا حتى يكشف لك الفيلم مع مشاهده الأولى أن «المستور» هو أن جهازا سياسيا مصرية يستخدم المخابرات لهيات سرية خاصة، وبذلكانه المعهود يطلق وحيدحامد اسم «الشركة» على هذا الجهاز، (ولتصرف النظر عما يوحي لك به ذلك من التشابه بين الاسم الحركي للجهاز المصري مع اسم «الوفاة» أو «المؤسسة»، وإن كان السياق كله يدفعنا دفعا الى أن نعرف ما هي تلك الشركة، لكنه يستدعي إلى الذهن أيضا العديد من الكتب الرخيصة التي تناولت ذلك الجانب المظلم من العمل السرى، ودار أغلبها حول نسج الحكايات التي تختلط فيها الحقيقة التاريخية بشطحات الخيال المريض،

وحتى لا يتصور البعض - وعلى رأسهم صناع الفيلم - أن مرقنا من الفيلم يقف على أرض أيديولوجية أو أن لم تكن تلك تهمة بأية حالاً، مما يجعلنا نرفض مسبقاً أن توصم مرحلة بعينها بالسلبية، فإننا نؤكد على أننا نفهم أن الفيلم قد طال بإدائته الماضي والحاضر معاً، مما يجعله يوحى للوهلة الأولى بالجرأة، لكننا من جانب آخر نرى أن اختيار هذا النوع من الإدانة ليس إلا استغلالاً تجارياً خالصاً لموضوع «شبه سياسي» يصلح أن تكون بطلته «النجمة» نهيلة عبيد، فالواقع يقضي بسلبيات سياسية أكثر عمقا وفداحة، لكنها لاتصلح بالطبع لكي تصبح موضوعاً لفيلم مثير، على طريقة السينما المصرية التجارية، بل إن هذا القصور الخطير في الرؤية السياسية المزعومة قد وضع الفيلم كله في سائر لانه بما على المستوى الفني وتلك هي الصدمة الحقيقية لمصور وحيد حامد وهاطف الطهي - أشبه بأعمال المبتدئين والهواة، فالفيلم ينتهي مع ذلك المشهد الأول الذي تقف فيه البطة لبرمة قصيرة حائرة أمام طلب رئيس «الشركة» عودتها لنشاطها «الوطني»، لكنها تطلب مهلة بضعة أيام لكي تتخذ القرار، وهي المهلة التي تستغرق الزمن الأكبر من الفيلم، لا يشغل سوى شاهين فيها إلا أن تبحث عن طلعت الحلواني، رئيس الشركة القديم الذي وعدها بالتخلص من الانسلاخ والوثائق التي تسجل تورطها الشين معهم، فإذا بها وجها لوجه أمام الماضي يطارداه بلا هوادة.

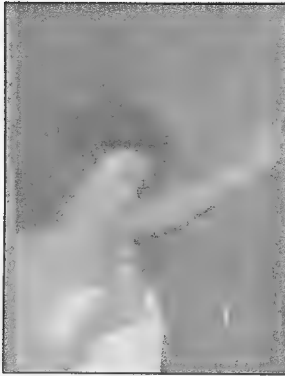
بعد «توتبعها»، وهامى سلوى شاهين (ولاحظ أن معظم الأسماء في الفيلم تأتي في صيغة تائية، ربما أمانا في اقتناعك بأنها حقيقة تاريخية لاشك فيها) تقف في وجه رئيس الجهاز الجديد محسن بكه الماروق القشماوي) لترفض الاستسلام ورفضاً قاطعاً، ولأثارتها تريد المواجهة بلا حدود تقرر أن تنفصل عن زوجها الطيب، بعد أن تعترف له بالحقيقة، حتى لا يلوثه ماقد ينتثر من أحوال خلال ممركتها، لكنها في ليلة طلائها لاتنسى - على طريقة «زويو» (!) أن تعيش الحياة حتى الشمالة، فتفتح نفسها، وللمستفرجين، رقصة من النشوة الخالصة، ومشهداً ساخناً من مشاهد القرائش، بعد أن تخلع ملابسها قطعة وراء قطعة، لا يجد فيلمنا «السياسي» إذن ما يكف عنه من سلبيات في واقعنا الفردي المتداعي إلا تلك الصيغة الريبة التي يبرهن لها أن نعدو للدعاة، لكنه لا يفرط الفرصة أبداً لكي يعرض لنا الجوانب السرية من حياتها الجنسية قبل «توتبعها» وبعدها (!)، كما لا يجد وسيلة لكي يبعث عنها أفراد الشركة في بداية الفيلم إلا وهي تجلس نصف عارية أمام حمام السباحة لكي تلصص الكاميرا لتسمح كل بوصة من جسدها، كما أنه لا يمل من تكرار «الجهة» ميتزلاً واحد يدور حول أضف، صفات الوظيفة على المهام الداعرة التي تقوم بها الصاهرات، تلك هي «الرؤية» السياسية، النقدية الزائفة التي يتحسس بها «كشف المسعور»، لكي يقدم للمتلقي وجهه ملتصبة من التحويلات السينمائية الرخيصة،

توتبعات من الابتذال

إن كان صناع فيلم «كشف المسعور» يملكون حقاً رؤية سياسية ناضجة، لأصبحت رحلة البحث عن ذلك الرجل القمامى هي الطريق لكي يشعر المتفرج أن أزمة البطة هي أزمة مجتمع بأسره، لكنها كلما مضت في رحلتها بدأ أن الدراما تزداد ضيقاً وضيقاً لتوضيهاً. فذلك البناء الدرامي الذي يقوم على اكتشاف أجزاء الصورة واحداً بعد الآخر حتى تكتمل في النهاية، بدأ في «كشف المسعور» أقرب إلى أسلوب «التمرد» المتتابعة دون أن يقره أحدها للآخر طبقاً لضرورة دراسية، حتى أنه يمكن أن تخلف منها أو تعيد ترتيبها، لكن الأهم هو أن «الواقع» كما يراه صناع الفيلم يتجسد في شخصيات النساء، زميلات الماضي، اللاتي تبحث عندهن البطة عن مكان طلعت الحلواني، ورائت لآثر فيهن أبداً أية آثار لآساة يريد الفيلم أن يصنعها موضوع نقده السياسي، بل على العكس تصبغ مادة جديدة لجرعة أخرى من التحويلات السينمائية، التي تتبالح في السورقية أو الابتذال.

تسعى البطة للقاء «جوى شفيق (شويكار)، فإذا بها عاهرة كهلة رخيصة تعيش على ذكرى أيام الماضي «الجسلى»، تتراد الزنادي الراقية لكي تدخل في وصلة «روح» مع أعضائها البارزين، لأنهم يدركون في قرارة أنفسهم أنهم مثلهما يرسون دعاية من نوع آخر. وهكذا تكسب المرأة معاركها وتصل إلى أغراضها بما تمكك من موهبة هائلة على الابتذال، والتلفظ بالتلميحات الجنسية البنيئة. لكنها لا تملك البطة إلا أن تنصحبها بالجسود، إلى وسيلة قديمة أخرى، هي ناهد عصفور (جوى فؤاد)، التي تملك طعناً كان في الماضي مكاناً للتنصت على نشاط وأفكار صفة المجتمع ومشفقة، فإذا بها امرأة شاة (1) تطرح البطة الترام، وتصارحها بأنها كانت تعيشها في صمت، وتدعزها لتعرض الماضي الذي أضاعته - من أجل العمل الوطني (1) - في أحضان الرجال! في النهاية قضى البطة إلى واء المفري (عائدة عبد العزيز) التي تدبر شبكة للدعوة إلى





الحجاب والأخذ بمظاهر التدين، بينما هي في حقيقة الأمر تعمل مع المتطرفين في الحفا، لإقامة مايسميه الفيلم **«الدولة الجديدة»**، لكنها تحت ضغط وتهديد البطلة تعطيها **«عسيران طلعت الحلواني (يوسف شعبان)،** الذي يصوره الفيلم زير نساء عربيد، لم يمنحه اعتزال الحياة وفقدان النقوة من أن يعيش حياة ماجة مليئة بالمتع والمفلات، لكنه ينصح البطلة أن تهرب من المواجهة، لأن المسيح يقتلون ضدها، أو بالأحرى لأنها تنفخ ضد الجميع.

لكن النصيحة تأتي بعد فوات الأوان، فعندما تكون سلوى شاهين قد قررت الهرب، تجرد نفسها محاصرة من كل جانب بهؤلاء الذين رفضت الانصياع لهم، أولئك الذين كشفت بعض أسرارهم، لتصبح في النهاية شهيدة بطلقات الرصاص، ليؤكد لك الفيلم أن حياتها المساوية ضاعت بها، مشورا، وهو الضياح الذي عبر عنه طلعت الحلواني لها في كلمات تقريرية جرفاء يريد بها الفيلم أن يلخص أفكار السياسية: **«وأنا أتفحيت ذلك بالضغط... سيطرت علينا أفكار غلط.. كنت مؤمن إن كل حاجة بتعملها في سهل الوطن.. لا أنا كنت قواد زعيط ولا انتز كنتوا بنات ليل.. حتى اللى علبروا الناس في السجن كانوا فاكين إنهم بيعخدموا الوطن».**

دراما عارية من الواقع

أي قهر هذا الذي تانيه كل شخصيات الفيلم- فيبدأ عدا البطلة النجمة- من السليبيات السياسية التي زعم الفيلم أنه يكشف عنها؟ (إنه نفس الخطأ الذي وقع فيه وحيد حامد في **«الأرهاب والكنها»** و**«النصي»** حين بدأ القهر عند **«أخلف»** الشخصيات ذاتها مصطفا لا يمكن أن تقتنع بالترويض معه). بل إن هذه الشخصيات المسطحة ذاتها، بتلك السمات المبتذلة أو المريضة التي طبعها بها الفيلم، تصبح ملازمة تماما لأسلوب والشركة في التعامل مع الناس وتوظيفهم لأغراضها، وهم الذين يتوقون- كما يصر الفيلم دائما أن يقنع على لسانهم- لهذا النوع من **«العمل الوطني»** كما أن ماضي وحاضر هذه الشخصيات، بكل تلك الدعارة النفسية والجسدية التي يمارسونها في حياتهم اليومية، تصبح مبررا لأن تنفخ وقفا

المغربي إلى جانب «الدولة الجديدة» المزعومة!!

هل أراد الفيلم إذن أن يدافع عن الوطن وإبائه، أم أنه- جريا وراء الترابيل السينمائية- وقع في وهم صنع فيلم سياسي بينما انتقد الرقعة السياسية الصحيحة فلم يجد في هذا الوطن ماينبغي أن يدافع عنه؟! إنك لا تجد ولا فلا باعاً للناس العاديين الذين تعيش بينهم ويشكلون الكيان الحقيقي للوطن، لذلك فقد ضاعت- كالعادة- كل الشخصيات- الثائرة التي قد تتجع في أن تصنع الحلقية الواقعية لفيلم سياسي ناضج، بل إن من الغريب أن يتم **«استغلال»** هذه الشخصيات للمزيد نصف الترابيل السينمائية، فيحشر لك الفيلم الممثل الكوميدي علاء ولي الدين في دور عامل النقد، الذي لا يتوقف عن **«الحلقة»** في هوس كاركاتوري في أجساد النساء نصف العاريات، لكن البطلة- نصف العارية- تطمئن بأن حالته سوف تهدأ وتستقر بعد أيام عندما تعمد عتاء على مرآتها

تلك هي الدراما العارية عن أي انتصاء حقيقي للواقع أو السياسة، دارت في ذلك البطلة التقليدية عند نبيلة عبيد، لكنها تتمتع بالنقد السياسي في تلك **«الثالفة اللغوية»** - على طريقة **«الراقصة السياسية»** التي يبدو وكأنه كان قربنا لوحيد حامد ليكتب فيما بعد **«كشف المستور»** نفس البطلة- وهي الثقافية التي

تجسد منظرية مبتذلة بين السياسة والدعارة، الرقوية والعهر.

لأتبحث إذن في مثل هذا البناء الدرامي الهش عن تجسيد سينمائي ناضج، فكل مايلك عاطف الطيب مخرجا أن يقوم على تنفيذ المشاهد بشكل مدرسي، دون أن يكون لكل مشهد علاقة تنبئ عن إدراك وحدة الأسلوب بين المشاهد المتتابعة، لذلك تلاقت على الشاشة مشاهد متكررة للمطاردة بالسيارات، ومشاهد الفراش، ومشاهد الحوار المكرر، ومع كل مشهد تسع الموسيقى النمطية المصاحبة، وأحيانا أغنيات تأتي من بين ضجيج الشارع، الذي «دارت مشاهد عديدة في إنعائه، لكنه كان غائبا تماما عن الأحداث، في فيلم يزعم أنه يشارك **«كشف المستور»**، وأن كان المستور الذي لا يد أن يتكشف حقا هو حال السيشما المصرية التي يبدو أنه لم يعد يكتفيها مايلقي عليها نظام **«تجريم التمثيل»**، فاضافت **«تجريما»** جديدا في السيناريو والإخراج، باتوا يمارسون تجريميتهم في كل لحظة، يتعمدون عن كل شيء فيتصورون- أو يصورون- أنهم يملكون الحقيقة، ويصنعون أفلاما تجارية فلا تلك أن نتقدم، لأنهم- ككل التجريم - أصبحوا فوق النقد، أو لأنهم يترهون أنهم يملقوننا حجرا إذ يزعمون أنهم يصنعون أفلاما سياسية، ويؤكدون لك أنهم لايتدمرونها إلا من أجل **«خدمة الوطن»**!

العيد للإعلاميين وكذلك المدينة؟

أقل منه خضرة، وأن كان تليفزيونيا عربيا، وأذن الأمور وتقرر أن يستقبل الرئيس في سوق تصوير فيلم (ناصر ٥٦) الذي يخرجهم بدون تقديم «هيئة درامية، وألما قدم له فريق العمل ببساطة، ولم يغضب أحد منه، وأظن أن الرئيس قد أسعده هذا فقد كان يجاريه أكثر من هذا الاستقبال الطيبي غير القويكلوري.

أما نحن، حضرات المشاهدين، فقد اردكنا أن أحمد عبد العزيز وأحمد ماهر يعرفون ركوب التحيل جيدا، وكذلك يجيد سبب زمان ركوب الحمار ولكننا لم نترك كثيرا أهمية «مدينة الانتاج الاعلامي» هذه التي وصفوها في التليفزيون بأنها «هولودو الشرق»، إذ أنه من المعروف أن مصر نفسها هي الموصوفة بهذا منذ زمن باعتبارها موطن صناعة السينما الأكثر عراقا في المنطقة وربما في الشرق الاوسط وليس الشرق كله بالطبع. ولكن لا أحد أهم بتفسير هذا أو تفسير أهمية هذا البرنامج الطويل الذي رأينا فيه الوزير يصرف الرئيس على مسالك ودروب المدينة الجديدة ويريه هذه الاحتلات.

ومن الغريب أن يفلح التليفزيون أو على الأصح، تفلح وزارة الاعلام في بناء مدينة ضخمة للانتاج الاعلامي، وأن تفشل في الوقت نفسه في «الاعلام» عن مشروعها. فوزارة الاعلام لاتصرف جيدا كيف يمكن الاعلام عن مدينة الانتاج المخصص للاعلام، ولا تترك كيف تقدم مشروعها هذا الذي تكلف عشرات الملايين الى الجمهور المستهدف من أنشائه، والى الجمهور المتوقع والى الرأى العام المصري والعربي والعالمي. وزارة الاعلام التي تنتج عن طريق أجهزتها عشرات الافلام القصيرة والمسلسلات والافلام الطويلة لاتستطيع أن تقدم قبلها جيدا بصور مدينتها وكل خطوات العمل فيها ساعة بساعة، ومرحلة بعد أخرى والامكانيات الهائلة التي تعجز الكلمات المكتوبة في الصحف عن التعبير عنها لأن اللغة المرئية أو قع الآن. وهذا ليس كلاما نظريا ففى عصر الدش تصبح كل الافكار موجودة ومطروحة، بالمجان.

ولن نتحدث عن مشروع الاعلام عن ذكرى مرور ٥٠ عاما على معركة نورماندى التي اكتسحت قنارات العالم في أول مايو الماضي، ولكن عن مشروع أقل نجح الاعلام في تقليده في شهر أبريل . حيث افتتح نفق الماش الجديد بين فرنسا وبريطانيا، وأينما

مأجدة مورييس

صغيرة أمام الرئيس باعتباره السلطان (قطر) أو (بيسر) أو «هولاكو» المربع.

لكن أقرب ساحت في هذا المشهد هو الدور الذي قام به مخرج السلسل الذي عز عليه على ما يبدو أن يتراخى خلف إبطاله وهو المخرج السينمائي المخضرم، فكان أن انطلق بلاهارة أو رخصة أمام الرئيس، وبمساعدة ميكروفن أستعد به، للحديث عن طعمه القديم الذي تحقق بعد ٧٠ عاما كاملة بأنشاء هذه المدينة للسينما! ومن الطريف أن صاحبتا وهو يغالط الاعلاميين ووزيرهم- عيني عينك- ومسمى مدينة الانتاج «مدينة السينما» لم يرتك لحظة واحدة وهو يخرج من امنته السينمائية الغالية ليدخل في سلسله التليفزيوني فيقدم إبطاله واحدا واحدا وكأنه في ملهى كره، فهذا «فلان» الذي يلعب دور «قطر» الذي فعل كذا وكذا، وهذا علان وكأنه رئيس فريق للمسرك وليس مخرجا له تاريخ في السينما أو كان. غير أن مخرجا

في مناسبة عيد الاعلاميين العاشر... افتتح الرئيس مباركا «مدينة الانتاج الاعلامي» الجديدة التي خطط لها وزير الاعلام صفوت الشريف كما خطط أيضا للعيد. وهي مدينة صلافة مقامة على مساحة مليوني متر مربع، وتضم ١٤ استديو موزعة بين مناطق تعبر عن البيئات الأكثر استخداما في التصوير التليفزيوني، فهناك منطقة للحياة الريفية، والتاريخية، والديوية، والمعاصرة، وغيرها.. بالإضافة طبعاً لكل مستلزمات جيش العاملين الذي من المفترض أن ينهض بالعمل في المدينة.

وعلى غرار الاقتراحات السينمائية المهرجانية، فقد شاهد رئيس الجمهورية اقتعنا يضم مشاهد حية من بعض الاعمال التليفزيونية التي بدأ العمل بها في المدينة، ولأول مرة نرى نحن المشاهدين القاعدين في البيوت التليفزيوني يتحول الى مسرح في خلاء المدينة الفسح، وصحت أدى «سود زمان» مشهدا لسلسل يقوم فيه بلور العبد، فجاء وأكبا حصاره ورافعا الشمس ووراء جيش الفلاحين اياه وبينهم فلاحه شابة مليحة نالت نظرة جانبية خاصة منه. وفي مشهد آخر رأى الرئيس، ورأينا معه في البيوت، فرسان مسلسل تاريخي يحضرون بخيولهم، ويلقى كل واحد منهم «مكلمة»

احمد زكي



اسامة أبو عكافة



صفوت الشريف





لقطة من الفيلم التاريخي «جمال عبد الناصر»، تصور في الاستديوهات الجديدة

مظاهر الانتاج الجميلة المبهرة الدقيقة من القصة حيث لقاء الملكة اليزابيث وميتران الى القاع حيث لقاء العمال والمهندسين من الجانبين واحتفالهم معا بانجازهم الكبير وسط حفاوة شعبية واعلامية، ثم عرضوا الفيلم الذي سجل خطوات العمل لحظة بلحظة، ومرحلة بمرحلة من كل جانب حتى لحظة لقاء الفريقين وكل هذا والارقام تنهال علينا، والمعلومات تعطى بدقة لنا، والمسنولين في كل مكان بالمشروع يتحدثون عن اختصاصهم، حتى أحيانا ونحن في امسكتنا البعيدة أن نسافر خصيصا من أجل رؤية هذا المكان وذلك الحدث.

فهل شعر المشاهد المصري يوما بهذه في اطار عملية تعريفه بأي مشروع في بلادنا مهما كانت أهميته؟

وهل حدث هذا من خلال ماقدموا عن مدينة الانتاج الاعلامي التي تعد بالفعل أول واكبر مدينة للفني المتكامل تقام في العالم العربي وليس في مصر وحدها منذ عرف هذا العالم السينما والتلفزيون، وحيث لم يسبقها إلا ستديو مصر ومشاته عام ١٩٢٤.

أن أحدا من اصحاب المساحات الواسعة على الهواء لم يسمع لتقديم تحقيق واحد موثق ومدمج بكل المعلومات حول هذا الحدث، كما أن أحدا لم يحاول أن يناقش وضع السينما المصرية والشروط الموضوعة للتصوير السينمائي في مدينة الانتاج التلفزيوني

حسام الدين مصطفى
يخرج مسلسلات للاستديوهات



الجديدة، وخاصة بعد أن صرح وزير الاعلام بأن المدينة ستفتتح للسينما المصرية أبوابها. لقد نجح «الاعلام» بكل جدارة، في التعميم على هذا المشروع، فهذا أقل من حجه كثيرا، بل إنه بدأ وكأنه فترة من فترات الاحتفال بعيد الاعلاميين المعاصر وليس حدثا قريبا في حد ذاته له آثار بعيدة المدى، وكأن مدينة الانتاج الاعلامي هذا لاتخص أحدا غير التلفزيون، وليس الاعلاميين كلهم، فهم الذين يتصدرون مقدمة الصورة في احتفالات العيد، وفي لقاء الرئيس، تاركين خلقية الصورة للاداعيين، وبعض الفتاتين لأهل الصحافة والمكروم» على حد تصبير أحدهم في جريدة أخبار اليوم... وربما لهذا السبب جاء الاحتفال بافتتاح مدينة الانتاج الاعلامي قاصرا على التلفزيون وحسابيه، ولم يتسوا دعوة الفتاتين من أهل السينما من باب الضيعة والتزوية... فإذا قبل هؤلاء العمل في مسلسلات التلفزيون في جو المدينة الجديدة المنعش كان بها... وإذا رفضوا... فلجسلا بجانب ستديوهات السينما الخلقية... باكين على الأطلال...

استقلال أريتريا حق.. وتفكك إثيوبيا من طبائع الاستبداد

يصبح قضية حق تقرير المصير بكافة أشكال العمل السياسي الحديث وطنيا وإقليميا ودوليا، في الوقت الذي أدت سيادة لفظ الانتزاع الاقطاعي الذي حافظت عليه الامبريالية لأسباب إقليمية إلى حرمان الشعب الأثيوبي في ظل استبداد أمراء «العجيري» ثم «الأمهر» ثم «العجيري» من أية عملية سياسية تقليدية أو حديثة حتى هذه اللحظة.

وقد تحالف هذا الاستبداد التاريخي مع كل أشكال الكولونيالية الرومانية والبريطانية ثم الامبريالية الأمريكية ثم المعسكر الاشتراكي ليحجز حق الحياة المعروفة عن شعبون الإثيوبيا. فكان أن خرج الشعب الأريتري عن هذا الإطار للبرون خاصة في حركة التطورات العالمية فشق طريق البرلمانية، ثم التنظيم السياسي، ثم الكفاح المسلح. لم يحكمه خلال ذلك عوامل الاثنية المعروفة رغم طبيعة تكوينه الاثني، ولاشوفينية قومية ضيقة مثل غيره وإنما تطلع مبكرا لشعوب مصر والجزائر والصين وكوبا، وأن اتهم في تنظيمه «الجبهة الوطنية» بالعمومية وفي تنظيمه «الجبهة الشعبية» بالماوية فقد حماه ذلك في النهاية وعلى مدى ثلاثين عاما على الأقل من أي استعمار أمام عنف الامبراطور والقاعدة الأمريكية، وعنف منجستو وترسانته السوفيتية، وطوال ذلك لم يتعرض للفتنة الاثنية، ولم يرفع شعارا إثنيا، ولم يسد شعار العمومية أو الاسلامية إلا في



النهاية أو قومية كاملة إلا أننا نعرف أنها تتكون من أكثر من عشر مجموعات بشرية ضمتها «عملية سياسية» واحدة لأكثر من قرن من الزمان احتكت خلاله بأكثر من لفظ سياسي، وتفاعل على أرضها أكثر من لفظ تنصوي فسادى إلى تبلور مطلب موحد لهذه الجماعة البشرية باسم حق تقرير المصير «لشعب الأريتري» ومثلما اسقطت الشعوب العربية حق الهيمنة للخليفة العثماني لتبصر «وحدة القومية العربية» على مدى السنين خلال هذا القرن رغم ما صاحب هذا الاسقاط من متاورات استعمارية، فقد برزت على الصعيد الأريتري وحدة وعنى سياسي تاضح أنجز فائز الأحزاب السياسية الحديثة منذ مطلع الأربعينيات وراح

أدهشنى أن ينشر الدكتور سمير أمين مقاله (عدد اليسار- يونيو ١٩٩٤) ليطرح تفسيهما جديدا لعنى «استقلال أريتريا» وتساؤله عن المصلحة من وراء ذلك ولا أخفى أنه أدهشنى أيضا أن تنشر مجلة اليسار مقال سمير أمين دون تعليق! أما عن تساؤلات سمير أمين فقد أثرت عليه في صياغتها تحليلاته النظرية حول «العولمة» والتي أرى أنها تنذب به أحيانا بعيدا عن خصوصيات المجتمعات وحركتها الذاتية، كما أثر عليه أحيانا أخرى نقص المعلومات التاريخية الضرورية. وتعتبر حالة أريتريا في معالجة سمير أمين مثالا لذلك.

أولا: -فأريتريا ليست مجرد «إثنية» أو عرقية طورت نخبتها «خطابا انفصاليا» بعد فشل مشروع النخبة في الإطار الأثيوبي الاستقلالي، كما أنها ليست حدثا قريبا من أحداث التدخل الامبريالي في إقحام فتشيت الوحدات الكبيرة حتى بين «حلفاء» الامبريالية المحترمين. وقد تعلمنا أن الكولونيالية كانت وراء توحيد تكوينات متعددة الاثنية (نيجيريا مثلا) من أجل المراد الحام... السوق الخ وفتحت وحدات قومية (العرب مثلا...) لنفس السبب. وهذه القرى الكولونيالية ثم الامبريالية هي التي ساندت الإثيوبيا في ضم الأراضى الصومالية ضمن مجموعة أعراق متنافرة لضرب «وحدة قومية» في الصومال رغم كل الاعتبار الثقافي والسياسي للوحدة الصومالية... ورغم أننا لا نستطيع الزعم بأنه تنصوي لأريتريا وحدة



منعم

الارمنية في أية لحظة قبل الفكرة الانتقالية للاستقلال الكامل مؤخرًا وذلك لتجذر وطني أصيل في جبهة التحرير وميراثها بالطلع في الجبهة الشعبية. كما مضت قيادة أسباني إلى أوروبا وأمريكا وهي في أصعب الظروف في الثمانينات دون أية رغبة أكيدة عند الأمريكان خاصة فترة اليمينانية للتحويل عن كسب أديس أبابا الموحدة أو إسقاطها لكن الجسد بنا هنا أن نحلل دور مايسمي بالانظمة غير الحكومية في الأدوار الحقة! يبقى اتفاق مع سمير أمين في أن النزوع الاستبدادي للدولة الامبراطورية «فيلاسي» أو العسكرية (منجستو) بل وحتى الحكم السائد الآن والانجحة المستترة التي تقف من خلف هذه النظم رغم وجود طرح مستتير ومتقدم طول الوقت في اديس أبابا - هو الذي يتقضى على الامبراطورية وليست فقط بسبب الزاورة الامبريالية.

الشعب الارمني . وقد نفذ من حسن حظه الى البحر والعالم أن يستفيد من بعض الظواهر العالمية، سواء ارهاصات التحرر الوطني من حوله أو تطاير «الاستقلال السياسي» على المستوى الامبريالي الدولي. ومثل هذه الخطوات التي قطعها الشعب الارمني هي التي ساعدته في صياغة ثقافية جديدة لهويته، تدفعه الآن لإدراك صحيح لطبيعة ظروفه ووضعه وسط شعوب القرن الإفريقي، ولو توفر له استثمار حقيقي للروح الديمقراطية التي قامت على أساسها معظم تنظيماته السياسية والثورية من قبل ولم يحرص نفسه باعادة إنتاج الاستبداد، فإنه قد يدفع اثيوبيا والصومال الى تقدم أكثر أصالة إفريقيا وقاريا وهذا هو المكسب الحقيقي.

ثانياً: - بقيت بعض ملاحظات سريعة في باب المعلومات التي تعامل معها د. سمير أمين، وهي قابلة لنقاش موسع يفيد في الاستنتاج الصحيح:

١- لم يؤيد الاتحاد السوفيتي الارمنيين في أي وقت تقريباً سواء فترة الامبراطور والنفوذ الامريكي انساقاً مع موقف مصر المتحفظ أو فترة منجستو وطبيعيتها الانتهازية. واتهام السوفييت للثوريين الارمنيين بالمواوية! ونحن حاول فرض تقاضهم مع منجستو في المانيا الشرقية وموسكو سرعان ما انجاز للعسكرية الاثيوبية المستعدة رغم تحفظ كريا.

٢- لم تنفذ اسرائيل إلى الثورة

سمير أمين



المؤلف

بعض اجنحة الثورة الهزيلة أو في الاعلام الغربي نفسه ضد الحركة فترة أو لجذبتها نحو الغرب ففسرة أخرى. فإذا كانت كل هذه الاعتبارات لاتني تسليماً بحق تقرير المصير للشعب الارمني تمسكاً بوحدة نظام استبدادي متخلف، تابع طوال الوقت للغرب أو الشرق، فإنه لايمتنى الا أن أطلب من سمير أمين مراجعة معاييره، وليس التحفظ على غط استقلال أرتيريا ونتائج.

والحديث بطول عن طبيعة النخب التي سادت اثيوبيا من مملكة أكسوم الى مملكة الشوا أو الاصهرا وقهرهما مؤكداً للأوروبيين واليهود والصوماليين والعفر، ذلك القهر الذي دفع بهذه الممالك كما أشرت لانحاط من التبعية للهيمنة العالمية مستعذدة الوجود بينما قطع بينهم وبين أي تحالفات حقيقية على المستوى الافريقي أو العربي .. ومن ثم لم تتحقق لهم استقلالية التنبؤ ولاحررية التفكير... فكان من حق

بناء الروح والعقل

استعاد وسائل الاعلام أن تطالعنا بأخبار ما أفسدته يد التخريب والأرهاب.

والبعض يقول أن أزمة الاسكان والمناطق العشوائية تفرخ الارهاب. والبعض يقول أن البطالة هي التي أفسزت هذه الفشة الضالة. والبعض الآخر يقول أن الصعيد هو الذي يصدر الإرهاب بل يحانبه من تغلق وقسوة وقلة المرافق والخدمات وأحداث أصابع الاتهام إلى بعض الدول وبعض الأشخاص. وما كان كل هذا صميمًا.. لكن العيب الأكبر يقع على عاتق وزارة التربية والتعليم تلك الوزارة التي تقسم على بناء روح وعقل الانسان المصري.

حتى الآن لم تتجعب الوزارة في وضع أسس علمية لذلك البناء، وألياته، وكادورها التعليمي الذي يقوم بهذه المهمة الشاقة. ضعيف. غاو مصاب جسديا ونفسيا. يجب ترتيب المناهج التعليمية عن دراسة موضوعية وعلمية وأن يتشمل المدرس من غسائب الفقر والتخلف وتضعه على رأس قائمة الحلول للوضع الراهن لأنه هو الذى سيبنى الانسان والمصري. ذلك الانسان الذى نطالبه بأن يخلق بركب التقدم والرفاهية.

وهنا يحضرني حوار دار بين الأديب السورى أنطون

تشويخوف وصديقة مكسيم جوركي عام ١٩١٤ ولو كان لدى ثغرة كثيرة لأتت هنا مصعبا للمدرسين ولكتبت شيئا مني مضيا جدا بنوافذ كثيرة وأسقف عالية. ولكتبت زودة مكتبة رائعة. ويمختلف الآلات الموسيقية. وتنفعل ومزعة خضروات وستان فواكة. فالدرس يا عزيزي بحاجة الى كل شيء. أه لو تعلم مدى حاجتنا إلى المدرس الجيد الذكي الفعّال علينا أن نحيطه بطرق خاصة يجب أن نفضل ذلك بأسرع مايمكن وإذا كنا نذكر أنه بدون شعب مثقف ثقافة واسعة ستتهار الدولة كالبيت المشيد من طوب لم يحرق جيدا. فالمدرس ينبغي أن يكون فنانا ومصورا. متعبا بحملة أما عندنا فهو عامل يدوي شخص قليل الثقافة. مضى الى تعليم الأولاد بنفسي الرغبة التي قد مضى بها الى المتقى. أنه جائع. مقهور. خائف من أن يفقد كسرة الخبز. بينما ينبغي أن

د. حين كامل بهاء الدين



يكون بوسعهم الاجابة على كل الأسئلة ينبغي أن يرى فيه الناس قوة جذيره بالاهتمام والاحترام. حتى لايجرأ أحد على الصياح فيه وعلى إذلال كرامته. كما يفعل الجميع لدينا. إن من الحماقة أن تدفع ملايين لرجل مدعو لتربية الشعب.. أتفهم؟ تربية الشعب. لايجوز أن نسمح بأن يسير هذا الشخص في الأسواق ويرتفع من البرد في الفارس المتسيدة وفي الثلاثين من عمره. يكون قد أصيب بالتهاب الزور والروماتيزم والسل. عار علينا هذا.. كل هذا كرهه إنه امتهان لئسان يؤدي عملا في غاية الأهمية. أتدري عندما أرى المدرس أشعر بالحرج منه بسبب وجهه، وسبب ملايمه الرقعة ويخجل إلى أننى أيضا مذنب بصورة ما في بؤس المدرس.

هذا قاله أنطون تشويخوف عام ١٩١٤ عن المدرس في روسيا ونحن الآن في عمام ١٩٩٤ في مصر والمدرس عندنا لم يرق لهذا المستوى.

عبد المريد عيد
الكريم العبادي
قنا

أصل الارهاب

هل حقاً الحكومة صادقة التنية في القضاء على الارهاب والجماعات الاسلامية؟ أنه سؤال يهدى لابد أن نرى بأذهانتنا.

أليست حكومة التبعية والتخلف هي التي استوعبت الهارين من النظام الناصري في السبعينيات ونصبتهم في مراكز حساسة في المؤسسة الدينية أو في الدعاية الدينية وتنتج عن ذلك اغتيال السادات على أيدي فصيلات من هذه الجماعات. ولم تزع الحكومة الدرس بل استمرت في سياسها مع هذه الجماعات فتبنت سياسة دعائية مع الامبريالية والأنظمة الرجعية؟ بل وأيضاً شاركت في السماح بفساد بعض من هذه الجماعات للسعودية ثم إلى باكستان للوصول لأفغانستان للوقوف مع المرتزقة الذين اصطلح على تسميتهم

بالمجاهدين
الألفان والأمريكان» أثناء التدخل الروسى لساندة النظام ضد هذه الجماعات المرتزقة؟ أليست الحكومة وأجهزتها هي التي اكتشفت علاقة السعودية بالارهاب في مصر عن طريق الشركات الاستعمارية والمستعمرين مثل «بن لادن»، ومع كل هذه المعلومات الأكيدة لم تتخذ الحكومة موقف راد الفعل تجاه المصدر الحقيقي للأرهاب والأنظمة الرجعية لادول

الملك نهد



٢- صباح الخير يا «كايرو»

معلومة خطيرة يشن إحدى
مذبذبات البرنامج صباح
٢٦ مايو الماضي. المعلوم تقول
إن جميع رؤساء أمريكا ولدوا
في بيوتهم باستثناء جيسى
كارتر الذي ولد في المستشفى.
بهذه المعلومة كرون قد بدأنا
الانتقال ثقافيا إلى العالمية كما
انتقلنا إلى العالمية في الكورة
في عهد الكابتن الجوهري!!

٣- بيثة سلطنة عمان

منهج الأنشطة للمصف
الثالث الابتدائي يتضمن تدريس
الملابس التي يرتديها السكان
في بيئات مختلفة. مثل
الاسيكسو، والبدو، والبيشة
الأفريقية، واليابان، وسلطنة
عمان بالإضافة إلى الملابس في
ريف ومدن مصر وللحق كانت
البيشة السلطانية العمانية
اكتشافا جديدا يضاهي إلى
بيئات العالم!!

المعرد

عنوا..

ونتتظر وسائلك

«عم شيلورف.. وصلتنا
تهنئتك الرقيقة بعيد الأضحى
المبارك، نشكرك ونتحنى لك
طول العمر وكل عام وأنت
والعائلة بخير..»

جل من لايسهو

جاء في «إسلام لاهكاهنة»
للأستاذ خليل عبيد الكريم
بالعدد (٥١) في «اليسار» أن
مصر اليوم تخرج من ماليها
عشرة مليارات من الجنيهات
سنويا، على أساس أنه في كل
عام يخرج للحج والعمره ٢٠٠
ألف، وأن متوسط تكاليف
رحلة الواحد منهم ٥ آلاف
جنيه- وكان يجب على هيئة
التحرير مراجعة الحساب، فالبلغ
المتصرف بناء على هذه الأرقام
يكون مليار جنيه فقط وليس
عشرة مليارات.

محمد علي أبو الرفا

المعردة

بداية تعذر عن هذا الخطأ،
وتعذر بالابتكار.. ولكنك
يا عزيزي وقعت في نفس الخطأ،
فالأستاذ خليل ذكر أن عدد
المسافرين للحج والعمره سنويا
١٠٠ ألف حاج فقط، وجل من
لايسهو!

عجايب ٢٠٠٠

١- مدرسة

لكل أمي

د. مصطفى كمال حلمي
تقريب المعلمين ورئيس مجلس
الشورى أعلن أن الدولة تبني
١٥٠٠ مدرسة كل عام. أي
خمس مدارس يوميا تقريبا!
وطالب بأن يكون للقطاع الخاص
دور في بناء المدارس إلى جانب
الدولة، وأن يأخذ مستورليه في
بناء الجامعات والمعاهد إلى جانب
التعليم الرسمي. نشرت ذلك

يكون قاصراً على أولاد باشوات
العهد القديم ومن انتهج نهجهم
وتشجع خطاهم في المهورد
الانفتاحية التهليلية.

* أن تعيد الاذاعة الأغاني
التي كانت تقدمها في حفلاتها
الحاجرية والحاصة بجلالة الملك
وخاصة التي قدمت في أعياد
ميلاد جلالته أبيه الملك.
* يجب إزالة كل ما يفتح أو
يكون عائقاً في صورة الملك
الابن مولانا أحمد باشا نواز
الثاني والست عشرينه.

وكما جاء على لسان
المتحدث الرسمي بأن الورقة
تحمل مطالب وأهداف عدة منها:
تأكيد حق الاقطاع في
السيطرة، وتذليل كل
الصعوبات التي تعوق بعضات
الصندوق والبنك الدوليين.
ولسنا في حاجة إلى
التذكير والتأكيد على علاقتنا
الحسنة مع الاتحاد في
واشنطن وتل أبيب!

سيد عيد الراضي عيد الرحيم قنا

مطلوب حوار علني

أي حوار هذا الذي تدعى
اليه الحكومة بعيداً عن
الجماهير.. نطالب بأن يكون
الحوار مناهياً في الاذاعة
والتلفزيون ومتشوراً في
الصحف، وأن تفتح الأحزاب،
وفي مقدمتها حزب الصبح
مقراتها لإدارة الحوار مع الجمهور
وعلى مستوى ومسبح منه
وغيره.

حسين حسن محمد اماية- مدينة العمال

أخري كما تطالعنا
الصحف الحكومية،
ولاموقف محدد تجاه المؤسسات
التابعة للسعودية بشكل مباشر
وغير مباشر مثل، أنصار السنة
الدعوة السلفية وجميعيات تنمية
المجتمع الاسلاميه فهل تخاف
الحكومة من النظام السعودي أم
أنه مازالت تعتقد بإمكانية
خروجها من أزماتها اعتماداً
على الرأسمال الخليجي المرتبط
بالفرب عن طريق ارتباطه
بشركات غربية متعددة
الجنسية؟

إن الأنظمة الرجعية ضد
خروج أي دولة من أزماتها
بالذات الدول التي تمتاز بموارد
بشرية مثل مصر خطورة ذلك
على استقرار نظامها، ونسأل
ماذا فعل الاستثمار الخليجي
في مصر على الوجه الخاص
لأنه ولذا لا يوجد مبرر يدفع
الحكومة لعدم الرد على تصدير
التخلف عن طريق الجماعات
السلفية الوهابية أو عن طريق
المسابقات الثقافية التي تقيمها
السعودية والكويت في مصر
ذات الجوائز المشبهة

عيد الرؤوف أحمد بطيخ السناهرة- كفر الدوار

هوامش على دفتر الردة

في سرية تامة تدريس
حكومة «عاطف باشا
صديق» مشروعا تقدمت به
الهيئة العامة للمضارين من
ثورة ٢٣ يوليو تضمنت ورقة
عمل المشروع الآتي:

* أن يقدم ثوار يوليو إلى
محكمة عسكرية وكل من
ساعدهم بتهمة العيب في الثلاث
الملكيه.
* إلغاء مجانية التعليم وأن

أغاني.. ومشى عاجباني

وهكذا حدث ماكان متوقعا.. وأفضل الحزب الحاكم- مع سبق الاصرار والترصد- الحوار الوطني، قبل أن يبدأ، باصراره على أن تكون له الأغلبية في عضوية لجنة الاعداد للحوار، وأن تكون له رئاستها، وحين احتجت الأحزاب الاخرى، فانسحب «حزب الوفد»، وجمد الحزب الناصري عضويته، وحددت الأحزاب الثلاثة الرئيسية الأخرى بالانسحاب، لم يتراجع عن موقفه، ولم يقم بإعادة تشكيل اللجنة تشكيلا متوازنا، بل حولها من «لجنة إعداد للحوار الوطني» الى «لجنة استماع لمؤتمر الاستماع الوطني» وقصر مهمتها على تدوين آراء اعضائها، وبعد أربعة اجتماعات فقط، انتهت اللجنة اعمالها، بتقرير استماع رفعته الى الرئيس الذي حالت مشاغله دون استماعه الى البث التجريبي لـ «محطة إذاعة الاعداد للحوار الوطني»!

وطبقا لما ورد في «تقرير الاستماع»- المذكور أعلاه- وتصريحات المسؤولين في الحزب الوطني، فإن الرئيس سوف يختار مايعجبه من الآراء التي جاءت في التقرير، وقد اختار آراء أخرى تعجبه لم ترد فيه، ثم يمزج بين هذا وذاك بعملية «مونتاج»، تسفر عن قرار جمهوري بتشكيل «مؤتمر الحوار الوطني» وتحديد جدول أعماله ونظام عمله، ثم ينعقد المؤتمر فيدلى كل عضو فيه ببلده في موضوعات (الحوار) دون أن يسفر ذلك عن قرارات أو توصيات أو اتفاق وطني عام، بل عن «تقرير استماع» آخر، يرفع- هو الآخر- للرئيس، ليختار منه مايعجبه، وقد يختار آراء أخرى تعجبه، ثم يمزج بين هذا وذاك في عملية مونتاج تسفر هذه المرة عن حلقة من برنامج «أغاني وعاجباني» يقدمها الرئيس بنفسه قائلا «هنا شقلبان: محطة إذاعة حوارات زمان»!

وفي كل بلاد الدنيا الديمقراطية فإن تنظيم حوار وطني ليس له الا معنى واحد، هو أن تسمى الأطراف المشاركة في هذا الحوار- عن طريق المناقشة العقلية- الى الاتفاق على «حد أدنى مشترك» بين آرائها السياسية، تعتبره اساسا (لاصلاح أحوال البلاد والعباد)، أو خطوة لامفر منها في طريق مواجهة مايتعرض له الوطن من تحديات، إنطلاقا من إدراكها بأن كل منها لا تستطيع وحدها أن تواجه هذه التحديات وأنها في حاجة الى التعاون مع الآخرين، فإذا ماالتفتت على هذا «الحد الأدنى» والتزمت جميعا بالعمل على تنفيذه، دون أن يصادر ذلك على حق كل منها في أن تعبر عن آرائها الأخرى التي لايشملها هذا الحد الأدنى، أو التي تتجاوز به حيث الدرجة!

لكن الحزب الوطني دخل الحوار منطلق أنه ليس في حاجة الى أحد، وأنه قادر وحده على مواجهة كل مشاكل الوطن، وأن الحلول التي يقدمها لتلك المشاكل هي الحلول الصحيحة الوحيدة، لذلك أصر على أن يوسع من دائرة المشاركين في الحوار لتشمل الى جانب الأحزاب السياسية، ممثلين للنقابات والهيئات والمجالس الحكومية، ليتيح له ذلك حشد أغلبيته في لجنة الاعداد للحوار، ثم في المؤتمر، بالطريقة نفسها التي يحشد بها انصار المايعة ويصطنع بها الأغلبية في مجلس الشعب، لكي يفرض على احزاب المعارضة تأييد سياساته، فلما احتجت ضرب كرسيها في كلوب مؤتمر الحوار، وحوله الى مؤتمر للاستماع الوطني، مع أن هذا الاستماع ليس في حاجة الى مؤتمر، إذ تستطيع أية جهة حكومية من يدخل في اختصاصها إعداد تقارير عن اتجاهات الرأي العام، أن تقوم به، بمجرد قراءة صحف احزاب المعارضة!

و الواضح حتى الآن، أن الحوار لن يسفر الا عما تفضل الحزب الوطني وتنازل وأعلن مشكورا استمداه للقبول به، وهو ادخال تعديلات طفيفة على قانوني مباشرة الحقوق السياسية والمذعي الاشتراكي، وهي أمور يستطيع أن ينفذها من طرف واحد، دون ضرورة لمشاركة احزاب المعارضة في حوار معه، إذ هي في حاجة الى حوار مع بعضها البعض، لتصل الى حد أدنى في الاتفاق، تصوغه في برنامج اذاعي، تقدمه من اذاعة حوارات زمان» بعنوان «أغاني ومشى عجيباني»!

حسين عبد الرازق

دار
العالم
الثالث



صحيفة تحت الحصار



مع الباعة وفى المكتبات

كتاب وثائقى جرئ يكشف

حقائق الصراع السياسى
والحزبى فى عهدى
مبارك والسادات..

وموقف الدولة

البوليسية من الصحافة.. والحياة الداخلية
لأحزاب المعارضة.

الأهالى .. صحيفة تحت الحصار

حسين عبد الرازق

- * رئيس الجمهورية يضرب وزير الاعلام بنائب الرئيس.
- * السادات يتهم الاهالى بتعنية الجيش ضد الحكم ويأمر بدفن النفايات الذرية فى مصر.
- * حديث مع القذافى يفجر أزمة فى الحزب.. ويكشف تواطؤ الحكومة مع أمريكا ضد ليبيا.
- * أبى الرئيس متهم بالغش.. ومظاهرة دفاع فى مجلس الشعب.
- * أمريكا تكشف أسرار الأسيرة المالكة السعودية ورئاسة الجمهورية تطلب التحقيق مع رئيس التحرير.
- * خلاف فى الحزب حول «عصابة الأربعة».
- * مصطفى خليل يتهم اليسار بتكوين ميليشيات عسكرية.
- * هيكىل يهدد الاهالى بالمصادرة.. مرتين.
- * الداخلية تمنع نشر تصريحات المشير أبو غزالة.
- * خالد محبى الدين يدعو للثورة.

دار العالم الثالث

10 جنيه

٧٦٨ صفحة

